البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للاحصاء والابحاث
قسم بحوث السوق المالية

التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق
لعام 2013

المحتويـــــات

	اسم الموضوع	رقم الصفحة
1	ملخص التقرير السنوي	15-4
2	المقدمـة	16
3	اولا : تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في العراق لعـام 2013	34-17
4	ثانيا : البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق لعام 2013	39-35
5	ثالثا : نشاطات مكتب الابلاغ عن غسل الاموال في البنك المركزي العراقي لعام 2013	42-40
6	رابعا: نشاطات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي لعام 2013	51-43
7	خامسا: ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2013	53-52
8	سادسا: مركز الدراسات المصرفية	56-54
9	سابعا: التطور التقني في المصارف العراقية	61-58
10	ثامنا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي	98-62

قائمة الجداول

1	جدول رقم (1) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2013
2	جدول رقم (2) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2013
3	جدول رقم (3) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2012
4	جدول رقم (4) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2012
5	جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2013
6	جـدول رقـم (6) معدلات اسعـــار الفائـــدة لعام 2013
7	جدول رقم (7) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعـام 2013
8	جدول رقم (8) احصائية المصارف والنسب المعيارية كما في 2013/12/31
9	جدول رقم (9) هيكل الجهازالمصرفي في العراق لغاية 2013/12/31

رئيس واعضاء
مجلس ادارة البنك المركزي العراقي
2013/12/31

رئيس مجلس الادارة
الدكتور الدكتور عبد الباسط تركي
المحافظ وكالة

الاعضاء
السيد زهير علي اكبر
نائب المحافظ وكالة

الدكتور احمد بريهي العلي

الدكتور عبد الرسول عبد جاسم
عميد كلية المنصور

السيد عبد الرحمن صالح رشيد
مدير عام فرع السليمانية

السيد احسان شمران الياسري
مدير عام الاصدار والخزائن

السيد خالد شوكت علي
مدير عام فرع البصرة

ملخص التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق لعام 2013

ملخص التقرير

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق ، وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واتاحة فرص العمل والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ، اضافة الى قيامه بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للاغراض التحليلية والاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن اضطلاعه بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، وان هذه الفعاليات تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

وعلى هذا الاساس استعرض التقرير اهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي واستقراره في العراق خلال عام 2013 من خلال هدفين رئيسين:

الاول: استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الاداء ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها .

الثاني : توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

وللوقوف على انجازات البنك المركزي وما حققه من نسب ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي وعلى وفق البيئة التشريعية التي يعمل بها البنك المركزي العراقي المتمثلة بالقوانين والانظمة كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار وعلى النحو الآتــي:

1 - **قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004**
2 - **قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004**
3 - **قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006**
4 - **قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004**
5 - **قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 3004**
6 - **قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997**
7 - **قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997**
8- **قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984**
9 - **الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.**

وبناء على ذلك ، قــام البنك المركزي العراقي بدراسة اهــم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة وفـــــق الآتي :

- **سجل رصيد الموجودات للمصارف كافة (208.8) ترليون دينار لعام 2013 مرتفعا بنسبة (9.3%) مقارنة بعام 2012 ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظا على صدارته بنسبة (89.9%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة ، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (10.1%) في عام 2013 ، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (187.7) ترليون دينار بزيادة مقدارها (14.4) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (8.3%) مقارنة بعام 2012 ، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (21.1) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (19.2%) مقارنة بعام 2012.**
- **بلغ اجمالي رصيد الودائع* في الجهاز المصرفي العراقي (49.8) ترليون دينار ويشكل نسبة (23.9%) من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة ، فضلا عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع ، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (1030) فرعا مصرفيا لتبلغ الكثافة المصرفية فرع مصرف واحد لكل (34) الف نسمة ، ومع ذلك فهي نسبة منخفضة قياسا بالدول الاخرى حيث بلغت (6) فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الاف نسمة في بعض البلدان ومنها لبنــان .**

---

*بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية
عدد السكان في العراق (35.10) مليون نسمة
المصدر وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

- يؤثر النمو في رؤوس اموال المصارف تأثيرا ايجابيا في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من (5.9) ترليون دينار في عام 2012 الى (7.7) ترليون دينار في عام 2013 ، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة ، حيث لم تصل رؤوس اموال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار ، ومصرف الرشيد الى (300) مليار دينار ، والاختصاصية الى (200) مليار دينار تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية في كتابها المرقم 341 والمؤرخ في 2008/3/31 ، كما لم تصل ارصدة رؤوس اموال اغلب المصارف الخاصة الى (250) مليار دينار ، لعدم قدرة البعض منها تنفيذ تعميم البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس اموالها في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30.

- تبلغ نسبة رؤوس أموال الشركات المصرفية (المصارف الاهلية) والقيمة السوقية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية الى الناتج المحلي الاجمالي (1.5%)* (4.3%) *وهي نسبة ضئيلة .

- تلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 ، وبلغ رصيد احتياطيات المصارف العاملة في العراق المودعة لدى البنك المركزي كما في نهاية عام 2013 (9.6) ترليون دينار ، مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها (8.6) ترليون دينار ، اي بزيادة مقدارها (1) ترليون دينار ، ، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة عدد المصارف التي تم تأسيسها خلال عام 2013 والتي احتياطياتها فاقت التخفيض الذي حصل في احتياطيات المصارف الملتزمة بتنفيذ قرار البنك المركزي العراقي ، مما ساعدها في توجيه هذه الموارد نحو عمليات منح الائتمان النقدي والتعهدي.

* التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2013 (ص16 ، ص58) والصادر من سوق العراق للاوراق المالية.

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2013 زيادة نسبتها (13.5%) ليبلغ (23.6) ترليون دينار بعد ان كان (20.8) ترليون دينار عام 2012 ، موزعة بنسبة (34.9%) لقطاع الخدمات ، و (25.9%) لقطاع البناء والتشييد ، و (16.2%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد ، و (8.1%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، و (6%) لقطاع الزراعة والصيد ، و (5.5%) لقطاع الصناعات التحويلية ، و (2.3%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.7%) لقطاع العالم الخارجي ، و(0.4%) لقطاع الكهرباء والماء والغاز ، ومع ذلك فأن هذه النسب تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.

- لازالت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لاتتعد (28%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة بالرغم من ان روؤس اموالها تشكل (80.5%) من اجمالي روؤس اموال المصارف كافة ...

وعلى العكس من ذلك فأن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (72%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، على الرغم من ان روؤس اموال هذه المصارف تشكل نسبة (19.5%) من اجمالي روؤس اموال المصارف كافة .

وهذا يعني ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياسا برؤوس اموالها واحتياطياتها المتواضعة.

- أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب الى مـــايلـــي :

1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهـم الفئـة التـي يغلب عليها طابع المخاطر المعنويـــة Moral Risk .

2- ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .

3- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لاتتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل، حيث لـم يتجاوز اجمالـــي رؤوس الاموال للمصــارف كافـــة (7.7) ترليون دينار وفي الوقت الذي يستقطب فيه مصرف الرافدين أكبر رصيد من الودائع ، الا ان نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف هي اقل من (12%)حيث يبلغ رصيد الودائع للمصارف الحكومية (40.5) ترليون دينار منها (22.1) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(14.2) ترليون دينار لمصـرف الرشيـد والباقــي (4.2) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، والمصرف العراقي للتجارة) . فــي حـين حظيت المصارف الخاصة بـ (9.3) ترليون دينار وتبلغ نسبة كفاية رأس المال لديها أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%).

4- ان المصارف الأهلية قاطبةُ ماتزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الأئتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي ،الذي بلغ (13.2%) من مجموع الائتمان النقدي والتعهدي في حين بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبلها (7.9%).

- بلـغ رصيد الديون متعثرة التسديد (1.994) ترليون دينار (79.3%) منها للمصارف الحكومية البالغة (1.582) ترليون دينار ونسبة (20.7%) للمصارف الخاصـة وبمبلغ (412.5) مليار دينار.

- من اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق قام البنك المركزي العراقي في آذار 2010 بتخفيض اسعار الفائدة (Policy Rate) كأداة من ادوات السياسة النقدية الى (6%) ، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة التي تقبضه او تدفعه هذه المصارف اعتباراً مـــن 3/31/ 2004، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي الى (15%)على كافة الودائع المصرفية (الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص) موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطـر القروض الرديئـــة اضافة الى جهود المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي البالغ عددها (17) مؤسسة مالية غير مصرفية تعمل لتقديم الخدمات المالية غير المصرفية ، ومنها الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهمة ضمان القروض من المصارف الخاصة ، والتي تتراوح مبالغها مابين (5000-250000) دولار.

- وفيما يخص نسبة كفاية رأس المال,يلاحظ أن كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة (12%) *في حين بلغت لدى غالبية المصارف الاهلية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم . وبناءا عليه تعد المصارف الحكومية في منحها* الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

*** جدول (9) اجمالي رصيد الائتمان النقدي والتعهدي/المصدر البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للاحصاء والابحاث- قسم الاحصاءات النقدية والمالية .**

- بلغ اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لدى المصارف كافة لعام 2013 (4.8) ترليون دينار منها (69.2%) للمصارف الحكومية و(30.8%) للمصارف الخاصة وهي مبالغ متواضعة مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة.

- بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للمصارف كافة للعام نفسه (1.7) ترليون دينار، شكلت نسبة (85%) منه للمصارف الحكومية و(15%) للمصارف الاهلية .

وبذلك سجل مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (4.8) ترليون دينار بما يمثل (1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (269.6) ترليون دينار، وتمثل نسبة ضئيلة اذا ما تم مقارنتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد .

- من اجل ضمان متانة وسلامة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في عام 2013 بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، اضافة الى (الرقابة الداخلية) التي تؤديها اقسام الرقابة في المصارف ذاتها وتقييم المدقق الخارجي وملاحظاته حول ادائها وقد حققت المديرية المذكورة نسب انجاز ايجابية من خلال كفاءة أداء اقسامها وبذلك ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق كافة. بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2013 من خلال الاجراءات الاتية:-

1- اصدار تعليمات الى المصارف المجازة كافة والى شركات التحويل المالي والمؤسسات المالية والبنوك المراسلة .
2- تدرس هذه المديرية اعتماد نظام XBRL وهو نظام لاستلام البيانات المالية من المصارف الكترونياً.
3- العمل على شراء نظام تبادل المعلومات الائتمانية .
4- تم اعداد مسودة الوصف الوظيفي ومسودة الهيكل التنظيمي المقترح لقسم المعلومات الائتمانية بالتنسيق مع مشروع التنمية المالية وتم ارسالها الى المكتب الاستشاري لجامعة بغداد .
5- التفاهم مع شركة آرنست لوضع برنامج تقييم المصارف حسب نظام (CAMELS) على ان يتم التعاقد مع الشركة في عام 2014 .
6- وفي سبيل تعزيز دور البنك المركزي في المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي في مواجهة المخاطر سواء كانت تشغيلية او ائتمانية او سوقية ، ومن اجل المحافظة على اموال المودعين والمساهمين ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية اعلاه بأصدار تعميم لوضع مخصصات تقابل التسهيلات في الحساب الجاري المدين المكشوف (المستعمل) .

7- متابعة المصارف والتأكيد عليها بضرورة التحاق كافة فروعها بنظام المقاصة الالكترونية C-ACH من خلال تعاميم هذه المديرية والهيئات التفتيشية التابعة لها ، لما له من دور حيوي بتسهيل واختصار عمليات المقاصة بين المصارف والحد من التلاعب والاحتيال .

8- اصدار تعاميم لتنظيم عمليات صحة صدور خطابات الضمان حفاظاً على الاموال العامة ، والحد من عمليات التزوير ومتابعة اجراءات المصارف بخصوصها من قبل الهيئات التفتيشية.

9- ومن اجل تعزيز السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي فقد اصدرت المديرية اعلاه تعميما يؤكد فيه ان الفرق بين اسعار الفوائد الدائنة والمدينة لدى البنك المركزي العراقي هي مؤشر غير ملزم لاسعار الفوائد ولكن يدخل ضمن تقييم المصارف .

10- ولغرض تطوير اداء المصارف وتقديم الخدمات المصرفية اكدت تعاميم المديرية المذكورة الى المصارف التركيز على تطوير انظمة الرقابة الداخلية ، ومعالجة التركزات الائتمانية ، وتحصيل الديون متأخرة التسديد ، وكذلك تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح.

- وفي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب الابلاغ عن غسل الاموال بتوجيه الكتب والتعاميم للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة من هذا البنك وعلى وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.

يهتم البنك المركزي العراقي بموضوع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب اهتماما بالغ انسجاما مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانتربول) ، وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) ، اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الاموال ، ضمانا لفاعلية تدابير المكافحة ، وابعاد خطر هذه الاموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ، من خلال تقيد سلطتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية ،واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بايجاد نظم رقابية داخلية فعالة ، واختيار الزبائن الجيدين ، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة .

- ومما يذكر بهذا الصدد الى ان انظمة الدفع والتسوية ترتبط بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للسلطات النقدية المتمثلة فـــي:
- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)
- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع او شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة او اي عمليات دفع اخرى.

فضلا عن سعي البنك المركزي العراقي لتطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 بمساعدة وزارة الخزانة الامريكية كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي فـــي العراق من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتمـاد علـى التـداول الورقـي للنقود ، وفـــق انظمة المشاريع التاليـــة:

نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS .
1- نظام المقاصة الآلية ACH
2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية CEP
3- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS
4- نظام ربط المصارف العراقية IIBN

- **تم توقيع العقد مع الشركة الفائزة BPC والمكون من أربع شركات (Alfa consult ,BPC INPAS,Temenos) لتنفيذ مشروع الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني .**
- **اعداد مسودة نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال في العراق واكمالها من قبل اللجنة المكلفة ومن ثم تم رفعها الى مجلس شورى الدولة ومناقشتها من قبل هيئة خاصة في المجلس واحالتها الى الهيئة العامة .**
- **دراسة جدوى لمشروع انشاء ترتيبات اقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية وكذلك اعداد ورقة عمل حول " نظم الدفع عبر الهواتف المحمولة – الابعاد والقواعد المطلوبة " والاعلان عن شركة BOOZ كشركة استشارية , من قبل اللجنة الفرعية لانظمة الدفع والتسوية وتم توقيع العقد بتاريخ 2013/9/21 ، وكان صندوق النقد العربي الطرف الاول نيابة عن البنوك المركزية العربية .**

- **تم عقد عدة اجتماعات مع ادارات المصارف الحكومية والاهلية وبحضور شركة اموال والشركة العالمية للبطاقة الذكية (كي كارد) لعرض مراحل تنفيذ مشروع نظام الدفع بالتجزئة (بناء المقسم الوطني والمنصة التبادلية للدفع عن طريق الهاتف النقال) والمتطلبات الفنية المطلوبة من المصارف المشاركة في المراحل التجريبية .**

- **تشكيل لجنة من (المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين ، المديرية العامة للاصدار والخزائن ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، قسم المدفوعات ، قسم الشؤون القانونية، مصرف كوردستان الدولي ، شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة) لتوحيد المواصفات الامنية للصكوك المسحوبة على المصارف لغرض توفير حماية أكبر للصكوك والحد من عمليات التزوير والاجتماعات مستمرة بخصوص هذا الموضوع .**

- **تشكيل لجنة من (المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، المديرية العامة للحسابات ، المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، قسم المدفوعات ، قسم تكنولوجيا المعلومات ، ممثل عن مصرف الرشيد ، ممثل عن مصرف البلاد الاسلامي) لتنميط ارقام الحسابات المصرفية (IBAN) ، ليتم توحيد ارقام الحسابات المصرفية وفق ما متعارف عليه دوليا ، والذي يمكن الانظمة الالكترونية من قراءة ارقام الحسابات بسهولة ومعالجة وتنفيذ كافة التحويلات المالية بسرعة ، وبدون اخطاء والاجتماعات مستمرة بخصوص هذا الموضوع ، ولحين وضع هذا المشروع موضع التنفيذ.**

- **القاء محاضرات تعريفية وتدريبية للجان تحليل العطاءات التجارية والفنية ولجان اعداد التعليمات الخاصة بالمقسم الوطني والدفع بالتجزئة ، من قبل خبراء في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID).**
- **تم اتمتة جميع فروع المصارف المشاركة داخل بغداد ومحافظتي البصرة والموصل في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH.**
- **تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على التحويل بعملة الدولار الامريكي من حسابات المصارف المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي (بغداد) الى حساباتهم المفتوحة لدى فرعي البنك المركزي العراقي (البصرة والموصل) وبالعكس ، على نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS وتم العمل بموجبه واستيفاء الاجور على التحويلات ابتداءا من 2013/11/10 .**

1- نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS :

- **بلغت اعداد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والاهلية ووزارة المالية) (41,184) تحويلا بالدينار العراقي و (9,429) تحويلا بالدولار الامريكي .**
- **تدريب مديريات البنك المركزي العراقي وفروعه على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) .**
- **تهيئة دليل المستخدم للمصارف المتدربة على النظام المحدث (Upgrade) .**
- **تم تدريب المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان /قسم تبادل المعلومات ، ومكتب الابلاغ عن غسل الاموال – قسم قاعدة البيانات على نظام التسوية الاجمالية الانية وتم تزويدهم بالتخاويل الالكترونية .**
- **استلام النسخة المحدثة لنظام التسوية الاجمالية RTGS واختبارها وابلاغ الشركة المجهزة بها لغرض حلها .**
- **تدريب مصرف ستاندر جارترد على نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS واشراكهم بالنظام وتم تزويدهم بالتخاويل الالكترونية ليصبح عدد المصارف المشاركة (50) مصرفا ، بالاضافة الى وزارة المالية / هيئة التقاعد ، ودائرة رعاية القاصرين .**
- **تنفيذ الاجور المترتبة على تحويلات المصارف الكترونيا عن طريق النظام بصورة يومية .**
- **تنفيذ اجور عن تحويلات فروع البنك المركزي العراقي يدويا وبعملتي الديناروالدولار وبصورة يومية .**
- **اعداد رسوم بيانية تمثل اجمالي مبالغ التحويلات الشهرية للمصارف المشاركة وبعملتي الدينار والدولار.**

2- نظام المقاصة الآلية ACH

- **بلغ عدد اوامر الدفع الدائنة (SVPO) من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (8,362) تحويلا بالدينار العراقي و (993) تحويلا بالدولار ، وعدد تحويلات الصكوك الالكترونية (78,110) صك بالدينار و (1,974) صك بالدولار .**

- **تدريب كادر الشعبة على النظام المحدث (Upgrade) من قبل الشركة المجهزة للنظام خارج العراق واستلام البرامجيات والبدء بمرحلة فحص واختبار النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) من قبل كادر الشعبة وتسليم الملاحظات المتعلقة للشركة لغرض معالجة المشاكل التي ظهرت أثناء عملية الفحص ، وما زال العمل بفحص النظام مستمر بالتعاون مع ممثلي الشركة .**

- **تدريب (49) مصرفا على النظام المحدث لمقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH ومديريات البنك المركزي العراقي (المديرية العامة للحسابات ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، مكتب الابلاغ عن غسل الاموال ، قسم التدقيق الداخلي) بالاضافة الى فرعي البنك المركزي العراقي (اربيل ، البصرة) على النظام المحدث لمقاصة الصكوك الالكترونية .**

- **تدريب المصارف على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الحالي C-ACH (الصناعي ، بارسيان ، اللبناني الفرنسي ، البحر المتوسط ، الاعتماد اللبناني ، ستاندر جارترد ، مصرف الرافدين / فرع القصر الابيض وكادر من شعبتي الدوائر الحكومية وفروع البنك في المديرية العامة للحسابات وقسم التدقيق الداخلي وكادر من قسم الاحصاءات النقدية والمالية في المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، مكتب الابلاغ غسل الاموال – قسم قاعدة البيانات واعادة تدريب مصرف (الرافدين ، الرشيد ، الاعتماد اللبناني ، انتركونتنتال ، اربيل ، جيهان ، بيروت والبلاد العربية ، أميرالد ، اللبناني الفرنسي، البنك المركزي العراقي/ السليمانية) على مقاصة الصكوك الالكترونية ACH .**

- **اشتراك (12) مصرفا في النظام من ضمنها المصارف الحكوميـــة (الرافدين ، الرشيد ، العقاري ، الصناعي) ليكون عدد المصارف في النظام (47) مصرفا اضافة الى البنك المركزي العراقي.**

- **اشتراك (225) فرعا من فروع المصارف في نظام المقاصة الآلية ACH .**
- **اعداد رسوم بيانية لغرض الاحصائيات الشهرية تمثل مبالغ الصكوك الالكترونية وأوامر الدفع وبعملتي الدينار والدولار .**

3- تقديم الدعم الفني وصيانة أنظمة المدفوعات في حاسبات البنك المركزي العراقي والمصارف والفروع التابعة لها .

فــي مجال توفيــر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية اعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط ، ونتيجــة للتذبذب المستمر في هذه العائدات وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التــي شهدها العراق مابعد عام 2003، بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت ليس التكيف مــع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق الماليــة ومنهـا سـوق العراق للاوراق المالية وايجاد قانون لسوق رأس المال لدوره فــي خلــق فرص العمــل، وتقديــم الخدمات المالية المختلفة من خلال السوق المالية العراقية والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية، وتضم التشكيلات التاليــة :

1 - المصارف وفروعها
2 - شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
3 - صندوق توفير البريد
4 -هيئة الاوراق المالية
5 - سوق العراق للاوراق المالية
6 - شركات الصرافة
7 - شركات التحويل المالي
8 - شركات الاستثمار المالي
9- صندوق التقاعد
10-شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة
- الشركة العراقية للكفالات المصرفية
- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
11- مركز الايداع العراقي
12- الشركة العالمية للبطاقة الذكية
13- شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية
14- وهناك مؤسسات اقل حجما وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة.
15- وهناك مؤسسات ساندة اخرى للجهاز المصرفي منها:
- رابطة المصارف الخاصة في العراق.
- شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة.
- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري.

اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامــة.

- **اما في مجال التقنيات المصرفية وتنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي ، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها " يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك وبطاقات الائتمان والخصم ومدفوعات الصكوك السياحيــة والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالـــغ المدينة والدائنة ....)"،**

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، اجرى قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للاحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2013 وتبين من نتائجه مايلي:

1- نظام (Misys Equation)وهو مستخدم في المصارف (العراقي للتجارة، التجاري العراقي، المنصور ، انتركونتيننتال).

2- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار ، الوركاء ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، ملي ايران ، وقفلر ، الزراعي التركي).

3- نظام (Orion) مستخدم في مصرف الشرق الاوسط.

4- نظام (Kapiti NBK)مستخدم في مصرف الائتمان العراقي.

5- نظام (Hub universal banking)مستخدم في مصرف دار السلام.

6- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي ، الموصل ، الاتحاد العراقي).

7- نظام (Orion) مستخدم في المصارف (الشرق الاوسط ، بابل ، الشمال ، عبر العراق).

8- نظام (FOXPRO UNDER DOS) مستخدم في مصرف سومر.

9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات) ،

10- نظام (Flexy Enterprise Solutions) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.

11- نظام (Temenos Globes)يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبلوس).

12 - نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.

وهناك مصارف اخرى استخدمت انظمة مشابهة او هي قيد التعاقد ، او التنفيذ حاليا لغرض مواكبة المستجدات المصرفية.

ان هذه الانظمة ساعدت في تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة ، منها السرعة في تقديم الخدمات ، والدقة في اعداد البيانات المالية ، وسهولة الرقابة الداخلية ، الرقابة الشاملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي ، بما فيها عمليات مراقبة الاموال المشبوهة ومكافحة عمليات تمويل الارهاب .

المقدمـة

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني ، ولكون استقرار القطاع المالي يأتي في اولويات عمل البنك المركزي واهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قـد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قـد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها.

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أيـة تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره ، اذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فأن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي العراقي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

لقد قام البنك المركزي العراقي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي بالاستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي العراقي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي ، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، اضافة الى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .

أولا: تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي لعام 2013

استنـــادا الى واجبات ومهام وصلاحيـــات البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ... نستعرض فيمـــا يلي اهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز السياسة المالية من خلال :

1- استمرار الرقابة الأشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها وفي اداء النظام المالي.
2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.

الى جانب الدور التنظيمي والأشرافي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فانه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الأستقرار المالي من خلال مساهمته في أستقرار الأسعار والأبقاء على معدلات تضخم منخفضة و بما يؤمن نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات. ويقوم بجمع وتبويب الأحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية.

وتعزيزا لما جاء في اعلاه ، قامت المديرية العامة للاحصاء والابحاث بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العراقية العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.

1-الموجودات

سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2013 مبلغ (208.8) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (9.3%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2012 البالغ (191) ترليون دينار .

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظا على صدارته بنسبة (89.9%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة ، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (10.1%) في عام 2013، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (187.7) ترليون دينار بزيادة مقدارها (14.4) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (8.3%) مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها (173.3) ترليون دينار ، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (21.1) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (19.2%) مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها (17.7) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (1) كما يأتي.

***يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (269.6) ترليون دينار لعام 2013**
المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2013 و عام 2012)

جدول رقم (1)					
اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2013 و 2012					
الاهمية النسبية %		نسبة التغير %	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	التفاصيل
عام 2012	عام 2013				
		9.3	191	208.8	اجمالي الموجودات
90.7	89.9	8.3	173.3	187.7	موجودات المصارف الحكومية
9.3	10.1	19.2	17.7	21.1	موجودات المصارف الخاصة

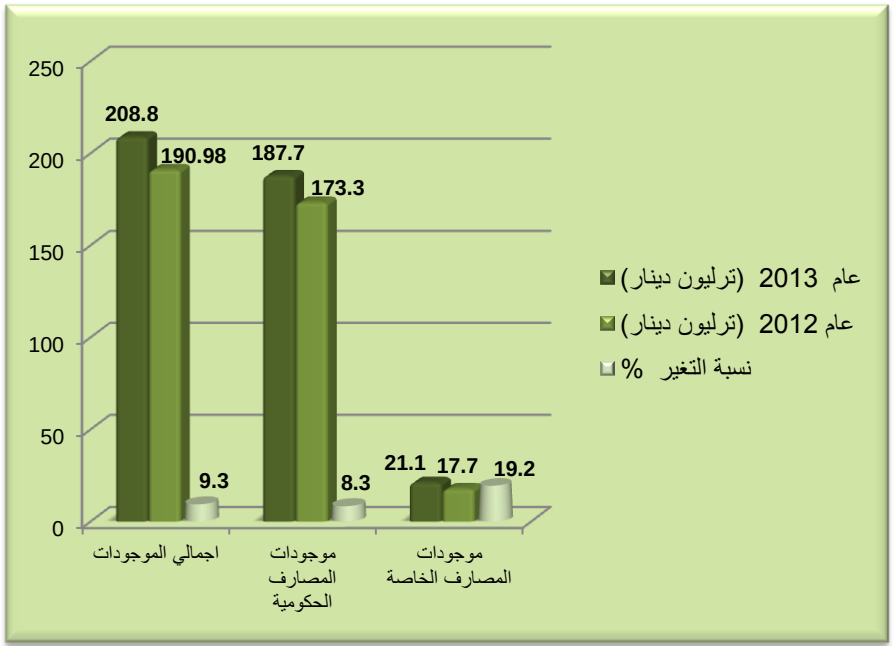

2-المطلوبات

تعتبر الودائع* اهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغت في نهاية عام 2013 (49.8) ترليون دينار وبنسبة (23.9 %) من اجمالي المطلوبات لعام 2013 ، مقابل (42.5) ترليون دينار في عام 2012 اي بزيادة (7.3) ترليون دينار وبنسبة (17.2%).

نستنتج مما تقدم ، بان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (1030) فرعا في مختلف محافظات العراق ، اضافة الى ارتفاع الكتلة النقدية الى (73.3) ترليون دينار في نهاية عام 2013 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (63.4) ترليون دينار في نهاية عام 2012 وذلك لارتفاع الاصدار النقدي الى (40.6) ترليون دينار اي بزيادة مقدراها (4.8) ترليون دينار مقارنة بعام 2012، فضلا عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية حيث وصلت الى (53.2) مليار دولار اي بزيادة مقدارها (4.8) مليار دولار مقارنة بعام 2012 ، كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته (57.8%) من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (42.2%) لعام 2013 كما مبين في جدول رقم (2) ادناه : `

*** بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية حسب الاحصاءات المطلوبة من صندوق النقد الدولي وفقا للتصنيفات الاحصائية المعتمدة لديه.**

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/قسم الاحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2013 والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

جدول رقم (2)

اجمالي المطلوبات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2013 و 2012

التفاصيل	عام 2013 (تريليون دينار)	عام 2012 (تريليون دينار)	نسبة التغير %	نسبة الودائع الى المطلوبات عام 2013 %	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي %
المطلوبات	208.8	191	9.3		77.5
ودائع القطاع الحكومي	28.8	24.3	18.5	13.8	10.7
ودائع القطاع الخاص	21	18.2	15.4	10.1	7.8
اجمالي الودائع	49.8	42.5	17.2	23.9	18.5

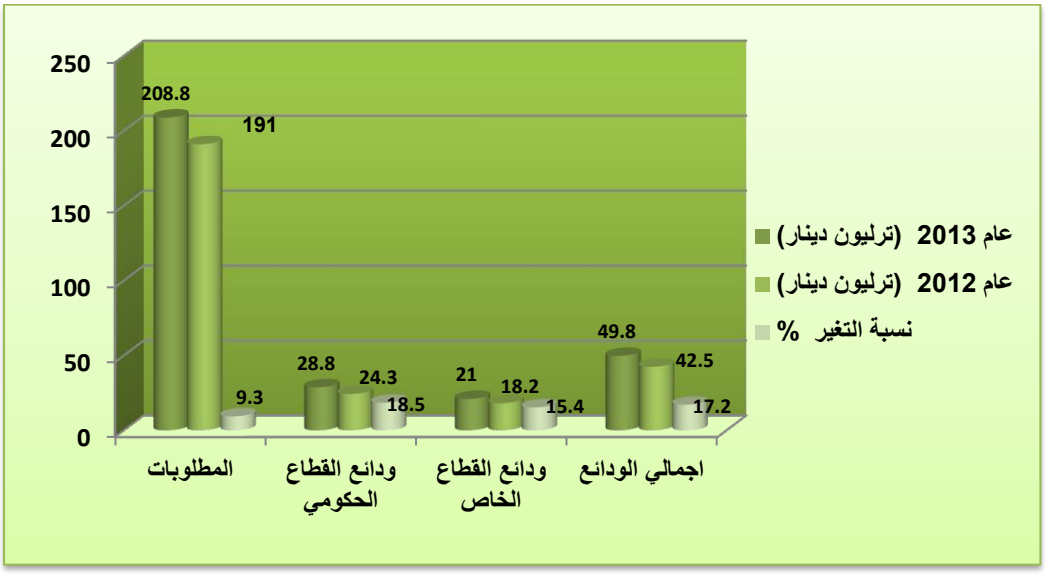

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/قسم الاحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2013 والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

3- رؤوس الاموال والاحتياطيات

بلـغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2013 (7.7) ترليون دينار منها (1.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (19.5%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (80.5%) برؤوس اموال قدرها (6.2) ترليون دينار ، مقارنـــة مـــع (5.9) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف العاملة في العراق كافة في نهاية عام 2012 كما في جدول رقم (3)، حيث شهدت رؤوس الاموال للمصارف كافة زيادات متتالية ، وان عدد المصارف التي قامت بزيادة رؤوس اموالها (29) مصرفا ، وهناك (31) مصرفا تفوق رؤوس اموالها الـ(100) مليار دينار اعتبارا من عام 2010 لغاية 31 / 12 / 2013 .

جدول رقم (3)

رؤوس اموال المصارف لعامي 2013 و 2012

التفاصيل	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %		نسبة التغير %	نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %	
			عام 2013	عام 2012		عام 2013	عام 2012
رؤوس اموال المصارف	7.7	5.9	100	100	30.5	2.9	2.3
حكومي	1.5	1.3	19.5	22.03	15.4	0.6	0.5
خاص	6.2	4.6	80.5	77.97	34.8	2.3	1.8
الناتج المحلي الاجمالي	269.6	253.0					

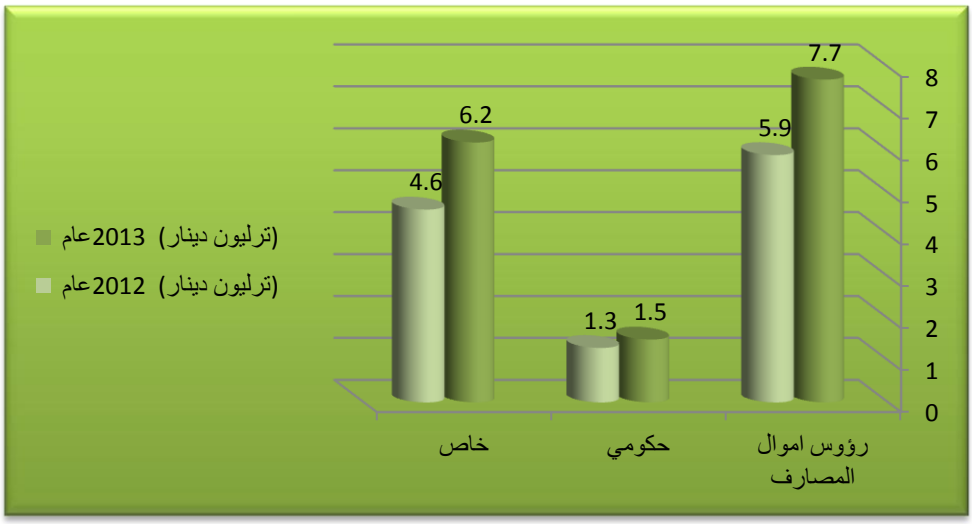

كانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2013 (30.5%) مقارنة بعام 2012 ، اذ ارتفعت لفترة المقارنة بـ(1.8) ترليون دينار، وذلك لاستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رووس اموالها لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لتمثل هذه الزيادة الركيزة الاولى من ركائز معيار بازل (2).

وتحقق هذا النمو في رؤوس اموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-

1- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لتوجيهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على ان يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار فـــي 30 / 6 / 2010 ولغاية 30 / 6 / 2013.
2- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2013 الى مصرف واحد جديد.
3- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.
4- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.
5- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.
6- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم راسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.
7- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات وللمصارف الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية ، لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها ، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال والارباح المتحققة.
8- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية ، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات ، او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الاجل ومحدودة.

9- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camel) ، ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنها منسوبا الى راسمالها لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسة لهذا النظام.

الا ان نسبة اجمالي رؤوس اموال (المصارف الاهلية) والقيمة السوقية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (1.5%)* ، (4.3%)* على الترتيب وان هذه النسبة مازالت متدنية ولـم تبلغ الحد الاعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استنادا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي.

كما بلغت احتياطيات رؤوس الاموال (1.06) ترليون دينار للمصارف الحكومية و (312.27) مليار دينار للمصارف الخاصة.

يعتبر هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيلا امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للاقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، حيث ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

بلغت نسبة رؤوس اموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي) (2.3%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.6%) اي بنسبة اجمالية (2.9%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 وهي الأكثر ضآلة مقارنة بنسبة المصارف الأهلية ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثا لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

* التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2013 (ص16 ، ص58) والصادر من سوق العراق للاوراق المالية.

بالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (80.5%) من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح من هذه المصارف لم يتعد (28%) ، بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (72%) في حين تبلغ نسبة رؤوس اموالها الى اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة (19.5%) ، الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر (اي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساسي والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط) ، مما يجعل كفاية رأس المال او ما يسمى بنسبة الملاءة أقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8%) و (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

ويتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 15/ 5 / 2012 والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش. ز / 10 / 1/ 5 / 17153 في 5/17/ 2012 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار .

وفي ادناه معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال الشهرية المقرة من قبل مجلس ادارة البنك المركزي العراقي في عام 1994.

.

$$\text{*معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساس + رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة + صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة}} \times 100$$

داخل الميزانية — خارج الميزانية

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية لبيانات عامي 2013 و 2012 والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

4- الاحتياطي القانوني

بلغ الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق نهاية عام 2013 (9.6) ترليون دينار مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها (8.6) ترليون دينار، وذلك تلبية لتعميم البنك المركزي العراقي الخاص بتنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها ، وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية ، الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
الاحتياطي القانوني لعامي 2013 و 2012
(ترليون دينار)

تفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام 2013	الاحتياطي القانوني لعام 2012	نسبة التغير
المصارف الحكومية	6.1	5.7	7.0
المصارف الخاصة	3.5	2.9	20.7
المجموع الكلي	9.6	8.6	11.6

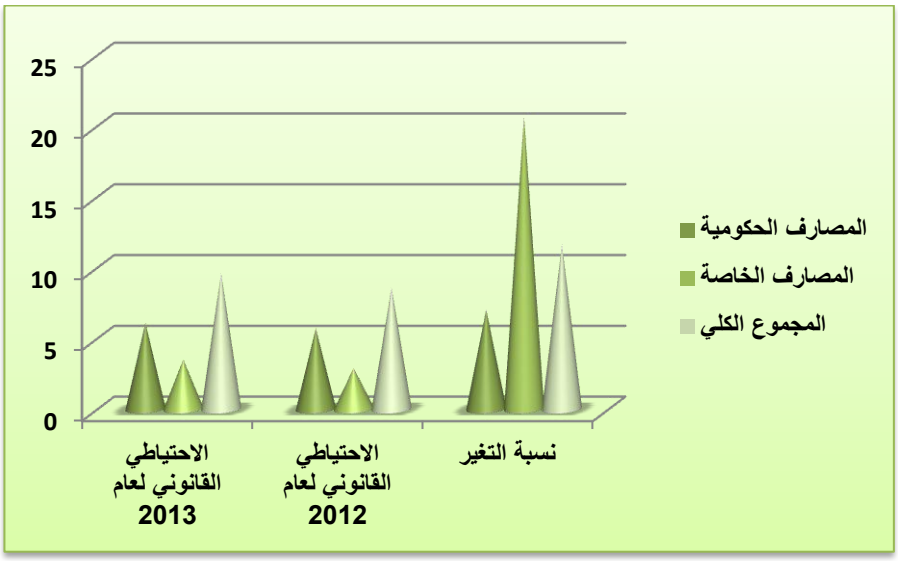

5 – الائتمـــان

بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2013 (23.6) ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (13.5%) مقابل (20.8) ترليون دينار في نهاية عام 2012، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (8.7%) منها (6.3%) للمصارف الحكومية و (2.4%) للمصارف الخاصة ، و هي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امـام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول رقـم (5) ادناه :

جدول رقم (5)

الائتمان النقدي* للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2013 و 2012

التفاصيل	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية	نسبة الائتمان النقدي / الناتج المحلي الاجمالي%
الائتمان النقدي	23.6	20.8	%13.5	%100	8.75
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	17	15.7	%8.3	%72	6.31
الائتمان النقدي للقطاع الخاص	6.6	5.1	%29.4	%28	2.45
الناتج المحلي الاجمالي	269.6	253			

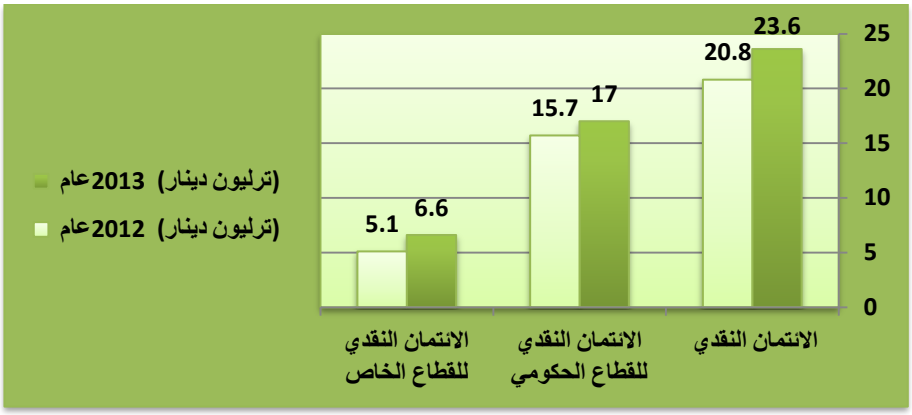

تشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي الى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي :

- **ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .**
- **ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .**
- **أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لاتتمع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل ، حيث بلغ اجمالي رؤوس الاموال (7.7) ترليون دينار للمصارف كافة، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من(12%) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر رصيد للودائع ، أذ يبلغ اجمالي الودائع للمصارف الحكومية (40.5) ترليون دينار منها (22.1) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(14.2) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (4.2) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، ومصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الاهلية بحوالي (9.3) ترليون دينار . وتجدر الاشارة الى ان نسبة كفاية رأس المال للمصارف كافة أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%).**

---

* بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2013) والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

جدول (6)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية (الحكومية والاهلية) لعامي 2012-2013

مليار دينار

القطاعات	2012			2013			
	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المجموع الكلي	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المجموع الكلي	الاهمية النسبية% للمجموع الكلي 2013
الزراعة والصيد	1,646.3	55	1,701.3	1,747.4	61.1	1,808.5	6.0
التعدين	0.1	0	0.1	5.9		5.9	0.02
الصناعة التحويلية	1,223.9	253.1	1,477	1,068.6	573.1	1,641.70	5.5
الماء,الكهرباء,الغاز	0.3	161.7	162	1.2	117.1	118.3	0.4
التجارة ,المطاعم و الفنادق	3297	2,501.8	5,798.8	1,907.2	2,939.1	4,846.30	16.2
النقل ,التخزين والمواصلات	1,736.1	136.6	1,872.7	2,246.6	175.8	2,422.40	8.1
التمويل والتأمين	122.3	116.6	238.9	580	94.6	674.6	2.3
خدمات المجتمع	9795	893.1	10,688.1	9,130.6	1,318.1	10,448.70	34.9
العالم الخارجي	113.9	24	137.9	111.8	103	214.8	0.7
التشييد والبناء	5,405.6	956.4	6,362.0	6,587.8	1,183.2	7,771.0	25.9
المجموع الكلي	23,340.5	50,98.3	28,438.8	23,387.1	6,565.1	***29,952.2	100.0

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2013 زيادة نسبتها (13.5%) ليبلغ (23.6) ترليون دينار بعد ان كان بحدود (20.8)** ترليون دينار عام 2012 ، موزعة بنسبة (34.9%) لقطاع الخدمات و (25.9%) لقطاع التشييد والبناء ، و (16.2%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد و (8.1%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، و (6%) لقطاع الزراعة والصيد و (5.5%) لقطاع الصناعة التحويلية و (2.3%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.7%) لقطاع العالم الخارجي ، و(0.4%) لقطاع الماء والكهرباء والغاز ، و(0.02%) لقطاع التعدين ، ومع ذلك فأن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب .**

6- الودائع*

احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة (81.3%) من مجموع الودائع نهاية عام 2013 كما في الجدول رقم (7)، ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية ، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية ، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي العراقي الى (15%).

---

* بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

** الائتمان النقدي بأستثناء الممول مركزيا

***الائتمان النقدي الممول مركزيا مضافا اليه الائتمان النقدي غير الممول مركزيا

جدول رقم (7)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2013 و 2012

التفاصيل	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية % لعام 2013	نسبة التغير
الودائع لدى المصارف الحكومية	40.5	34.6	81.3	17.1
الودائع لدى المصارف الخاصة	9.3	7.9	18.7	17.7
المجموع	49.8	42.5	100.0	17.2

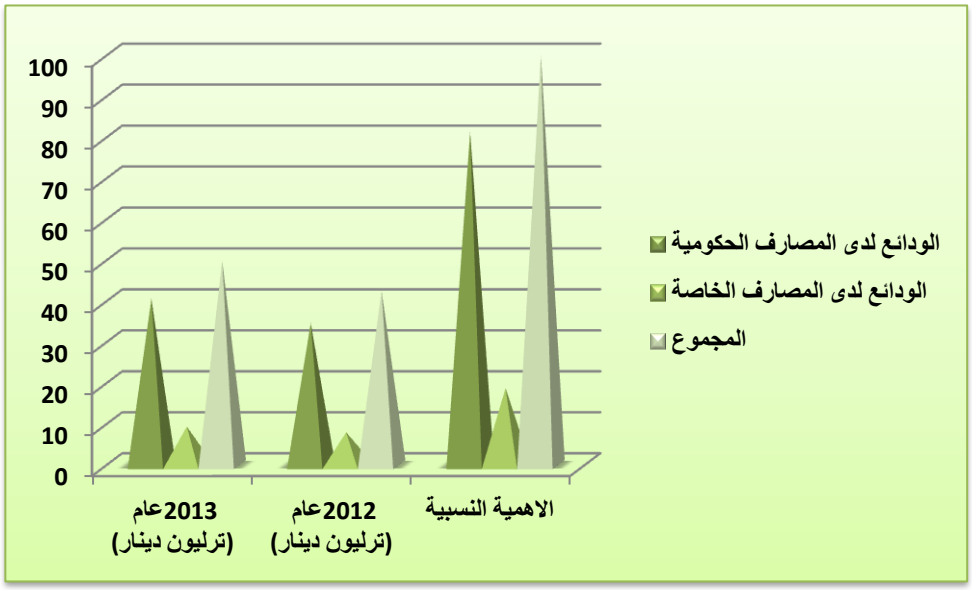

جدول رقم (8)

يبين انواع الودائع* لدى المصارف الحكومية والخاصة كما في 31/12/2013

(مليار دينار)

اجمالي الودائع	الودائع الجارية		ودائع التوفير		الودائع الثابتة		اجمالى		المجموع الكلي
	قطاع خاص	مؤسسات حكومية	قطاع خاص	مؤسسات حكومية	قطاع خاص	مؤسسات حكومية	قطاع خاص	قطاع حكومي	
المصارف الحكومية	4,352.90	28,410.60	7,275.90	3.90	160.80	267.50	11,789.60	28,682.00	40,471.60
المصارف الخاصة	5,996.80	75.20	2,398.30		809.00	9.30	9,204.10	84.50	9,288.60
المـــجموع	10,349.70	28,485.80	9,674.20	3.90	969.80	276.80	20,993.70	28,766.50	49,760.20

*بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد حيث تراوحت بين (2% – 20%) ومن (17% – 340%) للمصارف الحكومية الباقية، وارتفاع هذه النسبة لـدى المصـارف الخاصـة ما بيـن (8% – 434%)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقـة الجمهور بهذه المصارف نظرا لاعتقادهم بانها مضمونة (100%) من جانب الحكومة ، ولكون الجمهور قد تعامل قرابة النصف قرن مع المصارف الحكومية ، فقد تأسس مصرف الرافدين عام 1941.

وشكلت الودائع الاهلية (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (7.8%) من الناتج المحلي الاجمالي نهاية عام 2013 والتي تبلغ (21) ترليون دينار، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي الذي لايساعد في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

هناك عوامل ساعدت على رفع رصيد الودائع ومنها الوضع الامني في البلد من جانب وانخفاض معدل التضخم الاساس في نهاية عام 2013 بنسبة (2.4%) في حين بلغ نهاية عام 2012 (5.6%) من جانب اخر.

مما تقدم يلاحظ ان نسبة الائتمان النقدي* المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية، اذ تبلغ هذه النسبة (8.8%) على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى (15.1%)، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من (20.8) ترليون دينار الى (23.6) ترليون دينار كما أوضحناه في الجدول رقم (5).

---

*بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2013)

والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2012

6-الديون المتعثرة التسديد

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة (1994.5) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2013، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (79.3%) والبالغة (1582) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (20.7%) والبالغة (412.5) مليار دينار مقارنة بعام 2012 والبالغ (497.9) مليار دينار منها (41.3%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية و والبالغة (205.6) مليار دينار ، و (58.7%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة والبالغة (292.3) مليار دينار.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر، قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) منذ عام 2010 كأداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي العراقي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة ، وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ، ومنح اجازة لشركة الكفالات المصرفية والتي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية (250000) (مائتان وخمسون الف) دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

7-اسعار الفائدة

علـى الرغم من انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقـي (Policy Rate) الى (6%) بتاريخ 2010/3/31 ، وارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (13.5%) نهاية عام 2013 مقارنة بعام 2012 ، الا انه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب ، وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه العاملين الاساسيين المدرجين في (أ ،ب) ادناه:-

أ- رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية خلال فترة محدودة ، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب - زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية الصادرة استنادا الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر.

وعلى الرغم من استمرار المتوسط العام لمعدلات اسعار الفائدة على الودائع الادخارية بالمحافظة على مستواه البالغ (5.2%) سنويا ، وانخفاضها على الودائع الثابتة للمدد (ستة اشهر ، سنة ، سنتين) الى (5.9% ، 6.8% ، 7.7%) سنويا بالعملة العراقية والودائع الثابتة للمدد (ستة اشهر ، سنة ، وسنتين) الى (3% ،3.7% ، 4.1%) بالعملة الاجنبية في المصارف التجارية لعام 2013 مقارنة بعام 2012 ، الا انه لم يؤثر سلبا على رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حيث ارتفع الى (49.8) ترليون دينار مقارنة بـ (42.5) ترليون دينار نهاية عام 2012 اي مرتفعا بنسبة (17.2%) ، ويعزى ذلك الى ان غالبية المودعين يفضلون توفر جانب الامان في ودائعهم كهدف رئيسي والحصول على الفائدة كهدف ثانوي في ظل انخفاض معدلات التضخم مما يساعد في استقرار القيمة الحقيقية للوضع ، في حين ما زالت الفائدة سالبة اذ يبلغ متوسط الانتشار بين سعر الفائدة المقبوضة وسعر الفائدة المدفوعة اكثر من (8.1%) بالدينار العراقي و (9.9%) بالعملة الاجنبية وهي اعلى من النسبة المعيارية البالغـة ما بين (1-3%) المتعارف عليها دوليا.

ان الارتفاع في رصيد اجمالي الودائع* للمصارف كافة لشهر كانون الاول 2013 الى (49.8) ترليون دينار ، بعد ان كان (42.5) ترليون دينار في شهر كانون الاول 2012 وبنسبة ارتفاع (17.2%) ادى الى ارتفاع رصيد اجمالي الائتمان النقدي الممنوح حيث بلغ (23.6) ترليون دينار بعد ان كان (20.8) ترليون دينار في شهر كانون الاول 2012 وبنسبة ارتفاع (13.5%) .**

جدول رقم (9)

يبين اسعار الفائدة على الودائع الادخارية والثابتة بالدينار العراقي والعملة الاجنبية والائتمان النقدي الممنوح بالدينار العراقي والعملة الاجنبية للاشهر كانون الاول لعام 2013 و كانون الاول لعام 2012

	اسعار الفائدة الودائع	كانون الاول 2013 (1)	كانون الاول 2012 (2)	نسبة التغير% (1) (2)
اولا	بالدينار العراقي			
	1-الادخارية (التوفير)	5.2	5.2	0
	2- الودائع الثابتة بأنواعها			
	-(لمدة ستة اشهر)	5.9	6	1.7-
	- سنة	6.8	6.9	1.4-
	- لمدة سنتين	7.7	8	3.7-
	- لمدة اكثر من سنتين	6.6	6.1	8.1
ثانيا	الدولار			
1	الادخارية (التوفير)	2.9	3	3.3-
2	الثابتة (لمدة ستة اشهر)	3	3.1	3.2-
3	لمدة سنة	3.7	3.8	2.6-
4	لمدة سنتين	4.1	4.5	8.9-
ثالثا	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي (بالدينار العراقي)			
1	الحساب المكشوف	14.5	14.7	1.5-
2	خصم الكمبيالات	14.6	14.6	0
3	قصير الاجل	14	14.3	2.1-
4	متوسط الاجل	13.5	13.6	0.7-
5	طويل الاجل	13.5	13.7	1.5-
رابعا	الائتمان بالدولار			
1	قصير الاجل لمدة ستة اشهر	12.9	13.1	1.5-
2	متوسط الاجل لمدة سنة	12.9	13.3	3-
3	طويل الاجل لمدة اكثر من سنة	12.3	12.8	3.9-
4	طويل الاجل لاكثر من سنتين	12.8	13.6	5.8-

جدول رقم (10)

جدول يبين ارصدة الودائع بأنواعها والائتمان النقدي وروؤس الاموال للمصارف الحكومية والخاصة لعام 2013 و2012

(تريليون دينار)

المصارف	الودائع*		الائتمان**		رؤوس الاموال	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
المصارف الحكومية	40.5	34.6	17.0	15.7	1.4	1.3
الاهمية النسبية	81.3	%81.4	72.2	%75.5		
المصارف الخاصة	9.3	7.9	6.6	5.1	6.2	4.6
الاهمية النسبية	18.7	%18.6	27.8	%24.5		
المجموع الكلي	49.8	42.5	23.6	20.8	7.6	5.9
الاهمية النسبية	100	100	100	100		

جدول رقم (11)
اجمالي رصيد الودائع والائتمان لعام 2013 مقارنة بعام 2012

التفاصيل	الودائع* (تريليون دينار)	**الائتمان النقدي (تريليون دينار)	مزاد العملة (مليار الدولار)	رأس المال (تريليون دينار)
عام 2013	49.8	23.6	53.2	7.7
عام 2012	42.48	20.8	48.4	5.9

المصدر / قسم الاحصاءات النقدية والمالية / المديرية العامة للاحصاء والابحاث
* باستثناء ودائع الحكومة المركزية
**باستثناء الائتمان المقدم الى الحكومة المركزية
بيانات الودائع والائتمان لشهر كانون الاول 2013

8- كفاية رأس المال ونسبة السيولة

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2013 وبشكل خاص مصرف الرافدين (2%) وهي أقل من الحد الادنى المقرر استنادا لاحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضألة رأس ماله ، ووجود الديون الموروثة، وخسائر الحرب ، وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات ، في حين كانت لدى المصارف الاهلية أكثر من (30%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي العراقي الصادر في عام 2012 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح ، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) وقاربت (54%) في نهاية عام 2014.

مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار الآمن ، والائتمان السليم، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فأن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها ، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل ، لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وقيامه بأجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته.

9- الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2013 (4.8) ترليون دينار، توزعت ما بين ادوات الاستثمار العراقية بمبلغ (3.1) ترليون دينار و(1.7) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية.

هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (1.9) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(1.2) ترليون دينار للمصارف الاهلية .

في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.7) ترليون دينار ، منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (254.5) مليار دينار للمصارف الخاصة.

بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (4.8) ترليون دينار ساهمت بنسبة (1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

10- الكثافة المصرفية

يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2013، من (54) مصرفا وفرعا محليا واجنبيا منها (7) مصارف حكومية و (47) مصرفا اهليا بضمنها (15) فرعاً لمصارف اجنبية، اضافة الى مكتب تمثيل واحد لبنك الاسكان ، وبهذا فأن عدد فروع المصارف يبلغ (1030) فرعاً ومكتباً، علما إن هناك (7) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49% - 81%) من رأس المال. الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل (35) الف نسمة ، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البـلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بلد مثل لبنــان.

ثانياً: البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق

ان من ابرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المهام الموكلة الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان حيث تهدف الرقابة المصرفية الى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وايجابية للمصارف بتمويل القطاعات الانتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ، ومكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الاقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2013 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى غير المصرفية السائدة للقطاع المصرفي، وكما موضح في ادناه:-

الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على الجهاز المصرفي في العراق مستويات رئيسة هي :

1 - رقابة السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.

2 - الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة ولجان الضبط والرقابة بما فيها اللجان المرتبطة بمجلس الادارة ومراقب الامتثال.

3 - المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استنادا لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك ولمدة خمس سنوات بعد ان يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد اللاحقة بها 47 و 48 واجباته بشكل مفصل.

ادوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي

1 - التراخيص: ينفرد البنك المركزي العراقي بسلطة ترخيص واجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف او الفرع لمعايير الترخيص الصادرة منه التي تهدف الى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي .

2 - الرقابة المكتبية: يقوم البنك المركزي العراقي بمراقبة ومتابعة الاوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب اهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.

3 - الرقابة الميدانية: وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف اعتيادية مخططة او استثنائية للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة ووفق خطة تفتيش مقرة مسبقا من قبل البنك المركزي العراقي ، وكان البنك المركزي العراقي يستخدم نظام CAMEL* لتقييم المصارف ، والمرفق طيا يوضح نتائج التقييم لعامي 2009 وعـــام 2010 ، ويعمل حاليا على اختيار نظاما حديثا بديلا عن النظام المذكور انفا بعد ان كلف احدى شركات التدقيق الدولية للقيام بهذه المهمة.

---

* CAMEL ويسمى ايضا مؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية Capital adequacy كفاية رأس المال، Asset quality جودة الموجودات ، Management quality سلامة الأدارة ، Earnings الربحية والأيرادات، Liquidity السيولة ، Sensitivity to Market Risk الحساسية لمخاطر السوق .

البيئة التشريعية

يعمل البنك المركزي العراقي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته وهي:

1 - **قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004**
2 - **قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004**
3 - **قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل**
4 - **قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004**
5 - **قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004**
6 - **قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997**
7- **قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997**
8- **قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 المعدل**
9 - **الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.**

واستنادا لما جاء في اعلاه قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة بالتدقيق المكتبي للمصارف الحكومية والخاصة والشركات المالية غير المصرفية للفترة 2013/1/1 لغاية 2013/12/31 وكما يأتي:

- **تدقيق (648) موازنة شهرية للمصارف الحكومية والخاصة.**
- **تدقيق (648) جدولا لكفاية رأس المال للمصارف كافة .**
- **تدقيق (576) جدولا لكشوفات احتساب الاحتياطي القانوني للمصارف كافة .**
- **تدقيق احتساب نسب السيولة لموازنات المصارف البالغة (648) موازنة .**
- **تدقيق (92) ميزان المراجعة لشركات الاستثمار المالي .**

وفيما يتعلق بالتفتيش الميداني للمصارف والشركات قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة للفترة 2013/1/1 لغاية 2013/12/31 وكما يأتي:

- **تدقيق اعمال (10) فروع للمصارف الحكومية.**
- **تدقيق اعمال (65) فرعا لفروع المصارف الخاصة .**
- **تدقيق اعمال (23) شركة للتحويل المالي .**
- **تدقيق اعمال (2) شركة للاستثمار المالي.**
- **تم اجراء (533) كشف موقعي لفروع المصارف والشركات .**
- **تدقيق اعمال (10) شركات توسط لبيع وشراء العملات الاجنبية .**
- **تم تدقيق (227) فرعا مصرفيا وشركة من خلال التفتيش الاستثنائي.**

ولغرض زيادة الكثافة المصرفية في العراق قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بمنح اجازة ممارسة الاعمال والموافقة على فتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف المحلية والاجنبية والشركات غير المصرفية داخل وخارج العراق اضافة الى عدد من شركات التحويل المالي وكما موضح ادنـــاه:

- **منح اجازة واحدة لمصرف محلي لممارسة الاعمال المصرفية.**

- **منح (14) موافقة لفتح فروع للمصارف المحلية.**

- **منح (2) موافقة لفتح فروع المصارف الاجنبية.**

- **منح ستة اجازات للممارسة النهائية للاعمال المصرفية لفروع المصارف الاجنبية .**

- **ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية من خلال الادارات العامة للمصارف بتحديث وتعديل واضافة وتبعة كفلاء والغاء تسهيلات بعدد (84386) استمارة.**

- **اصدار (12) تعميما خاصة بغلق حسابات للزبائن .**

- **اصدار (28) تعميما بشأن ادراج ورفع زبائن المصرف المقترضين المتوقفين عن الدفع.**

- **اصدار (10400) تعميما للاستعلام عن اجمالي التسهيلات المصرفية.**

- **اصدار نشرة تواقيع المخولين العاملين في المصارف البالغ عددها (151) كتابا.**
- **اجابــة (262) استفسارا لمجلس الوزراء بشأن منظمات المجتمع المدني واطلاق الارصدة العائدة لها.**

- **اعطاء (29) رقما رمزيا للمصارف والفروع المصرفية الجديدة.**

- **وفي مجال مكافحة غسل الاموال تــم وضع اشارة حجز اموال (افراد وشركات) ووضعهم في القائمة السوداء ومن خلال الكتب التي وردت الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان والبالغ عددها (181) كتابا.**

الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لتطوير اعمال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2013 من خلال الاجراءات الاتية:-

11-اصدار تعليمات الى المصارف المجازة كافة والى شركات التحويل المالي والمؤسسات المالية والبنوك المراسلة .

12-تدرس هذه المديرية اعتماد نظام XBRL وهو نظام لاستلام البيانات المالية من المصارف الكترونياً.

13-العمل على شراء نظام تبادل المعلومات الائتمانية .

14-تم اعداد مسودة الوصف الوظيفي ومسودة الهيكل التنظيمي المقترح لقسم المعلومات الائتمانية بالتنسيق مع مشروع التنمية المالية وتم ارسالها الى المكتب الاستشاري لجامعة بغداد .

15-التفاهم مع شركة آرنست لوضع برنامج تقييم المصارف حسب نظام (CAMELS) على ان يتم التعاقد مع الشركة في عام 2014 .

16-وفي سبيل تعزيز دور البنك المركزي في المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي في مواجهة المخاطر سواء كانت تشغيلية او ائتمانية او سوقية ، ومن اجل المحافظة على اموال المودعين والمساهمين ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية اعلاه بأصدار تعميم لوضع مخصصات تقابل التسهيلات في الحساب الجاري المدين المكشوف (المستعمل) .

17-متابعة المصارف والتأكيد عليها بضرورة التحاق كافة فروعها بنظام المقاصة الالكترونية C-ACH من خلال تعاميمنا ومن خلال الهيئات التفتيشية ، لما له من دور حيوي بتسهيل واختصار عمليات المقاصة بين المصارف والحد من التلاعب والاحتيال .

18-اصدار تعاميم لتنظيم عمليات صحة صدور خطابات الضمان حفاظاً على الاموال العامة ، والحد من عمليات التزوير ومتابعة اجراءات المصارف بخصوصها من قبل الهيئات التفتيشية.

19-ومن اجل تعزيز السياسة النقدية للبنك المركزي فقد اصدرت المديرية اعلاه تعميما يؤكد فيه ان الفرق بين اسعار الفوائد الدائنة والمدينة لدى البنك المركزي هي مؤشر غير ملزم لاسعار الفوائد ولكن يدخل ضمن تقييم المصارف .

20- ولغرض تطوير اداء المصارف وتقديم الخدمات المصرفية اكدت تعاميم المديرية المذكورة الى المصارف على التركيز على تطوير انظمة الرقابة الداخلية ، ومعالجة التركزات الائتمانية ، وتحصيل الديون متأخرة التسديد ، وكذلك تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح.

المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال هـذه المديرية على استخدام نسب قانونية ومعيارية ابـرزهـــا:

1 - الحـد الادنى لرأس المال والبالغ (250) مليار دينار و (7) مليون دولار ومايعادلها بالدينار العراقي كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية استنادا الى احكام المادة (14) من قانون المصارف النافذ.

2 - مراقبة مدى احتفاظ المصارف بالحد الادنى لكفاية رأس المال البالغ (12%) المحددة في احكام المادة (16) من قانون المصارف اضافة الى مراقبة كل من.

- نسبة اجمالي الاستثمار الى رأس المال والاحتياطي البالغة (20%) المحددة وفقا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف النافذ.
- نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغـــــة (400%) (اربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة (30) المتعلقة بالتركزات الائتمانية لكبار المقترضين.
- نسبة اجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين التي لا تزيد على ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة (15%) من اجمالي الودائع منها (10%) تودع لدى البنك المركزي العراقي مع احتفاظ المصارف بنسبة (5%) كنقود سائلة في خزائنها.
- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه لزبون واحد المحدد بنسبة (10%) من راسماله واحتياطاته.
- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركائه واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة (15%) من رأس المال والاحتياطي.
- نسبة السيولة التي لا تقل عن (30%)= $\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}} \times 100$
- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد التي لا تقل عن (2%) و لا تزيد على (5%).
- نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب ان لا تزيد على (40%).

فضلا عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي العراقي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها .

العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي والمادة (56) من قانون المصارف النافذين ، يراعي البنك المركزي من خلال هذه المديرية عند فرض العقوبات مبدأين :

الاول - توفر السند القانوني
الثاني - اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات وكما وردت في احكام المادة (56) من قانون المصارف النافذ.

ثالثاً: نشاطات مكتب الابلاغ عن غسل الاموال
في البنك المركزي العراقي لعام 2013

اولا:

يولي البنك المركزي العراقي موضوع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب اهتمام بالغ انسجاما مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانتربول) ، وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) ، اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الاموال ، ضمانا لفاعلية تدابير المكافحة ، وابعاد خطر هذه الاموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ، من خلال تقيد سلطتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية ،واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بايجاد نظم رقابية داخلية فعالة ، واختيار الزبائن الجيدين ، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة .

عرفت المادة (3) من قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (93) لسنة 2004 عملية غسل الاموال بانها (كل من يدير او يحاول ان يدير تعامل مالي يوظف عوائد بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفا بان المال المستخدم هو عائدات ناجمة بطريقة ما لنشاط غير قانوني ، او كل من ينقل او يرسل او يحيل وسيلة نقدية او مبالغ تمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني ، عارفا بان الوسيلة النقدية او المال يمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني) .

ثانيا:

تأسس مكتب الابلاغ عن غسل الأموال استنادا لقانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 وباشر عمله بموجب الأمر الإداري رقم 1308 في 2007/4/19 ويعتبر أول تجربة في جمهورية العراق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولانتماء العراق إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الـ(MENA FATF) متمثلاً بالبنك المركزي العراقي .

قام البنك المركزي العراقي بتطويرعمل مكتب الابلاغ عن غسل الاموال من اجل النهوض بواقع عملي للرقي الى مستـــوى الوحدات النظيرة فـي البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

1- الأجابة على الاستبيانات الواردة من المصارف العربية والأجنبية لعام 2013 وعددها (4).

2- تنفيذ خطة العمل المتعلقة بورش العمل والدورات التدريبية الداخلية والخارجية في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب حيث بلغت عدد الدورات وورش العمل التي شارك بها موظفو هذا المكتب (43) دورة.

3- اصدار (23) تعميما الى كافة المؤسسات المالية بما فيها المصارف وشركات التحويل المالي والصرافة تنفيذا لقانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 مع متابعة ماصدر منها سابقا، بضمنها التعاميم الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي.

4- متابعة الطلبات الواردة من غير العراقيين بشان تحويل مستحقاتهم المودعة كأمانات لدى المصارف العراقية.

5- تنفيذ ومتابعة جميع الالتزامات والمتطلبات المتعلقة بتقييم جمهورية العراق بشان مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب مع كافة الجهات سواء داخل العراق وخارجه والمعنية بذلك التقرير.

6- التنسيق مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان حول المعلومات المتعلقة بالمصارف المجازة وشركات التحويل المالي والصيرفة وشركات الاستثمار لغرض ادخالها ببرنامج خاص على الحاسبة.

7- توثيق اسماء الشركات التجارية المسجله لدى وزارة التجارة ، دائره تسجيل الشركات واسماء المستوردين والمصدرين الواردة الى المكتب من وزارة التجارة والشركة العامة للمعارض العراقية.

8- توثيق بيانات المزاد (الحوالات والاعلانات).

9- تبويب الغرامات المفروضة على المصارف وشركات التحويل المالي على الحاسبة.

10- اعداد قاعدة بيانات بأسماء المؤسسات المصرفية والمالية المجازة من قبل هذا البنك واسماء اعضاء مجالس الادارة والمؤسسين والمدراء المفوضين فيها والمعلومات الاخرى ذات العلاقة .

11- تم توفير احتياجات المكتب من الموارد البشرية وكذلك الاثاث والمستلزمات الاخرى.

12- متابعة المعاملات المشبوهة مع الجهات ذات الاختصاص (النزاهة ، القضاء ، جهاز الامن الوطني ، مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية).

13- المشاركة في ورشة تعديل القوانين (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) وقانون المصارف رقم (94) وقانون غسيل الاموال رقم (93) لسنة 2004) التي عقدت في شهر تشرين الثاني/2013.

14- بلغت المخالفات المكتشفة من قبل المكتب والمحالة الى لجنة تحديد العقوبات وفرض الغرامات في البنك (5) مخالفات.

15- بلغت عدد المخاطبات من قبل هذا المكتب مع الوحدات النظيرة في الدول الاخرى (6).

16- تم تهيئة (5) مذكرات تفاهم في مجال مكافحة غسل الاموال بين هذا المكتب والوحدات النظيرة في عدد من الدول العربية والاجنبية من اجل التوقيع عليها.

17- تم تهيئة (38) مذكرة تفاهم والسير بأتخاذ الاجراءات القانونية لأبرامها مع العديد من الدول العربية والاجنبية ومنها الدول الاعضاء في منظمة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال افريقيا (المينا فاتف).

18- استضافة (7) من طلبة الدراسات العليا وتزويدهم بالمعلومات والاوليات المتعلقة بأطروحاتهم في مجال موضوع مكافحة غسل الاموال.

19- دراسة ومتابعة التقارير نصف السنوية الواردة من المصارف المجازة وعددها (20) تقريرا، ومتابعة المصارف التي لم تقم بأرسال تلك التقارير في التوقيتات المحددة.

20- بلغت المعاملات المشبوهة التي تم تحليلها ودراستها (22) معاملة وتم احالة (13) معاملة منها الى جهات انفاذ القانون ، في حين ان المعاملات الباقية وعددها (9) قيد التحليل والدراسة.

21- بلغت عدد المخاطبات الموجهة الى هيئات انفاذ القانون (25) مخاطبة.

22- بلغت عدد اللجان الداخلية والخارجية التي شارك موظفو المكتب في عضويتها (13) لجنة.

23- بلغت الكشوفات المدققة والمتعلقة بعمل المصارف (183) كشفا.

رابعاً: نشاطات قسم المدفوعات لعام 2013

ترتبط انظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيستين للسلطة النقدية وهما:

- **تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية).**
- **تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية).**

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة بالاضافة الى دور السلطات النقدية كمستخدم لنظام الدفع (لتسوية عمليات السوق المفتوحة ، او عمليات السندات الحكومية ، او لانجاز عمليات الدفع الاخرى) فأنها تمارس دورين هامين في انظمة الدفع هما:

1- **كمشغل للنظام بحيث تقدم خدمات تسوية المدفوعات للمؤسسات المالية المصرفية المشاركة من خلال حسابات هذه المؤسسات لدى هذه السلطات ، كما يشمل هذا الدور توفير البنى التحتية اللازمة لهذه الانظمة مثل الاجهزة والبرامجيات وانشاء الشبكات.**
2- **دور المشرف والمراقب على هذه الانظمة الذي يشمل وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الانظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات.**

نظام المدفوعات العراقي IPS

هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي لـه بأعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص.

سعى البنك المركزي العراقي لتطبيق نظام المدفوعات الألكترونية ومنذ عام 2006 كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفائته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الاموال الألكتروني وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود.

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة الآتية :

1- نظام التسوية الإجمالية الآنية **RTGS / (Real Time Gross Settlement)**:

هونظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، وهو يضمن معالجة وتسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل. والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بإعتباره مالكاً للنظام. بدأ البنك المركزي بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الأجمالية RTGS بتاريخ 2006/8/24 وتم ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي بالنظام .

2- نظام المقاصة الآلية C- ACH (Automated Clearing House):

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية NSI الى نظام التسوية الاجمالية الآنية الـ RTGS، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته الى الفرع المسحوب عليه البدء بمرحلة التشغيل الفعلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية بتاريخ 2011/1/3 وتم ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي بالنظام.

3- نظـام إيـداع وتسجيل السندات الحكوميـة GSRS

(Government Securities Registration System):

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة السيولة من موقعه.

تم تشغيل ايداع وتسجيل السندات الحكومية "GSRS" بصورة فعلية في شهر تشرين الاول عام 2008، وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام 36 مصرف بالاضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين، وقد بلغ عدد مزادات حوالات الخزينة للبنك المركزي (19) مزاد وعدد مزادات حوالات الخزينة لوزارة المالية (10) مزاد.

حقق البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات العراقي خلال عام 2013 الانجازات التالية:

اولا: المنجزات العامة :

- **تم توقيع العقد مع الشركة الفائزة BPC والمكون من أربع شركات (** Alfa consult ,BPC INPAS,Temenos**) لتنفيذ مشروع الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني .**

- **اعداد مسودة نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال في العراق و اكمالها من قبل اللجنة المكلفة ومن ثم تم رفعها الى مجلس شورى الدولة وتم مناقشتها من قبل هيئة خاصة في المجلس واحالتها الى الهيئة العامة .**

- **دراسة جدوى لمشروع انشاء ترتيبات اقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية والاعلان عن شركة BOOZ كشركة استشارية من قبل اللجنة الفرعية لانظمة الدفع والتسوية وتم توقيع العقد بتاريخ 2013/9/21 وكان صندوق النقد العربي الطرف الاول نيابة عن البنوك المركزية العربية.**

- **اعداد ورقة عمل حول نظم الدفع عبر الهواتف المحمولة / الابعاد والقواعد المطلوبة .**

- **تم عقد عدة اجتماعات مع شركات الهاتف النقال (شركة اسيا ومحفظة اسيا وشركة زين ومحظة زين) بحضور ممثلي من (قسم المدفوعات، المديرية العامة لمراقبة للصيرفة والائتمان، ومستشار المشروع السيد فل كوبر) لغرض مناقشة المتطلبات الفنية والادارية المطلوبة من قبل هذه الشركات لغرض الاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة**

- **تم عقد عدة اجتماعات مع ادارات المصارف الحكومية والاهلية وكذلك شركة اموال والشركة العالمية للبطاقة الذكية (كي كارد) لعرض مراحل تنفيذ مشروع نظام الدفع بالتجزئة (بناء المقسم الوطني والمنصة التبادلية للدفع عن طريق الهاتف النقال) والمتطلبات الفنية المطلوبة من المصارف المشاركة في المراحل التجريبية .**

- **تشكيل لجنة من (المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين ، المديرية العامة للاصدار والخزائن ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، قسم المدفوعات ، قسم الشؤون القانونية ، مصرف كردستان الدولي ، شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة) لتوحيد المواصفات الامنية للصكوك المسحوبة على المصارف لغرض توفير حماية أكبر للصكوك والحد من عمليات التزوير والاجتماعات مستمرة بخصوص هذا الموضوع .**

- **القاء محاضرات تعريفية وتدريبية للجان تحليل العطاءات التجارية والفنية ولجان اعداد التعليمات الخاصة بالمقسم الوطني والدفع بالتجزئة، من قبل خبراء في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) .**
- **القاء عدة محاضرات لمديريات هذا البنك للتعريف بمشروع الدفع بالتجزئة .**
- **اقامة عدة دورات تدريبية لكادر قسم المدفوعات عن ادارة نظام الدفع بالتجزئة لتوضيح قواعد عمل النظام والاجراءات المناسبة لمنح التراخيص لمزودي خدمة الدفع الالكتروني من قبل خبراء الوكالة الامريكية للتنمية (USAID) ، واقامة ورشة عمل لتطوير قابليات موظفي البنك المركزي العراقي في الاعلان عن مشروع تطوير الدفع بالتجزئة للمصارف كافة بعنوان (تطوير العلاقات العامة والتسويق في البنك المركزي العراقي) ، والقاء محاضرات من قبل (خبير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية) حول كيفية ادارة المشروع القائمة على تحقيق الاهداف ، ادارة البيانات في نظام المدفوعات وهيكلة عمل انظمة الدفع بالتجزئة .**

•تم اتمتة جميع فروع المصارف المشاركة داخل بغداد ومحافظتي البصرة والموصل في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C- ACH.

- **اعداد مسودة هيكلية جديدة لقسم المدفوعات لتتلائم مع طبيعة الاعمال المكلف بها .**

- **اقامة ورشة عمل حول نظام ايداع السندات الحكومية (CSD) من قبل شركة مونتران خارج العراق بحضور كادر من (قسم المدفوعات والمديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين العام وفرعي البنك المركزي البصرة والموصل).**

- **اقامة ورشة عمل حول (الية تنصيب وتهيئة الموقع البديل والتعافي من الكوارث) من قبل شركة مونتران في تركيا للفترة من (2013/12/6-11/30) بحضور كادر من قسم المدفوعات وقسم تكنولوجيا المعلومات .**

- **تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على التحويل بعملة الدولار الامريكي من حسابات المصارف المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي (بغداد) الى حساباتهم المفتوحة لدى فرعي البنك المركزي العراقي (البصرة والموصل) وبالعكس ، على نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS وتم العمل بموجبه واستيفاء الاجور على التحويلات ابتداءا من 2013/11/10 .**

- **اقامة دورة على نظام المدفوعات للمصارف في المركز التدريبي التابع لمصرف الخليج .**

ثانيا:المنجزات على مستوى الانظمة

2- نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS :

- **بلغت اعداد التحويلات المالية بين المشاركين (المصارف الحكومية والاهلية ووزارة المالية) (41,184) تحويلا بالدينار العراقي و (9,429) تحويلا بالدولار الامريكي .**
- **تدريب مديريات البنك وفروعه على النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) .**
- **تهيئة دليل المستخدم للمصارف المتدربة على النظام المحدث (Upgrade) .**
- **تم تدريب المديرية العامة لمرقبة الصيرفة والائتمان /قسم تبادل المعلومات ، ومكتب الابلاغ عن غسل الاموال – قسم قاعدة البيانات على نظام التسوية الاجمالية الانية وتم تزويدهم بالتخاويل الالكترونية .**
- **استلام النسخة المحدثة لنظام التسوية الاجمالية RTGS واختبارها وارسال المشاكل الى الشركة المجهزة لغرض حلها .**

- **تم اقامة دورة تدريبية واعادة تدريب عدد من المصارف الاهلية ووزارة المالية على النظام المحدث .**
- **تدريب مصرف ستاندر جارتر على نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS واشراكهم بالنظام وتم تزويدهم بالتخاويل الالكترونية ليصبح عدد المصارف المشاركة (50) مصرفا ، بالاضافة الى وزارة المالية / هيئة التقاعد ، ودائرة رعاية القاصرين .**
- **تنفيذ الاجور المترتبة على تحويلات المصارف الكترونيا عن طريق النظام بصورة يومية .**
- **تنفيذ اجور عن تحويلات فروع البنك المركزي يدويا وبعملتي الديناروالدولار وبصورة يومية .**
- **اعداد رسوم بيانية تمثل اجمالي مبالغ التحويلات الشهرية للمصارف المشاركة وبعملتي الدينار والدولار.**

2- نظام المقاصة الآلية C- ACH

- **بلغ عدد اوامر الدفع الدائنة (SVPO) من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (8,362) تحويلا بالدينار العراقي و (993) تحويلا بالدولار ، وعدد تحويلات الصكوك الالكترونية (78,110) صك بالدينار و (1,974) صك بالدولار .**
- **تدريب كادر الشعبة على النظام المحدث (Upgrade) من قبل الشركة المجهزة للنظام خارج العراق للفترة من 14-2013/1/18 وتدريب عدد من الفنيين على تنصيب الانظمة والبرامجيات للفترة من 11-2013/1/18 وتم استلام البرامجيات والبدء بمرحلة فحص واختبار النسخة المحدثة للنظام (Upgrade) من قبل كادر الشعبة وتسليم الملاحظات المتعلقة للشركة لغرض معالجة المشاكل التي ظهرت أثناء عملية الفحص ، وما زال العمل بفحص النظام مستمر بالتعاون مع ممثلي الشركة .**
- **تدريب (49) مصرفا على النظام المحدث لمقاصة الصكوك الالكترونية ACH مديريات البنك (المديرية العامة للحسابات ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، مكتب الابلاغ عن غسل الاموال ، قسم التدقيق الداخلي) بالاضافة الى فرعي البنك المركزي العراقي (اربيل ، البصرة) على النظام المحدث لمقاصة الصكوك الالكترونية .**
- **تدريب (7) مصارف الحكومية والاهلية وكادر من شعبتي الدوائر الحكومية وفروع البنك في المديرية العامة للحسابات وقسم التدقيق الداخلي وكادر من قسم الاحصاءات النقدية والمالية في المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، مكتب الابلاغ غسل الاموال – قسم قاعدة البيانات واعادة تدريب (10) مصارف الحكومية والاهلية والبنك المركزي العراقي/ السليمانية على مقاصة الصكوك الالكترونية ACH .**
- **اشتراك (12) مصرفا في النظام من ضمنها المصارف الحكوميـــة (رافدين ، رشيد ، عقاري ، صناعي) ليكون عدد المصارف في النظام (48) مصرفا اضافة الى البنك المركزي العراقي.**

- **اشتراك (225) فرعا من فروع المصارف في نظام المقاصة الآلية ACH .**
- **متابعة وحل المشاكل التي تواجه المصارف وتقديم الدعم والاسناد لهم .**
- **اعداد رسوم بيانية لغرض الاحصائيات الشهرية تمثل مبالغ الصكوك الالكترونية وأوامر الدفع وبعملتي الدينار والدولار .**
- **تنفيذ الاجور الكترونيا عن طريق النظام شهريا .**

3- الدعم الفني

- **عمل ارشفة لنظام التسوية الاجمالية RTGS للبيانات السابقة .**
- **صيانة أنظمة المدفوعات في حاسبات البنك المركزي العراقي والمصارف والفروع التابعة لها .**
- **اعادة بيانات سابقة من النسخ الاحتياطية للمصارف ومديريات البنك المركزي العراقي.**
- **تنصيب برامجيات نظام الصكوك الحالي في المصارف والمتابعة مع فروع المصارف كافة لتزويد البنك المركزي العراقي باستمارات المستخدمين لكل فرع مشترك .**
- **متابعة عملية اختبار النسخ المحدثة لانظمة المدفوعات .**
- **تهيئة الحاسبات في قاعة التدريب وتنصيب النسخ المحدثة للانظمة عليها لتمكين الفرق المتخصصة من اجراء الاختبار عليها .**
- **تنصيب نظام المقاصة الآلية ACH في حاسبات المدفوعات وعدد من المصارف ومديريات البنك المركزي العراقي.**
- **تفعيل استخدام التخويل الإلكتروني (E-Token) على النسخ المحدثة لنظامي مقاصة الصكوك الالكترونية والحفظ المركزي للاوراق المالية .**
- **تنصيب النسخة النهائية لنظام الحفظ المركزي للاوراق المالية ال CSD التي تحتوي على اخر التعديلات المطلوبة من المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين العام .**
- **تجهيز المصارف بقرص مدمج (CD) يحتوي على برامجيات نظام مقاصة الصكوك المحدث .**
- **تنصيب نظام ACH في حاسبات مصرفي الرشيد والرافدين وفروعهما .**
- **تدريب كوادر مصرفي الرشيد والرافدين وفروعهما على تنصيب نظام المقاصة الصكوك الالكترونية ACH واعطاء دورات للمصارف حول النظام المحدث وكيفية ربط فروع المصارف مع البنك المركزي العراقي.**
- **تنصيب نظامي نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية ACH -C في البنك المركزي العراقي /(المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان / قسم تبادل المعلومات ، ومكتب الابلاغ عن غسل الاموال).**

4- التعليمات والتعاميم

اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات تعاميم لتطوير العمل والتزام المصارف المشاركة في نظام المدفوعات العراقي بتوجيهاته وكالاتي:

- **يسعى البنك المركزي العراقي لتطوير انظمة الدفع في العراق من خلال انشاء الموزع الوطني وتفعيل العمل بانظمة الدفع بالتجزئة لوضع الاطر القانونية السليمة لها ، لذلك اصدر تعميما الى المصارف كافة بخصوص مسودة تعليمات الدفع الالكتروني وضوابط عمل مقدمي الدفع الالكتروني في العراق.**
- **تم اتمتة غرفة المقاصة في البنك المركزي العراقي في بغداد ليصبح التداول الكترونيا للصكوك المسحوبة على المصارف المشاركة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بدلا من التبادل اليدوي ولذلك اصدر البنك المركزي العراقي تعميما الى غرفتي المقاصة في فرعيه في محافظتي البصرة والموصل حدد فيه اخر موعد لقبول تبادل الصكوك يدويا في غرفة المقاصة وبخلافه سيتم رفض الصكوك من قبل البنك المركزي العراقي ما لم يتم ارسالها عن طريق مقاصة نظام الصكوك الالكترونية.**
- **اصدار تعميم الى المصارف كافة حدد اخر موعد لاشتراك جميع فروع المصارف غير المشاركة في نظام المقاصة الالكترونية داخل بغداد في 2013 /10/1 وحث المصارف لفروعها غير المشاركة للاشتراك في النظام واتخاذ الاجراءات اللازمة لتهيئة فروعها المتلكئة للاشتراك في النظام ، وسيتم قبول الصكوك عن طريق جهاز الماسح الضوئي (Scanner Normal) وادخال البيانات يدويا في حالة تقديم الصكوك غير المرمزة لتلافي التأخير في تفعيل النظام لديها وسيتم فرض غرامات تأخيرية على المصارف التي لم تشارك في النظام في الموعد المحدد 2013/12/31.**
- **اصدار تعميم الى كافة المصارف لتحديد اخر موعد لتبادل الصكوك غير المرمزة عن طريق نظام المقاصة الآلية (ACH) في 2013/12/31 وبخلافه سيتم رفض الصكوك.**
- **بعد اشتراك جميع فروع المصارف داخل بغداد في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ولزيادة فاعلية النظام من خلال اتممة فروع المصارف في باقي المحافظات ولغرض منحها الوقت الكافي لتهيئة وتدريب كوادر الفروع ووضع التعليمات المناسبة وضوابط العمل على النظام ، فقد اصدر البنك المركزي العراقي تعميما الى المصارف كافة لتحديد اخر موعد اشتراك لفروع المصارف خارج بغداد في يوم 2014/2/1 على ان تقدم خطة اشتراك فروع المصارف خلال الفترة المحددة والاسراع بتهيئتها واتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة التي تنظم عملية ارسال واستلام كافة انواع الصكوك والحوالات المباعة والمبتاعة من خلال النظام.**

إحصائية بالآف الدنانير في نظام الـ RTGS
لعام/ ٢٠١٣

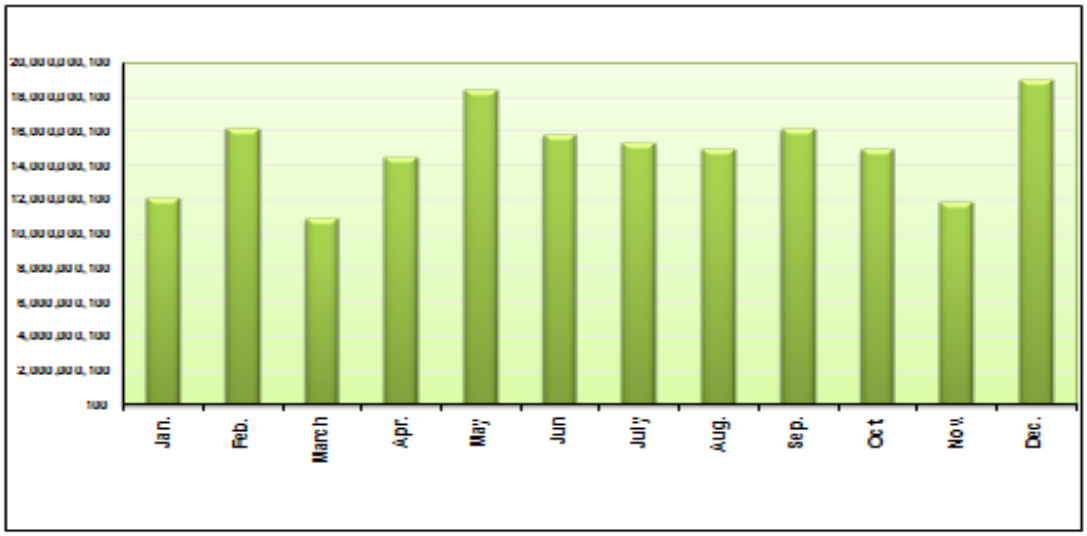

إحصائية بالدولار الامريكي في نظام الـ RTGS
لعام/٢٠١٣

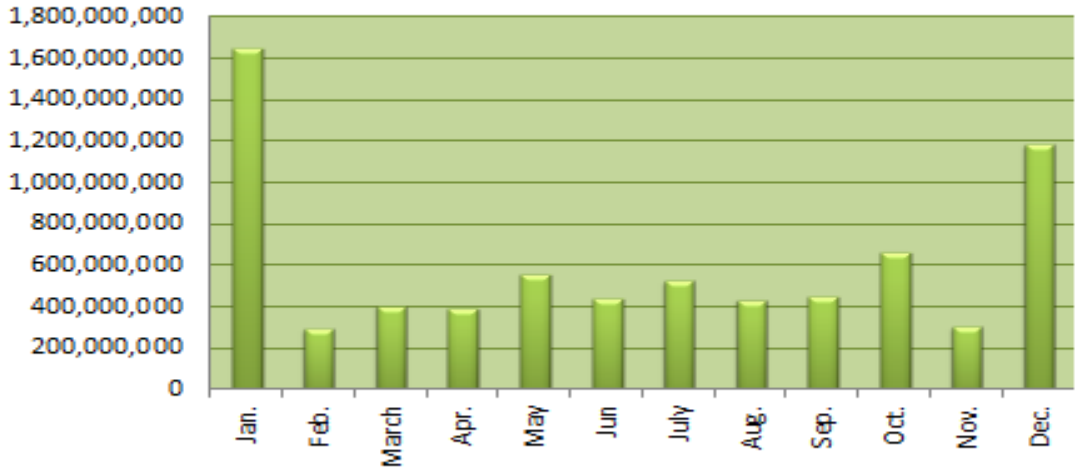

إحصائية بالدولار الامريكي في نظام الـ RTGS
لعام/٢٠١٣

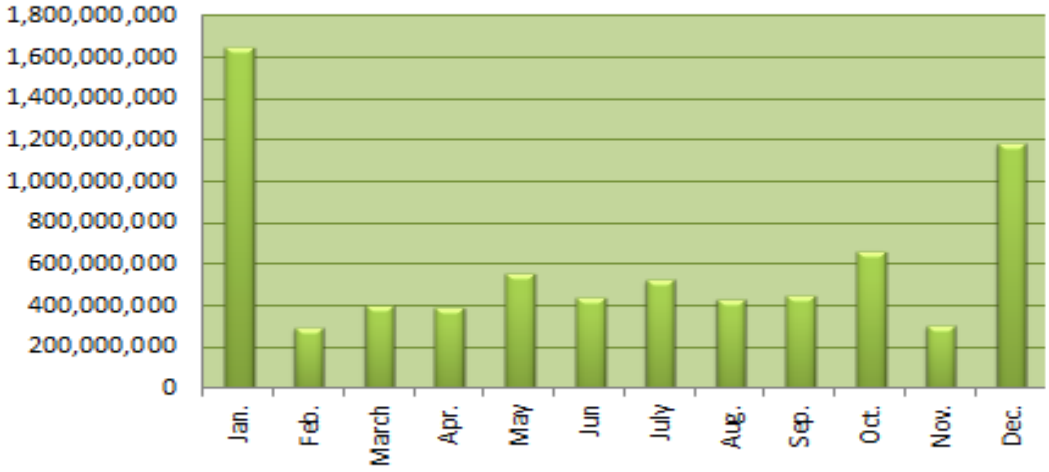

تبادل الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي لعام /2013
في نظام الـ C-ACH

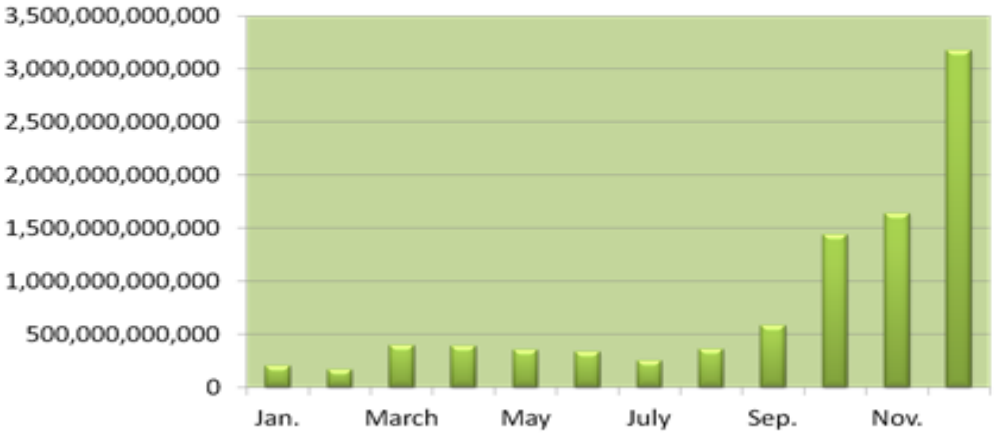

خامسا:ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2013

لغرض تعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي من خلال ادارة سليمة للاحتياطيات وللمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها جميع عمليات البنك بشكل خاص ، والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام ، تم في بداية عام 2011 استحداث ادارة متخصصة للمخاطر في المديرية العامة للاستثمارات للمساعدة في تحقيق اهداف البنك وقد تم خلال نفس السنة اعداد برنامج عمل كامل لهذا القسم وفقاً لافضل الممارسات والمعايير الدولية .

وفي بداية عام 2012 بدء التنفيذ الفعلي لبرنامج ادارة المخاطر على اولى مديريات البنك المركزي العراقي وهي المديرية العامة للاستثمارات والانتهاء منها في نفس السنة وخلال هذا التنفيذ قام القسم بتطوير آليات جديدة لم تعتمد من قبل قسم ادارة المخاطر هذه المديرية ، عن طريق اعداد مجموعة من العمليات الحاسوبية لمراقبة اداء المحافظ الاستثمارية ، ومراقبة الانحراف عن الحدود والمعايير ، واجراء الاختبارات اللازمة للتوقع والتنبؤ بالمخاطر المحتملة باستحداث برنامج خاص على الاكسل لاختبارات الجهد (StressTesting) يسهل التوقع بمخاطر (اسعار الصرف ومخاطر السلع ومخاطر الائتمان) واستحداث طرق لقياس مخاطر اسعار الفائدة على موجودات البنك المركزي من السندات الحكومية وذلك باستخدام تحليل الفترة ، والفترة المعدل ، وقياس الانحراف عن الحدود والمعايير والاتفاقيات المصرفية ، وقياس الارتباط بين العملات عن طريق برنامج الاكسل.

اضافة الى ذلك قام القسم باصدار التقرير الاسبوعي للمخاطر وهو الاول من نوعه في هذا البنك تضمن اهم التطورات والمخاطر في الاسواق المالية العالمية وأثرها على موجودات البنك واستحداث نموذج لتقرير يومي يرد من قسم الاستثمار والودائع يوضح كافة التغيرات على المحافظ الاستثمارية وباقي الاحتياطيات.
ولاكمال ما بدء به تم اعداد خطة عمل لعامي 2013 و 2014 تتضمن جدولا بمواعيد تنفيذ برنامج ادارة المخاطر (علماً ان هذه الخطة قابلة للتغيير حسب مقتضيات العمل).

الخطط المستقبلية :

اولاً: وتضمنت اكمال تنفيذ برنامج ادارة المخاطر على كافة مديريات البنك المركزي العراقي ومكننة العمل، ونشر ثقافة ادارة المخاطر في هذا البنك ، فضلا عن اعداد التقرير الشهري من اداء الاحتياطيات الاجنبية.

ثانيا :اعداد التقرير الشهري الذي يوضح اداء الاحتياطيات والانحراف عن الحدود والمعايير .

الخطط المستقبلية لعمل قسم ادارة المخاطر

رقم	اسم الفقرة	الاجراء المخطط	التاريخ المتوقع
1	دليل السياسات والاجراءات.	اعداد دليل السياسات والاجراءات	1-Jun-2014
		مراجعة برنامج ادارة المخاطر	1-Jun-2014
3	خطط الاحلال الوظيفي والبدلاء	خطة البدلاء في القسم	2-Mar-2014
4	قابلية البنك لتحمل المخاطر ومراقبة الحدود والمعايير	مراجعة كافة المعايير والحدود الموضوعة ضمن وثيقة المبادئ التوجيهية للاستثمار	
5	التقارير الاسبوعية	مفاتحة قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك لدراسة جدوى الحصول على نظام متكامل لادارة نظام المعلومات الادارية يمكن القسم من استلام البيانات واصدار التقارير والاحصاءات الاسبوعية بشكل آلي.	31-Dec.2014
		الحصول على بيانات مؤشرات الاسواق العالمية من منظومة Bloomberg Thomson Reuters	31-Dec.2014
6	ادارة مخاطر السيولة	قيام القسم بتحليل وضع سيولة البنك من خلال اعداد جدول للسيولة حسب مبدأ الاستحقاق	28-Aug.2014
		توثيق خطة طوارئ للسيولة .	28-Aug.2014
		تضمين وضع السيولة لدى البنك والنقص اوالزيادات المتوقعة ضمن التقرير الشهري .	28-Aug.2014
7	اطار عمل القسم لادارة المخاطر التشغيلية	تخصيص ملف لكل قسم يبين المخاطر التفصيلية الكامنة في العمليات اليومية للاقسام المختلفة والضوابط الرقابية المتوفرة	1-Jul-2014
		توثيق المخاطر التشغلية وقياس المخاطر المتبقية Residual Risk	30-Sept-2014
		توثيق الية لقياس كل من اثر واحتمالية تحقق المخاطر مبنية على دراسة ممنهجة وموثقة واعتماد هذه الآلية من قبل مجلس الادارة.	30-Oct- 2014
8	مؤشرات الاداء الرئيسية لمخاطر التشغيل وقاعدة بيانات احداث المخاطر التشغيلية	استحداث حدود ومعايير لمؤشرات المخاطر الرئيسية	30-Nov-2014
		تضمين التقرير الشهري للبيانات الخاصة بأدارة المخاطر التشغيلية.	28-Aug.2014
		الحصول على وتوثيق بيانات احداث المخاطر التشغيلية من اطراف محايدةActual Loss	28-Aug.2014
		الحصول على وتوثيق احداث مخاطر التشغيل التي كادت ان تحدث Near Miss	28-Aug.2014
9	أمن وحماية المعلومات	توفير جهاز لقسم ادارة المخاطر ليتم الاحتفاظ بكل الوثائق الكترونياserver.	30-Nov.2014
		تحميل كافة ملفات الاكسل الى جهاز الخادم بشكل يومي .	30-Nov.2014
		منح احد المسؤولين في القسم صلاحية الدخول الى كافة الملفات المحفوظة في جهاز الخادم (Serever)	30-Nov.2014
		وضع الحماية (اغلاق) على الحقول التي تتضمن معادلات تحليلية ملفات Ms Excelضمن	29-May.2014
10	مؤشرات الاداء الرئيسية	وضع وقياس ومتابعة مؤشرات الاداء الرئيسية لقسم ادارة المخاطر	29-May.2014

سادسا:مركز الدراسات المصرفية

نبذة عن مركز الدراسات المصرفية ونشاطاته التدريبية

تأسس مركز الدراسات المصرفية استناداً الى القانون رقم (36) لسنة /1999يكون مقره في بغداد ويرتبط بمحافظ البنك المركزي العراقي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتكون له موازنة مستقلة تمول ذاتياً ، وله حق التقاضي امام المحاكم والجهات الاخرى ، ويمثله مدير عام المركز او من يخوله.

ساهم في نفقات تأسيسه البنك المركزي العراقي بنسبة 40% والمصارف بنسبة 60% ويهدف المركز الى تحقيق الاتي :-

1- تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم لتولي المسؤولية المصرفية .
2- تطوير خبرات وكفاءات الموظفين في الجهاز المصرفي وتزويدهم بالعلوم المصرفية الحديثة وتطبيقاتها القانونية واطلاعهم على القواعد والاعراف المصرفية الدولية .
2- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية.
4- اعداد البحوث والدراسات المصرفية واصدار المطبوعات والدوريات.
5 - الاسهام في نشاطات المنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة بالعمل المصرفي داخل وخارج العراق.

بغية مواكبة التطور العلمي للعمل المصرفي ، ورفع مستوى الاداء الفني والمهني في الجهاز المصرفي ، ونشر العلوم المصرفية في العراق ، وذلك بتأهيل الخبرات ورفع قدرات موظفي الجهاز المصرفي بما يلبي احتياجاته.

قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مركز الدراسات المصرفية بالاعمال الاتية :-

1- اقـــام المركز(47) دورة تـــدريبية في الصيرفة والمحاسبة والمالية والادارة وتكنلوجيا المعلومات وتطوير اللغة الانكليزية للعاملين في البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في العراق منذ مـــباشرته بالعمل في نيسان 2013 لغاية 2013/12/31 .
2- اقامة ورش عمل متخصصة بالمواضيع الاقتصادية والصيرفية.
3- اقامة ندوات متخصصة في مواضيع الصيرفة ومواضيع متفرقة.
4- اقامة محاضرات بمختلف المواضيع الاقتصادية والصيرفة والمالية.
5- بلغ عدد المشاركين في الدورات المقامة في المركز (1149) مشاركاً موزعين الى (501) مشاركاً من الكادر الوظيفي للبنك المركزي العراقي و (648) مشاركاً من الكوادر المصارف الحكومية والخاصة وكما موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

الدورات والمحاضرات والندوات وورش العمل في مركز الدراسات المصرفية في عام 2013

ت	اسم الدورة	الفترة	عددالمشاركين من البنك المركزي	عدد المشاركين من المصارف الحكومية والاهلية	المجموع
1	دورة الاعتمادات المستندية	2013/4/30-24	2	28	30
		2013/5/9-5	22	–	22
3	دورة ادارة المخاطر	2013/5/30-29	5	39	44
4	دورة تطوير اللغة الانكليزية للمصرفيين	2013/6/6-5/19	1	12	13
5	دورةالتحليل المالي للمصرفيين	2013/5/30-26	13	3	16
6	دورة تدريبية لمكافحة تزييف العملة	2013/5/30-29	–	26	26
7	دورة التدقيق الداخلي للمستوى المبتدى	2013/6/13-9	5	11	16
8	دورة اللغة الانكليزية وبالمستوى المبتدىء	2013/6/27-9	4	12	16
9	دورة ادخال معلومات المزاد	2013/6/13-11	–	8	8
10	دورة الاعتمادات المستندية وتمويل التجارة الدولية	2013/7/4-6/23	1	18	19
11	دورةالتدقيق الداخلي للمستوى المتوسط	2013/7/8-6/25	3	13	16
12	دورة الاقتصاد القياسي Eviews	2013/7/4-6/30	6	6	12
13	دورة اساسية في مكافحة غسل الاموال	2013/7/9-7	8	22	30
		2013/7/18-15	4	20	24
		2013/7/18-15	3	8	11
		2013/7/28-30	1	8	9
16	دورة Oracle security	15،21،22،27/7/2013	14	–	14
20	محاضرة اللغة العربية	28,29،30،31،24،23/7/2013	99	–	99
21	دورةmicrosoft out look	2013/7/31-30	17	–	17
22	ورشة عمل بموضوع ادوات الاستثمار وادارة الاحتياطيات الاجنبية	8/14/2013	22	–	22
23	ندوة قواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة والقطاع العام ومنتسبي القطاع المختلط	8/15/2013	25	–	25
24	دورة مكافحة تزيف العملة	2013/8/20-18	–	22	22
25	دورة SQL Administration	2013/8/22-18	6	5	11
26	دورة برنامج متقدم في اجراءات الامتثال	2013/8/22-18	6	17	23

27	دورة تطوير العلاقات العامة والتسويق في البنك المركزي	2013/8/22-21	18	–	18
28	دورة SQL Administration	2013/8/29-25	7	3	10
29	دورة اساسيات ادارة المخاطر	2013/8/29-25	4	26	30
30	دورة معايير بازل 2 وبازل 3	2013/8/29-25	10	–	10
31	دورة ادارة مخاطر الائتمان	2013/9/5-1	14	19	33
32	دورة Administration SQL	2013/9/7-1	5	5	10
33	دورة Administration SQL	2013/9/14-8	6	3	9
34	ورشة عمل عن السندات الحكومية	9/11/2013	19	–	19
35	دورة شرح قانون المصارف (94) وتعليماته	2013/9/19-15	5	23	28
36	دورة ادارة الاحتياطيات الاجنبية في البنك المركزي	2013/9/19-16	11	–	11
37	ورشة خطة التنمية الوطنية	9/16/2013	13	–	13
38	دورة الصيرفة الاسلامية	2013/9/25-23	9	16	25
39	محاضرة اللغة العربية	9/24/2013	13	–	13
40	دورة اساسيات المحاسبة للمصرفيين	2013/10/3-9/29	8	28	36
41	دورة تمويل التجارة الدولية fitt	2013/10/10-9/30	1	8	9
42	دورة ادارة الموارد البشرية	2013/10/10-6	13	19	32
43	دورة متغيرات وعلاقات الاقتصاد الكلي ودور السياسة النقدية	2013/10/10-7	9	–	9
44	ندوة قانون الامتثال الضريبة الامريكية (Fatca)	10/5/2013	9	25	34
45	ورشة ملف الائتمان	10/24/2013	4	27	31
46	دورة ادارة الحسابات المتبادلة بين الفروع	2013/10/31-29	–	34	34
47	دورة الادارة الستراتيجية والحوكمة	2013/11/7-3	14	11	25
48	دورة تصنيف ومخاطر الائتمان	2013/11/19-18	4	11	15
49	المواصفات الامنية للاصدار الجديد للعملة الاجنبية فئة ال 100 دولار	2013/12/1-1	6	31	37
50	المواصفات الامنية للاصدار الجديد للعملة الاجنبية فئة ال 100 دولار	2013/12/2-2	1	21	22
51	اعداد مدربين في موضوع الاعتمادات المستندية /الجانب القانوني	2013/12/4-1	1	9	10
52	اعداد مدربين في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واعرف زبونك	2013/12/12-8	10	–	10
53	اعرف زبونك	2013/12/11-10	3	28	31
54	اعداد مدربين في موضوع الاعتمادات المستندية /الجانب الصيرفي	2013/12/12-8	2	10	12
55	دور السياسات النقدية في ادارة السيولة الفائضة	2013/12/12-9	12	–	12
56	ندوة تقييمات الاثر التنظيمي , الاتجاة من السياسة الى القانون	2013/12/12-12	7	–	7
	المجموع		501	648	1149

سابعا: التطور التقني في المصارف العراقية

شهدت المصارف العراقية تطورات تقنية عديدة لغرض تطوير خدماتها، وتحقيق المنافسة فيما بينها، حيث اقتنت الكثير من الانظمة المصرفية الشاملة وطرحت ادوات صيرفة الكترونية لخدمة مايطلبه الجمهور منها، ومن ابرز هذه التقنيات هي:

النظام المصرفي وتكنولوجيا المعلومات

أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا ملازما للعمل المصرفي لما توفره من فعالية في العمل وسرعة في الانجاز والقدرة على تطوير العمل وتعرف تكنولوجيا المعلومات (بأنها مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وبثها وتوزيعها) ، ويمكن ان تعرف بانها مجموعة من العناصر البشرية والآلية التي تعمل على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقا لقواعد واجراءات مقننة لاغراض محددة واتاحتها على شكل معلومات مناسبة ومفيدة .

مكونات وميزات تكنولوجيا المعلومات

يشمل نظام المعلومات خمسة عناصر اساسية ، تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي -:

1- الافراد: ويمثلون متطلبا ضروريا للعمليات والاجراءات في كل نظم المعلومات وهم الذين يستخدمون النظام او المعلومات ويكونوا اما محاسبين او من الاختصاصيين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وادامة النظام وتطويره.

2- الاجهزة: وتشمل كافة انواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تتناقل وتعالج فيها البيانات والمعلومات.

3- البرامجيات: تتكون من نوعين هما:

- برامج نظم التشغيل وهي برامج النظام التي توجه المكونات المادية للحاسوب.
- برامج التطبيق وهي برامج توجه عمل الحاسب لأغراض محددة من قبل المستخدم.

4- البيانات: وهي المواد الاولية لنظم المعلومات وتعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة ولذا يجب ان تستثمر بشكل فعال لتحقيق الفائدة.

5- الشبكات: وتشمل تكنولوجيا الاتصالات ومختلف انواع الشبكات مثل الانترنت والشبكات الداخلية (الانترانت) والشبكات الخارجية (الاكسترانت) .

انواع الانظمة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية

تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ،وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الاخرى والصكوك السياحية والتحويلات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفا ....)".

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel.

تستخدم المصارف العراقية (الاهلية والحكومية) انظمة مصرفية في عملها وتختص بالصراف الآلي والبطاقة الالكترونية وكما موضح ادناه:-

1- نظام (Bank Master) مستخدم في مصرف الرافدين.

2- نظام (Core Banking) مستخدم في المصارف (الصناعي ، الوركاء ، الموصل ، ايلاف الاسلامي ، كوردستان ، البحر المتوسط).

3- نظام (Misys Equation) وهو مستخدم في المصارف (العراقي للتجارة، التجاري العراقي، المنصور ، انتركونتيننتال).

4- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار ، دار السلام ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، وقفلر ، البركة التركي).

5- نظام (Orion)مستخدم في المصارف (بابل ، الشمال ، عبر العراق).

6- نظام (Capital Banker)مستخدم في مصرف (الشرق الاوسط).

7- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي ، الاقتصاد ، اربيل).

8- نظام (FOXPRO) (قاعدة بيانات) مستخدم في مصرف (ملي ايران).

9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات)

10- نظام (Flexy) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.

11- نظام (Temenos Globes) يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبلوس).

12- نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.

13- نظام (Oracle) مستخدم في مصرف الزراعة التركي.

14- نظام URBIS مستخدم في المؤسسة العربية.

الصراف الآلي :

وهي تلك الآلآت التي يمكن نشرها بالاماكن المختلفة سواء بالجدار او بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ، ويقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية وهي (البطاقة الذكية) للحصول على الخدمات المختلفة ، وللاستفادة من خدمات الصراف الآلي يتطلب الحصـول على بطاقــة (الفيزا كارد أو الماسترو كارد) ، تتميز اجهزة الصراف الآلي بأنها آلة مبرمجة بحيث يمكن التعرف على البطاقة الخاصة من خلالها ، وهي ذات سعة محددة من العملات ، وفي استخدامها تغني عن حمل الكميات الكبيرة من النقود ، اضافة الى انها توفر عامل الامان للزبون وحفاظا على وقته ، وخدمة للحالات الطارئة

خدمات الصراف الآلي

تشمل خدمة الصراف الآلي الخدمات الاتية :-

1- السحب

2- ايداع النقد

3- ايداع الصكوك

4- دفع الفواتير

5- الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا مثل البطاقة التي تسمح بالدخول على الانترنيت.

6- الاستفسار عن الارصدة والتحويل من الحسابات.

7- طلب كشف حساب

8- **تغيير الرقم السري**

9- طلب دفتر صكوك

10- الاستفسار عن اسعار العملات

وللوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق نبين بشكل مفصل هذه الاستخدامات للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حسب كل مصرف وفقا للجدول (11) في الملحق:-

تمتلك اغلب المصارف العراقية الحكومية والخاصة نظام مصرفي شامل بأستثناء المصارف الحكومية (الرشيد ، الزراعي التعاوني ، العقاري ، العراق) اي بنسبة (57%) من المجموع الكلي للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة (البصرة ، سومر ، الاتحاد العراقي ، ايش) اي بنسبة (10%) من المجموع الكلي للمصارف الخاصة ،

وتستخدم المصارف الخاصة اجهزة الصراف الآلي ، بأستثاء المصارف (الاهلـــي ، بابـــل ، سومر ، الاتحاد العراقي ، المنصور ، دجلــة والفرات ، العراقي الاسلامــي ، الوطني الاسلامــي ، ملي ايران ، الزراعــي التركي ، وقفلر، اربيــل ، البركــة التركــي).

اما بالنسبة الى المصارف الحكومية فأن مصرف الرافدين ليس لديه اجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان ، وينسحب ذلك على المصارف (الرشيد ، التعاون الزراعي ، العقاري ، العراق) ، بأستثناء مصرف (العراق للتجارة) الذي يستخدم اجهزة الصراف الآلي البالغ عددها (65) جهازا ، وقام مصرف الرافدين باستخدم البطاقة الذكية لصرف رواتب المتقاعدين ورواتب شبكة الحماية وبعض الوزارات من خلال نقاط البيع في فروع المصرف في المحافظات ، اضافة الى استخدامه مع (مصرف الرشيد) مشروع البطاقة الذكية المعتمد على البصمة البالغ عددها (2,691,834) بطاقــة ذكيـــة، حيث وصل عدد المنافذ المرخصة لتقديم خدمات بطاقة الكي كارد الى (1513) منفذا تعمل في عموم محافظات العراق كما في نهاية عام 2013 .

اما بقية المصارف الحكومية المتخصصة لم تستخدم النظام المصرفي الشامل ، حيث لم يباشر المصرف الزراعي العمل في النظام الشامل كونه قيد المصادقة وبالتالي عدم وجود بطاقات ائتمان او صراف آلي الى حين المباشرة بتنفيذ المشــروع ، امــا مصرف الصناعـــي فأنـــه يستخدم نظـــام Core Banking System وليس لديه اجهزة الصراف الآلي ولم يصدر اي بطاقات ائتمانية ، اما المصرف العقاري فأنه لا يعتمد على اي نظام مصرفي او اجهزة الصراف الآلي او بطاقة ائتمان في عمله، اما مصرف العراق فأنه قد صدر قرار دمجه مع مصرف الرافدين .

نستنتج من ذلك بأن المصارف الحكومية بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع الا انها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف العراقي للتجارة حيث استخدم نظام مصرفي شامل وينشر(65) جهازا للصراف الآلي في بغداد.

بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (647) جهازا اذ يمتلك (28) مصرفا للنظام المصرفي الشامل ، حيث يمتلك مصرف الوركاء (346) جهازا ، يليه المصرف العراق للتجارة بعدد (65) جهازا ومن ثم مصرف بغداد بعدد (44) جهازا ، ومصرف الشرق الاوسط بعدد (39) جهازا.

اما فيما يخص فروع المصارف الاجنبية في العراق البالغ عددها (13) فرعا لديها نظام مصرفي شامل ، وتصدر بطاقات ائتمانيـــة يبلـــغ عددهـــا (3752) بطاقة ائتمانية للمصارف (بيروت والبلاد العربية ، انتركونتينتال ، بيبلوس).

وبذلك نستنتج ان عدد المصارف الحكومية و الخاصة المحلية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق المستخدمة للنظام المصرفي الآلي يبلغ (32) مصرفا من مجموع (45) مصرفا.

ثامنا:المؤسسات الساندة
للجهاز المصرفي العراقي

نتناول في هذه الفقرة دراسة واقع المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي والتي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كما مبين ادنــاه :

تمثل السوق المالية في مختلف البلدان حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي لتلبية احتياجاتها المالية لانجاز مهامها واهدافها المختلفة .

ونظراً لهذه الاهمية ، فقد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة،، وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات التالية :

1- المصارف وفروعها حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عــام 2013 (54) مصرفاً لها (1030) فرعــاً ومكتباً ، بضمنها (7) مصارف حكومية و (32) مصرفا خاصا عراقيــا متضمنة (8) مصارف اسلامية عراقية و (15) فرعا لمصارف اجنبيــة بضمنها فرعا مصرفيا اسلاميا واحدا.

2- سوق العراق للاوراق المالية

أن للسوق المالية في الاقتصاد الوطني دورا اساسيا في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي لتلبية الاحتياجات المالية للبلد لانجاز اهدافها المختلفة ، اضافة الى تطورالتــداول في الاسهم يعكس الوضع الاقتصادي للبلد لما فيه تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق و توفير السيولة ولأهمية ذلك أعطت الدول اهتماما كبيرا لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة البيئة القانونية وتحرير حركة رأس المال والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية واستنادا لذلك صدر قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لعام 2004 ووضع هيكليته واهدافه ، وعقدت اول جلسة تداول في السوق بتاريخ 2004/6/24 ، وكان العمل يجري بأسلوب التداول اليدوي ، وفي تاريخ 2009/4/19 عقدت اول جلسة تداول الكتروني في السوق و بهذا اصبح عدد الجلسات (5) جلسات اسبوعيا اعتبارا من 2009/11/1 .

وفي شهر اب 2008 تأسس مركز الايداع العراقي وهو مركز مستقل ماليا واداريا عن ادارة سوق العراق للاوراق المالية ، ويهدف الى اصدار شهادات الاسهم الكترونيا في نفس اليوم الذي تداولت فيه هذه الاسهم.

اولا :- التطورات في تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية خلال عام 2013.

ارتفع حجم التداول للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للاوراق المالية في عام 2013 الى (2.840) ترليون دينار مقارنة بعام 2012 و البالغ(893.8) مليار دينار اي بمعدل ارتفاع (217.8%) ويعود هذا الى الارتفاع في حجم التداول للقطاع (المصرفي) اذ ارتفع من (677.3) مليار دينار الى (953.9) مليار دينار ، بينما انخفض القطاع (الصناعي) من (94.7) مليار دينار الى (70.03) مليار دينار ، والقطاع (الزراعي) من (62.5) مليار دينار الى (10.1) مليار دينار ، وقطاع الخدمات من (27.1) مليار دينار الى (25.9) مليار دينار.

ثانيا:- تطورات مؤشرات القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012 :-

شهد نشاط القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2013 تغيرات ابرزها استخدام التداول الالكتروني ، حيث نظم السوق (231) جلسة بزيادة جلسة واحدة عما جرى في عام 2012 التي بلغت (230) جلسة تداولت فيها (73) شركة مساهمة مدرجة ، وحصل القطاع المصرفي على المرتبة الاولى اذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (737.2) مليار سهم وبحجم تداول (953.9) مليار دينار ، نفذت من خلال (69,653) عقدا كما موضح في ادناه:-

1- **بلغ اجمالي عدد الاسهم المتداولة للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للاوراق المالية (871.2) مليار سهم ، وكان نصيب القطاع المصرفي منها (737.2) مليار سهم مرتفعا بنسبة (35.94%) عن عام 2012 والبالغ (542.3) مليار سهم .**
2- **بلغت قيمة التداول للقطاعات الاقتصادية كافة (2,840.2) مليار دينار ، شكل قيمة التداول للقطاع المصرفي منها (953.9) مليار دينار لعام 2013 مرتفعا بنسبة (40.83%) عن عام 2012 والبالغ (677.3) مليار دينار.**
3- **تداولت الاسهم من خلال (126570) عقدا لكافة القطاعات الاقتصادية ، بلغ عدد العقود للقطاع المصرفي (69653) عقداً متصدرا المرتبة الاولى لعام 2013 عن بقية القطاعات المشاركة ومرتفعا بنسبة (3.04%) عن عام 2012 والبالغ (67601) عقدا.**
4- **ارتفعت رؤوس اموال الشركات المتداولة للقطاع المصرفي الى (3952.3) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (85.74%) وبقيمة سوقية (5,228.3) مليار دينار لعام 2013 مقارنة بـ (2,889) مليار دينار ، وقيمة سوقية (4,293.6) مليار دينار لعام 2012 ، حيث كانت نسب التغير لرؤوس الاموال والقيمة السوقية هي(36.81% ، 21.8%) على الترتيب.**

5- انخفضت قيمة التداول لغير العراقيين (البيع) لعام 2013 الى (169.7) مليار دينار مقابل (الشراء) لغير العراقيين الذي بلغ (1149.8) مليار دينار بسبب طرح كميات كبيرة من الاسهم للبيع لتوفير السيولة لاصحابها في ظل حالة التخوف من عدم اقرار الموازنة العامة الاتحادية وضعف مستويات الانفاق الحكومي في ضوء ذلك.

6- سجل الرقم القياسي للاسعار لسوق العراق للاوراق المالية انخفاضا بلغت نسبته (9.5%) ليغلق في نهاية 2013 عن (113.15) نقطة نهاية عام 2013 مقارنة مع الرقم القياسي للاسعار نهاية عام 2012 البـــالغ (125.03) نقطة .

***7-* ارتفع صافي الاستثمار الاجنبي في السوق لعام 2013 الى (980.2) مليار دينارمقارنة بعام 2012 البالغ (2.04-) مليار دينار ، وبالرغم من الارتفاع في مؤشرات السوق للقطاع المصرفي الا ان نسبة مساهمة حجم الاستثمار للمصارف الخاصة بلغت (24%) من رؤوس الاموال والاحتياطيات السليمة للمصارف الخاصة البالغ (3.9) ترليون دينار استنادا الى احكام المادة (33) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي حددت نسبة استثمار المصرف في الاسهم والسندات بما لا تتجاوز (20%) من رأس ماله والاحتياطيات للمصرف ، مما يتطلب ابلاغ المصارف بعدم تجاوز هذه النسبة المقررة قانونا من خلال بيع الفائض وصولا للنسبة المذكورة .**

8- مؤشرات التداول في السوق الثانوي.

بلغ عدد الشركات المتداولة اسهمها في هذا السوق (9) شركات من اصل (11) شركات مدرجة فيه، وبلغت عدد الاسهم المتداولة (4386.42) مليون سهم بقيمة (5204.76) مليون دينار نفذت من خلال (334) صفقة ، وكان عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين (8.97) مليون سهم بلغت قيمتها (10.77) مليون دينار نفذت من خلال (19) صفقة (بيع) .

2- رابطة المصارف الخاصة في العراق.

اولاً :- لمحة تاريخية عن تأسيس الرابطة :-

- تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 كمنظمة مجتمع مدني بمشاركة (19) مصرفا خاصا في ظل ظروف التحول الاقتصادي القائمة في العراق لتكون الجهة المعتمدة لتمثيلها امام السلطات الحكومية حيث تعمل وفق قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) الصادر في عام 2010.

- وباشرت الرابطة نشاطها في متابعة المستجدات التي تهدف لتطوير العمل المصرفي العراقي بشكل عام ومعالجة المؤثرات الخارجية على المصارف الخاصة من خلال تطوير العلاقة مع السلطة النقدية المتمثلة بالنبك المركزي العراقي بمد جسور التفاهم من خلال تبادل الاراء في الاجتماعات واللقاءات الجارية على مختلف المستويات والتي ادت الى بناء آلية للتفاهم والثقة ، وكذلك مع الجهات الاخرى ذات العلاقة.

اهداف الرابطة

1- توثيق اواصر التعاون بين اعضائها والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم المشتركة.
2- تمثيل (المصارف الخاصة) داخل وخارج العراق امام كافة الجهات المعنية وابراز كيانها وتحقيق انتشارها في محافظات واقضية العراق.
3- نشر الوعي والثقافة المصرفية بين موظفي المصرف من خلال الندوات والاجتماعات وورش العمل للارتقاء بعملهم بهدف تقديم الخدمات المصرفية للجمهور بأيسر السبل ، اضافة لزيادة الوعي لدى المواطنين لتشجيع التعامل مع المصارف.
4- ابداء الرأي والمشورة بشأن التشريعات والقوانين ذات الصلة بالاعمال المصرفية.
5- توثيق التعاون بين ممثلي المصارف العراقية والمصارف العربية والاجنبية وتطوير العلاقات المصرفية معها.
6- تطوير وتأهيل الموارد البشرية ونشر المعرفة وتحديث العمل المصرفي.
7- تبادل المعلومات والخبرات المصرفية مع المصارف العربية والاجنبية.
8- العمل على بناء قاعدة للتفاهم بين ادارات المصارف العراقية (الحكومية والاهلية) حفاظاً على المصلحة المشتركة وبما يحقق الانسجام في قواعد العمل المصرفي العراقي وتطوره.
9- التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والاجنبية ذات الاهداف المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات بهدف التعرف على المستجدات في الصناعة المصرفية وتطور اساليبها.
10-التعاون مع منظمات المجتمع المدني في كافة المجالات لخدمة قضايا الشعب العراقي.

الهيكل التنظيمي لرابطة المصارف الخاصة في العراق

- **الهيئة العامة**

يبلغ عدد المصارف الخاصة العراقية المشاركة في الرابطة (40) مصرفا وشركة كما في عام 2013، اضافة الى فروع المصارف العربية والاجنبية العاملة في العراق والشركات الساندة ذات الصلة بالعمل المصرفي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.

- **الهيئة الادارية**

تدير الرابطة هيئة ادارية منتخبة تشرف على شؤونها ونشاطها وتتالف من تسعة اعضاء اصليين ، وثلاثة اعضاء احتياط والتي تم انتخبها يوم 2013/5/18 والاعضاء جميعاً يمثلون شخصيا المصارف التي ينتسبون اليها وهم:

اسماء الاعضاء الاصليين:

1. **مصرف بغداد / رئيساً**
2. **مصرف الشمال / نائب الرئيس**
3. **مصرف الخليج / المسؤول المالي**
4. **مصرف كوردستان / عضو**
5. **مصرف دار السلام / عضو**
6. **مصرف الشرق الاوسط / عضو**
7. **المصرف المتحد / عضو**
8. **المصرف الوطني الاسلامي / عضو**
9. **مصرف اشور / عضو**

اسماء الاعضاء الاحتياط

1. **مصرف المنصور**
2. **مصرف التنمية الدولي**
3. **مصرف الهدى**

وتنتخب الهيئة الادارية رئيساً لها ونائبا للرئيس وامیناً مالیاً وناطقاً اعلامیاً في اول اجتماع لها بعد انتخابها ، ومدة العضوية في الهيئة الادارية هي سنتان قابلة للتجديد.

- **المدير التنفيذي**

وهو من ذوي الخبرة المصرفية تعينه الهيئة الادارية لأدارة الرابطة والاشراف على تنفيذ خطط وقرارات الهيئة الادارية.

- **الادارة والتدريب**

مسؤولة عن تنظيم وادارة الدورات التدريبية وورش العمل التي تقام في مقر الرابطة لتأهيل الكوادر المصرفية لزيادة المعرفة بهدف انجاز الاعمال المصرفية وخدمة جمهور المتعاملين.

3 - شركات التامين

يعتبر قطاع التأمين حديث العهد في العراق حيث لم تكن في سوق التأمين العراقي حتى منتصف القرن الماضي شركات تأمين عراقية بل كانت جميع شركات التأمين اجنبية لها فروع ووكالات اجنبية اضافة الى فروع لبعض الشركات العربية ، وكانت الحكومة العراقية تجري التأمين على ممتلكاتها لدى شركات تأمين اجنبية مقابل مبالغ طائلة على شكل اقساط تأمين ، ويمكن ايجاز تطور سوق التأمين الوطني في العراق كما مبين في ادناه:-

- في عام 1950 تأسست شركة التامين الوطنية - لمنافسة الشركات الاجنبية بموجب القانون رقم (56) لسنة 1950 وبراسمال قدره (مليون دينار) .
- عام 1960 عدل قانون تأسيس الشركة بالقانون رقم (94) وتم فتح اول فرع لها في البصرة عام 1961 لممارسة بيع وثائق التأمين بكافة انواعه و الاستثمار المباشر .
- عقد مجلس ادارة شركة التأمين الوطنية اجتماعه الاول في 1952/3/24 ويعتبر بداية عمل الشركة الفعلي ، وكان عدد المساهمين فيها (5) وهم الحكومة العراقية ونسبة مساهمتها في رأسمال الشركة 50% و اربعة مصارف وهي (مصرف الرافدين ، المصرف الزراعي ، المصرف الصناعي ،المصرف العقاري) نسبة مساهمة كل مصرف تبلغ (12.5%) من راسمال الشركة
- في 1952/7/8 منحت وزارة الاقتصاد اجازة التأمين برقم 89 تخولها القيام بعمليات التأمين بانواعها ، وكانت البداية في اعمال التأمين البحري.
- عام 1946 تأسست شركة تامين الرافدين براسمال قدره (100) الف دينار ، وهي شركة مساهمة ، ساهم بها (60%) راسمال غير عراقي و(40%) رأسمال عراقي.
- عام 1958 تأسست شركة بغداد للتامين العراقية وهي شركة مساهمة.
- عام 1959 تأسست شركة التأمين العراقية وهي شركة مساهمة ، برأسمال قدره (100الف دينار) وتأممت في عام 1964 واصبح اسمها الشركة العراقية للتامين على الحياة .
- نهاية عام 1959 كان هناك (32) شركة تامين اجنبية وهي فروع ووكالات لشركات التامين الاجنبية – منها خمسة فروع لشركات تامين عربية.
- عام 1960 شرع قانون (شركات ووكلاء التامين) رقم 49.
- عام 1960 تاسست شركة اعادة التامين العراقية.
- في 1964/7/14 صدر القانون رقم (99) لسنة 1964 لتأميم شركات التامين في العراق و عددها (7) شركات تأمين عراقية خاصة وخمسة عشر فرعا ووكالة لشركات تامين اجنبية شملها التأميم ،وبقيت في السوق العراقية (9) شركات وهي (شركة التامين العراقية ، شركة الاعتماد للتامين ، وشركة الرشيد للتامين ، وشركة بغداد للتامين ، وشركة التامين التجاري ، وشركة الرافدين للتأمين ، وشركة دجلة للتامين ، وشركة التامين الوطنية ، وشركة اعادة التامين العراقية) .

- صدرت قرارات الدمج رقم 15 – 50 بتاريخ 1964/10/7
- تم الغاء المؤسسة العامة للتأمين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (193) في 1987/4/1 ونقل حقوقها والتزاماتها الى الشركات التابعة لها كل حسب اختصاصه واصبح ارتباطها بوزارة المالية .
- صدر قانون رقم (21) لسنة 1997 والذي نص في المادة العاشرة الفقرة الثانية منه على انه (يجب ان تكون الشركة مساهمة لكل من يمارس ايا من النشاطات الاتية (المصارف ، التأمين واعادة التأمين و الاستثمار المالي).
- صدر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (192) بتاريخ 1998/12/3 الذي نص على ان تكون وزارة المالية هي الجهة القطاعية المختصة بنشاط التأمين واعادة التأمين ... ولا يجوز التأمين خارج العراق مباشرة على اشخاص او اموال موجودة في العراق ... ولا يجوز للشركات ان تمارس اعمال التأمين او اعادة التأمين قبل حصولها على اجازة من وزارة المالية.. بعدها توالت الطلبات لتأسيس شركات التأمين الخاصة وبلغ عددها لغاية تاريخه (32) شركة بضمنها (5) شركات في اقليم كردستان العراق اضافة الى (3) شركات حكومية عامة وهي (التأمين الوطنية – التأمين العراقية - اعادة التأمين العراقية).
- وتطورت اعمال شركات التأمين العراقية وزادت رؤوس اموالها ونظمت علاقاتها الدولية مع شركات التأمين الاجنبية ... وتعتبر شركات التأمين كمؤسسات مالية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق ....
- واخيرا صدر قانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وتأسس ديوان التامين ، وفق المادة (5) اولا : ويهدف الى تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه .

4- صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور واعادة استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي.

5- شركات الصرافة

التي تم تأسيسها في فترة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ، ويبلغ الحد الادنى لرأسمالها الجديد (500) مليون دينار مدفوع بالكامل ، ويبلغ عددها حتى نهاية عام 2013 (427) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وقــد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة .

6- *شركات التحويل المالي* ، وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008 ، وبلغ عددها (34) شركة نهاية عام 2013 ولديها (142) فرعا موزعة الى (64) فرعا في بغداد و(20) فرعا في المحافظات

الشمالية ، و (31) في المحافظات الوسطى و (27) في المحافظات الجنوبية ، ويبلغ رأس مالها حاليا (15) مليار دينار ، وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

7- شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية ، ويبلغ عددها حتى نهاية عام 2013 (47) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وهي اعضاء في جمعية وسطاء اوراق في العراق IASD ، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات بعد عام 2003 استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10 ، ومن اجل تطوير وتنظيم عمل شركات الوساطة المالية نظم سوق العراق للاوراق المالية (1) دورة لتهيئة وتأهيل المدراء المفوضين ونائبه و (3) دورات لتخويل مرشحي التداول الالكتروني والاختبارات الخاصة بها في عام 2013 ، اضافة الى ورشة عمل بين سوق العراق للاوراق المالية و J.P MORGAN في لندن شارك فيها هيئة الاوراق المالية ورئيس مجلس المحافظين وعدد من موظفي مركز الايداع وعدد من شركات الوساطة المالية تم فيها مناقشة نشاط سوق العراق للاوراق المالية وخدمات الحافظ الامين والتعرف على نشاط سوق لندن للاوراق المالية.
كما نظمت احدى شركات الوساطة المالية مؤتمرها السنوي الثاني في نهاية عام 2013 ، بهدف جذب الاستثمار في العراق.

8- شركات الاستثمار المالي ، ويبلغ عددها (10) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011 ، ويبلغ رأس مالها (150) مليون دينار على ان يرتفع الى (1) مليار دينار خلال فترة سنتين، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة واستثمار اموالها في المصارف . وقد قام البنك المركزي العراقي باعادة النظر بهذه التعليمات لتطوير وتوسيع مجالات عمل هذه الشركات والحد من المعوقات التي تواجه اعمالها .

9- صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار ما يعادل (3.8) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين.

10- وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين .

11- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ، وهي من احدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها مابين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركتين وهي (الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) حيث تقوم بتوفير جزء من رأسمالها للاقراض من قبل المصارف الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية التمويل وفيما يلي ملخصا عن اهدافهما وفعاليتهما :-

أ- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)

تأسست هذه الشركة بتاريخ 2009/5/18 وفق التعليمات رقم (3) لسنة 2010 ، التي اصدرها البنك المركزي العراقي ، وبدأت العمل في حزيران من العام نفسه برأسمال قدره (270) مليون دينار عراقي وتضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف اشور ، مصرف سومر ، المصرف الاهلي ،مصرف البصرة، مصرف بغداد ، مصرف الموصل، مصرف الخليج) وبدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدره (6) مليون دولار.

وفي عام 2010 تم زيادة رأس مال الشركة ليصل الى (1.2) مليار دينار وفي عام 2011 تم زيادة رأس مال الشركة ليبلغ (2.4) مليار دينار، وحصلت الشركة على منحه مخصصة للقطاع الزراعي في محافظة الانبار بقيمة (1) مليون دولار.

وعلى مدار الخمس سنوات المنصرمة قامت الشركة بأدارة الاموال المستلمة من المنظمات الدولية من خلال توزيعها على شكل تخصيصات مالية على المصارف المساهمة كل بحسب نشاطه وفعاليته لتقوم هذه المصارف باستخدامها في عملية الاقراض واسترداد الاقساط واعادة اقراضها للاستفادة منها في تمويل اكبر قدر ممكن من المشاريع الخاصة ذات الحجم الصغير والمتوسط.

ب:- المؤشرات الرئيسة

استمرت الشركة العراقية في التعاون مع شركاؤها المصارف الخاصة والجهات الداعمة لها ومنها البنك المركزي العراقي ، اضافة الى الجهات الدولية المانحة التي قدمت كل من الدعم المالي والتقني فضلا عن الجهات الحكومية مثل الهيئة الوطنية للاستثمار ، وامانة مجلس الوزراء ، ومجالس المحافظات.

- تقوم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم المنتجات الائتمانية الصغيرة المأمونة ، وبأسعار فائدة تشجيعية مع توليد برامج اقراض لجميع فئات المجتمع وفي مختلف القطاعات وتعتمد الشركة على افضل الممارسات في منح القروض والمساعدة في تسريع مشاركة المصارف العراقية الخاصة ، ودعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال تبني الشركة برامج التمويل المستدام وفتح الابواب للاستقطاب والتعاون المستقبلي مع الجهات المانحة الحكومية لتنشيط القطاع الخاص في العراق .

ان نتائج المؤشرات الرئيسة للشركة لعام 2013 اظهرت ارتفاعا قياسا بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة.

بلغ حجم محفظة القروض التجميعية (63) مليون دولار وبزيادة قدرها(41.6%) كما في 2013/12/31 مقارنة مع عام 2012 . اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ(3920) قرضا اي بزيادة قدرها (39.7%) عن عام 2012.

اما حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة فقد بلغ في نهاية عام 2013 مبلغا قدره (16,7) مليون دولار اي بزيادة قدرها (81.5%) عن العام الماضي واعتمدت المصارف المساهمة في زيادة قروضها برفع نسبة المشاركة في القروض كما موضح في جدول رقم (13) .

جدول رقم (13)

(مليون دولار)

السنوات	حجم المشاركة	حجم القروض	حجم التمويل	عدد القروض
2012	9.2	44.5	16.8	2,806
2013	16.7	63	16.8	3,920
نسبة الزيادة	%81.5	%41.6		%39.7

ثالثا:- نشاط الشركة خلال عام 2013

1- استمرت الشركة بالنجاح في تنفيذ برنامجها الخاص بالاقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مدى خمس سنوات من تاريخ تأسيسها عام 2009 التي اثرت بشكل كبير في معالجة البطالة وتوفير الدخول للشرائح الاجتماعية وخاصة النساء والشباب ، وتسعى الشركة لتقديم افضل البدائل لغرض تحقيق الاستفادة لاكبر عدد ممكن من شرائح المقترضين وتحقيق العدالة الاجتماعية فقد قررت تخفيض الرسوم الادارية التي تتقاضاها على التخصيصات الخاصة بمنحتي تجارة وانماء من 4% الى 3% ودعم المجاميع المحرومة 1,5% بناءا على محددات اسعار الفائدة السائدة.

2- اكمل مشروع التجارة التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية في بداية عام 2013 مهامه الفنية والادارية وسلم ادارة الشركة كل الصلاحيات المتعلقة بأدارة مصادر التمويل المستلمة من قبل الشركة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة.

3- الانتهاء من اجراءات زيادة رأس المال الى (4.704) مليار دينارمن قبل دائرة تسجيل الشركات.

4- الاستمرار في برنامج دعم النساء المشمولات بنظام الرعاية الاجتماعية بالتنسيق مع الجمعية الدولية للصليب الاحمر .

5- المشاركة في المؤتمرات المقامة داخل وخارج العراق وعرض نشاط الشركة ومقترحاتها في معالجة بعض معوقات العمل المصرفي والائتماني.

6- تفعيل خدمات جديدة في برنامج (نقود) الخاص بتبادل المعلومات الائتمانية والاستفادة من الخدمة المرجعية لهذا البرنامج في اعداد التقارير الشهرية بكل مصرف .

وفي عام 2013 تم تطوير البرنامج ليمكن المصارف المساهمة في برنامج الشركة لتقييم المخاطر الائتمانية على عملاء تم التعامل معهم سابقا عن طريق مصارف اخرى بشكل الكتروني من خلال ادخال اسم او رقم هوية الاحوال المدنية للزبون .

7- تقوم الشركة بادارة وتوسيع اموالها وفق مناهج خدمية مصرفية مقابل عمولات ادارية تستوفي لقاء هذه الخدمة من المنظمات الدولية والجهات المانحة والراغبة والمنفذة لهذه البرامج.

8- تقوم الشركة بتقديم الخدمات الاستشارية المالية والنقدية للمصارف الخاصة ووحدات اقراضها من خلال استخدامها الوسائل المتطورة والحديثة ،فضلا عن فتح فرص التعاون بين المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في مجال الحصول على تمويل بشكل قروض مصرفية او ودائع واستثمارات.

9- تعمل الشركة كمؤسسة مالية وسيطة توجه التمويل من المنظمات الدولية والحكومية ومجالس المحافظات الى عدة مصارف تجارية عراقية خاصة مساهمة في الشركة وبالتالي تقديمها الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض تسهم في دعم مشاريعهم وتطورها.

10- ساهمت الشركة في تقديم قروض لانشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة ، حيث قدمت قروض بقيمة (60) مليون دولار وبذلك توفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بلغت (22,925) فرصة عمل.

11- بلغت المحفظة الاستثمارية للشركة منذ فترة بداية برنامجها لغاية الان والبالغة خمس سنوات (62) مليون دولار وهذا يبين نشاط الشركة في تقدير الاموال المستلمة حيث ان مبلغ المنحة المستلمة (38%) من المحفظة وان نسبة التدوير تمثل(41%) من المحفظة الكلية ، نسبة مشاركة المصارف المساهمة (21%) من الاجمالي.

رابعا:- التوزيع الجغرافي لشبكة اقراض الشركة

تقوم الشركة بتوزيع قروضها على (18) محافظة من خلال شبكة فروعها البالغة (99) فرعا وثمانية مصارف خاصة مساهمة الذي ساهم في تحقيق طموح الشركة للتوسع مستقبلا .
وتركز (80%) من القروض الممنوحة في محافظات الشمال وشمال وسط العراق وذلك لتوفر الثقافة المصرفية وكيفية الاستفادة منها .

خامسا:- تطوير عمل الشركة

قامت الشركة بتطوير انظمتها المحاسبية والمعلوماتية بحيث تمكنت من استخراج المعلومات وتبويبها وتحديثها ومتابعة نشاط المصارف المساهمة في الائتمان ، والتسديدات ، والبيانات المتعلقة بالزبائن ، وارسال البيانات الاحصائية ، والتقارير الدورية الى الجهات القطاعية والمانحة على شكل تقاريرمتكاملة للاستفادة منها وبسرعة فائقة تتناسب مع قواعد واصول الصيرفة التجارية وذلك من خلال التدريب على برنامج (نقود) الذي يمكن الشركة الاستعلام من فروعها البالغة (99) فرعاً مصرفياً (8) مصارف في 18 محافظة .

بالاضافة الى استخدام تقنية الحسابات بنظام (Quick Books) المتميز بالدقة والسرعة واستخراج الكشوفات والتقارير الحسابيه بسرعة قياسية .

كما تقوم الشركة بالتواصل مع المؤسسات الاكاديمية والتطويرية العالمية للاستفادة من كل الامكانيات العلمية الحديثة وضمان التواصل مع العالم الخارجي .

سادسا:- الخطط المستقبلية للشركة

- **قامت الشركة باتصالات مستمرة مع الجهات الدولية والمحلية لأنشاء صندوق مخصص للقروض المجتمعه (Syndicated Loan) بين المصارف الخاصة ومصرف التجارة العراقي ووضع الية عمل لانشائه ونوع المشاركة وتشكيل لجان مشتركة لدراسة القروض الكبيرة واليه المنح والتسديد ونوع الضمانات اللازمة لكل قرض.**

- **وهناك خطة لتحويل الشركة من محدودة الى مساهمة وزيادة رأس المال من خلال تحويل جزء من المنح المستلمة ومشاركة المصارف الى هذه الزيادة .**

- **وهناك خطة مستقبلية لتحويل الشركة المساهمة الى مصرف يختص بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحت اشراف البنك المركزي العراقي و بموجب الضوابط والتعليمات .**

- **تسعى الشركة الى تحقيق كل ما هو جديد ومثمر ويصب في مصلحة الجميع من خلال برامجها وخططها في زيادة نشاط تقديم القروض لاكبر شريحة في المجتمع .**

جدول رقم (14)

يبين نشاط الشركة في انشاء المشاريع الجديدة واعادة تشغيل المتوقفة

الفئات	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة	فرص عمل مباشرة	فرص عمل غير مباشرة
معيلة منزل	753	9,383,457	1,544	2,316
نساء	156	1,684,762	236	354
مهجرين	1,857	36,886,165	5,678	8,517
شباب	1,068	12,440,452	1,712	2,568
المجموع	3,834	60,394,836	9170	13,755

مخطط لآلية عمل الشركة

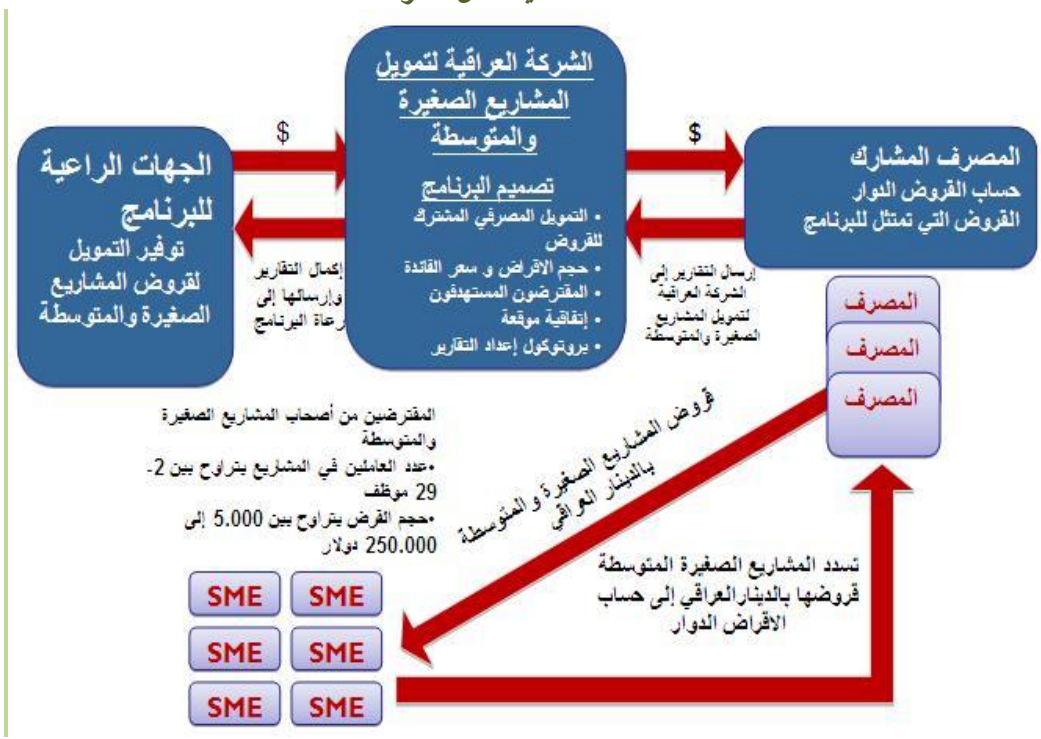

مخطط نشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة
ICFSME
IRAQI COMPANY FOR FINANCING SMEs, LTD.

Network of ICF-SME Lending

SME Lending Operation in 91 Bank Branches in 9 Banks in all 18 Provinces

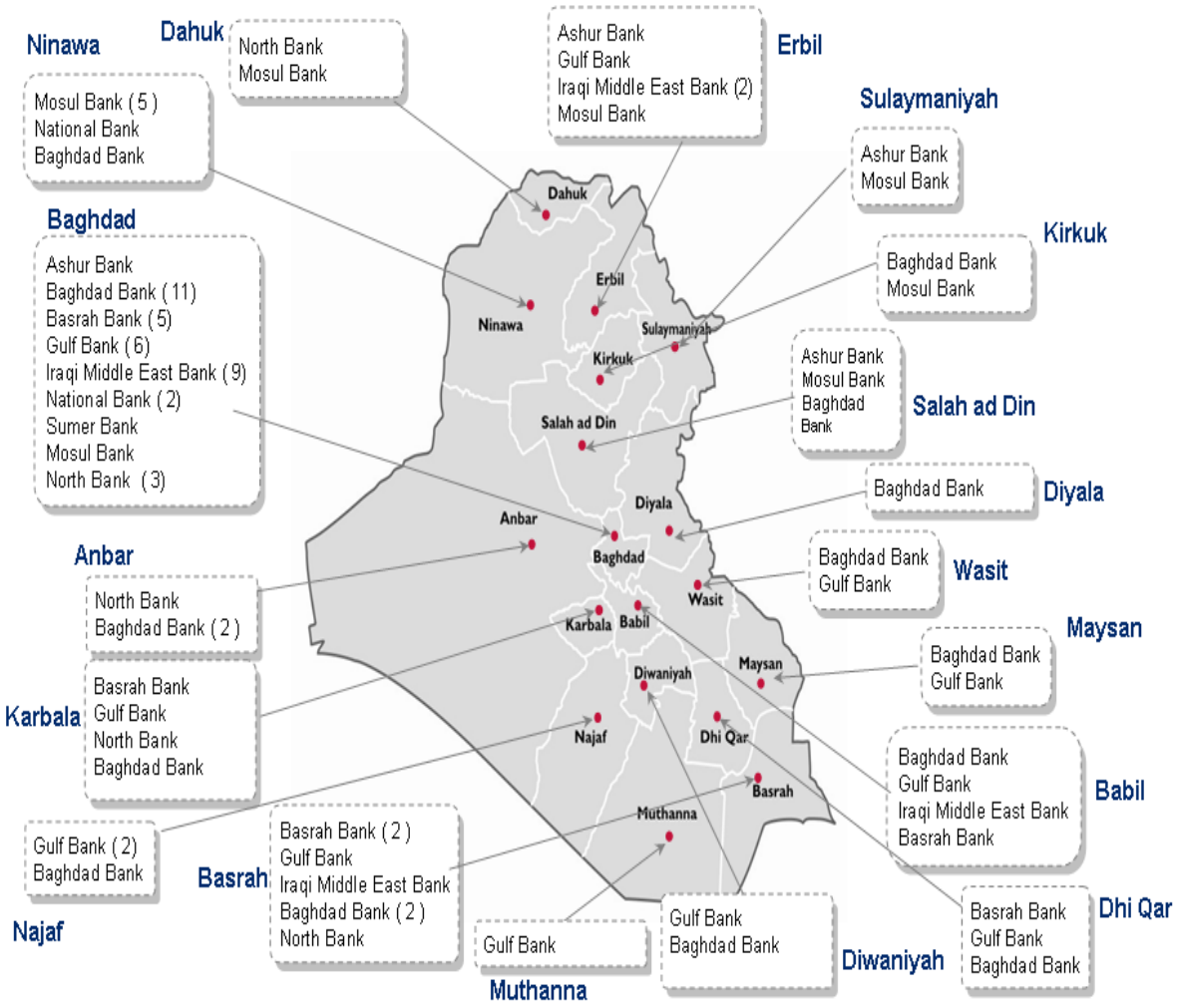

ب- الشركة العراقية للكفالات المصرفية / شركة مساهمة

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في 5/اذار/2006 كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل (11) مصرفا خاصا ، وفي عام 2009 اقرت الهيئة العامة التحول الى شركة مساهمة من خلال زيادة راس المال ودخول مساهمين جدد استنادا الى موافقات البنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات ، وبموجب احكام قانون الشركات رقم (21) لسنه 1997 ، التي تخضع له الشركة وتعليمات البنك المركزي العراقي ، وتتمثل مهمة الشركة في ان تكون الجهة الرئيسة التي تقدم الكفالات لقروض المؤسسات المالية المصرفية الخاصة لتصل الى (75%) من القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة والتي بحدود (5-250) الف دولار او مايعادلها بالدينار العراقي.

وكان نشاط الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2013

1- **يبلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي الذي تم زيادته بعد ان كان (5.45) مليار دينار في عام 2006 ، حيث جاءت هذه الزيادة من خلال الارباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال. ويبلغ مخصص ضمان القروض (496,747) الف دينار لغاية 2012/12/31 .**

2- **ارتفع عدد المصارف المشاركة في الشركة الى (14) مصرفا عراقيا خاصا مشاركا وبنسبة مساهمة بلغت (99.55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة (0.28%) و (16) مساهم شخصي بنسبة مساهمة (0.17%) لعام 2013 يعمل مع الشركة (14) مصرفا مشاركا من بين المصارف المشاركين برأس مالها عدا مصرف الاقتصاد والمنصور وبابل فهم مشاركين ببرنامج الضمان.**

3- **انخفض عدد القروض المضمونة الى (2865) قرضا مضمونا كما في نهاية عام 2013 مقارنة بعدد القروض المضمونة البالغة (3257) قرضا مضمونا في نهاية عام 2012 اي نسبة انخفاض (12.0%) كما في جدول رقم (16) .**

4- **تقدم مصرف بغداد بالمرتبة الاولى من حيث عدد القروض المضمونة التي بلغت (757) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (26.4%) لعام 2013 مرتفعا بنسبة (76.9%) مقارنة بعام 2012 وهي نسبة ارتفاع كبيرة ، يليه مصرف الخليج بالمرتبة الثانية بلغت (613) قرضا مضمونا باهمية نسبية (21.4%) ومرتفعا بنسبة (994.6%) مقارنة بعام 2012هي نسبة مرتفعة جداً ، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مصرف الشمال والتي بلغت (509) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (17.8%)لعام 2013 مرتفعا بنسبة (169.3%) مقارنة بعام 2012 ، اما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مصرف اشور بلغت (372) قرضا مضمونا وباهمية نسبية (13%) لعام2013 منخفضاً بنسبة (73.5%) مقارنة بعام 2012 ، اما مصارف (الشرق الاوسط والمتحد والاستثمار وبابل وسومر) فكانت عدد القروض فيها تتراوح مابين (17- 301) ، اما المصارف (الاهلي والبصرة والهدى والموصل) لم تقدم قروضا مضمونه خلال عام 2013 كما في جدول رقم (16).**

5- تصدرت محافظة بغداد المرتبة الاولى لعدد القروض المضمونة البالغة (983) قرضآ مضمونآ ومنخفضآ بنسبة 28.6% لعام 2013 ومقارنة بعام 2012 ، والتي بلغت اهميتها النسبية (34%) ، تليها المحافظات في اقليم كردستان ، بلغ عدد القروض المضمونة في محافظة اربيل (265) قرضا مضمونا ومنخفضا بنسبة 49.4% لعام 2013 ومقارنة بعام 2012 ، وبأهمية نسبية (9%) ، واما محافظة السليمانية فقد بلغ عدد القروض المضمونة (220) قرضآ مضمونآ ومنخفضآ بنسبة 71.4% وبأهمية نسبية (8%) ، وفيما يخص المحافظات الشمالية الباقية يتراوح العدد فيها بين (68-111) قرضآ مضمونا ، تليها المحافظات الجنوبية بعدد يتراوح بين (69-170) قرضآ مضمونآ ، ويتراوح العدد في المحافظات الوسطى بين (59-93) قرضآ مضمونا ، وكان عدد القروض المضمونة في المحافظات الغربية (70) قرضآ مضمونا.

6- تركزت القروض المضمونة في القطاعات الخدمية والتجارية ,والانشائية المتمثلة بأستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية. ولا تشكل هذه القروض المضمونة قيمة اضافية الى الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يحتاج الى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتوج الوطني لتشجيعه للحد من الاستيرادات وتفعيل التعرفة الكمركية لتشجيع الصناعة الوطنية.

ارتفع عدد القروض المضمونة في القطاع التجاري الى (1491) قرضا مضمونا وبنسبة ارتفاع (34%) ، يليه قطاع الانشاءات مرتفعا الى (363) قرضآ مضمونآ بقارق (362) قرضآ مضمونآ لعام 2013 مقارنة بعام 2012 ، وهو ارتفاع كبير جدا. ارتفع عدد القروض المضمونة في القطاعين (الطبي، والزراعي) الى (23- 9) على الترتيب بقارق (2-6) قرضآ مضمونا على الترتيب وهو ارتفاع ضعيف جدا، بينما انخفض عدد القروض المضمونة في القطاع الخدمي الى (818) قرضا مضمونا بنسبة (57.5%) في عام 2013 مقارنة بعام 2012 ، وهو انخفاض كبير، اضافة الى انخفاضها في القطاع السياحي الى (42) قرضآ مضمونا بعد ان كانت (49) قرضا مضمونا وبفارق (7) قروض مضمونه كما في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

7- انخفض عدد فرص العمل في المشاريع القائمة قيد التطوير والمشاريع الجديدة الى (4215) فرصة عمل لعام 2013 مقارنة بالعدد (4385) فرصة عمل لعام 2012 ، اي بنسبة انخفاض (3.9%) ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض فرص العمل في المشاريع القائمة قيد التطوير الجديدة الى (746) فرصة عمل في عام 2013 مقارنة بالعدد (1935) فرصة عمل في عام 2012 ، اي بنسبة انخفاض (61.4%) ، بينما ارتفعت فرص العمل في المشاريع القائمة الى (3469) فرصة عمل مقارنة بالعدد (2450) لعام 2012 ، اي بنسبة ارتفاع بلغت (41.6%) كما في الجـدول رقـم (20).

8- بلغت المحفظة الائتمانية للمصارف (27.9) مليار دينار لعام 2013 بينما بلغت (32.6) مليار دينار لعام 2012 اي بنسبة انخفاض (14.4%) ، وتبلغ قيمة المحفظة التراكمية للشركات المساهمة في الشركة (113.3) مليار دينار كما في الجدول رقم (20).

9- لغرض تطوير وتحسين عمل الشركة وادخال التقنيات الحديثة قامت الشركة بأدخال البرامج الجديدة الاتية:

1- برنامج الضمان الالكتروني لأصدار الكشوفات بالمعلومات المطلوبة للضمان على البريد الالكتروني بين المصرف والشركة.

2-برنامج الاستعلام الائتماني لتدقيق المعلومات الائتمانية للمقترضين.

3- برنامج الضمان الاسلامي الذي يعتمد فكره التكافل الاجتماعي (موجه للمصارف الاسلامية) حيث تركز الشركة على القرض المقدم من المصرف وتتشارك معه في المخاطر ويتحدد رسم الضمان بنفس نسب المرابحة والمشاركة بين المصرف والمقترض

4- برنامج تخويل الذي يعطي صلاحية منح القرض الى الفرع من قبل المصرف وبسقف مالي يقره المصرف ويتم ذلك من خلال شركة التخويل صلاحية الضمان للفرع بشكل مباشر وعن طريق البريد الالكتروني.

5- برنامج ضمان قروض الفئات المحرومة.

جدول رقم (15)

يبين زيادة رأس مال الشركة للاعوام 2006 لغاية 2013

(بالاف الدنانير)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال	5,450,000	5,450,000	5,450,000	7,000,000	7,877,141	7,877,141	7,877,141	7,877,141

جدول رقم (16)

يبين عدد القروض المضمونة من قبل المصارف المانحة للسنوات 2007 لغاية 2013

المصارف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
اشور	21	13	52	152	331	1407	372	**2348**
بغداد	11	19	202	353	731	428	757	**2501**
الخليج	0	22	464	435	399	56	613	**1989**
الشرق الاوسط	3	5	107	133	158	455	301	**1162**
الاستثمار	0	0	29	84	266	190	112	**681**
المتحد	0	0	0	11	37	520	120	**688**
بابل	0	0	0	0	0	0	64	**64**
الاهلي	0	56	248	41	11	0	0	**356**
الشمال	0	29	8	3	11	189	509	**749**
البصرة	3	11	67	28	0	0	0	**109**
سومر	0	0	21	0	10	11	17	**59**
الهدى	0	0	0	15	5	1	0	**21**
الموصل	1	0	0	2	0	0	0	**3**
المجموع	39	155	1198	1257	1959	3257	2865	**10730**

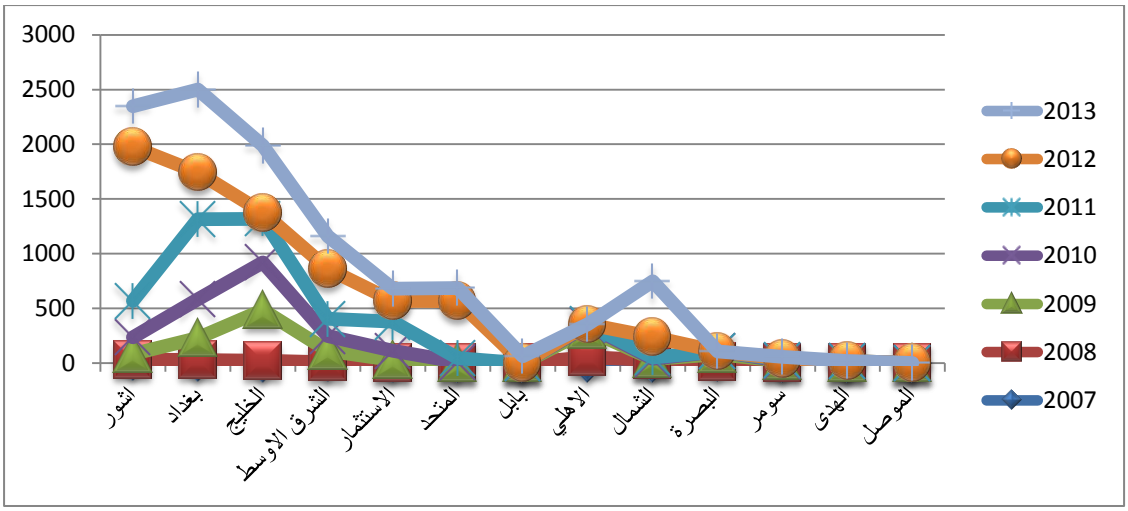

جدول رقم (17)

يبين عدد القروض بموجب الجنس للسنوات 2006 لغاية 2013

الجنس	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
ذكور	1	36	132	1093	1104	1678	2448	2354	**8846**
أناث	0	2	23	105	153	281	809	511	**1884**
ألمجموع	1	38	155	1198	1257	1959	3257	2865	**10730**

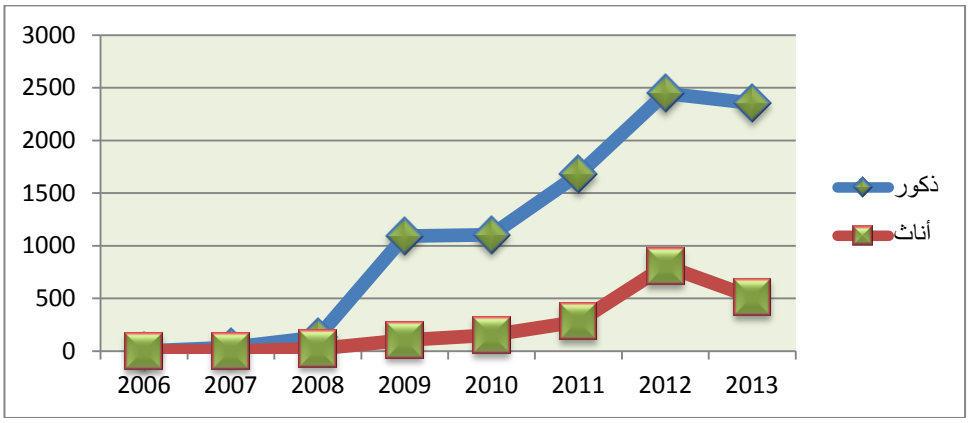

جدول رقم (18)

يبين عدد القروض المضمونة حسب المحافظات للسنوات 2006 لغاية 2013

ألمحافظات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
بغداد	1	7	90	523	514	1431	1376	983	**4925**
نجف	0	0	1	166	117	142	57	128	**611**
الديوانية	0	0	0	47	132	88	27	54	**348**
بابل	0	8	17	76	73	90	35	73	**372**
كربلاء	0	2	1	109	39	44	55	193	**443**
سليمانية	0	19	8	15	61	47	768	220	**1138**
البصرة	0	0	3	71	54	19	43	116	**306**
واسط	0	0	7	115	17	3	26	59	**227**
اربيل	0	2	27	27	63	8	524	265	**916**
ذي قار	0	0	1	11	55	21	11	20	**119**
ميسان	0	0	0	5	50	8	22	69	**154**
صلاح الدين	0	0	0	12	34	17	27	75	**165**
نينوى	0	0	0	12	22	6	29	111	**180**
ديالى	0	0	0	0	6	22	120	115	**263**
الانبار	0	0	0	1	14	3	13	70	**101**
مثنى	0	0	0	5	4	8	30	170	**217**
كركوك	0	0	0	1	0	2	9	53	**65**
زاخو	0	0	0	0	0	0	50	23	**73**
سامراء	0	0	0	0	0	0	16	0	**16**
دهوك	0	0	0	2	2	0	19	68	**91**
المجموع	1	38	155	1198	1257	1959	3257	2865	**10730**

جدول رقم (19)

يبين عدد القروض حسب القطاعات للسنوات 2006 لغاية 2013

القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
خدمي	0	14	86	258	418	907	1929	818	**4430**
تجارة	0	2	26	598	521	803	1114	1491	**4555**
تصنيع	0	10	33	245	265	176	140	119	**988**
طبي	0	1	2	41	22	30	21	23	**140**
سياحة	0	2	1	32	23	38	49	42	**187**
زراعي	0	4	3	20	8	5	3	9	**52**
أنشاءات	1	5	4	4	0	0	1	363	**378**
ألمجموع	1	38	155	1198	1257	1959	3257	2865	**10730**

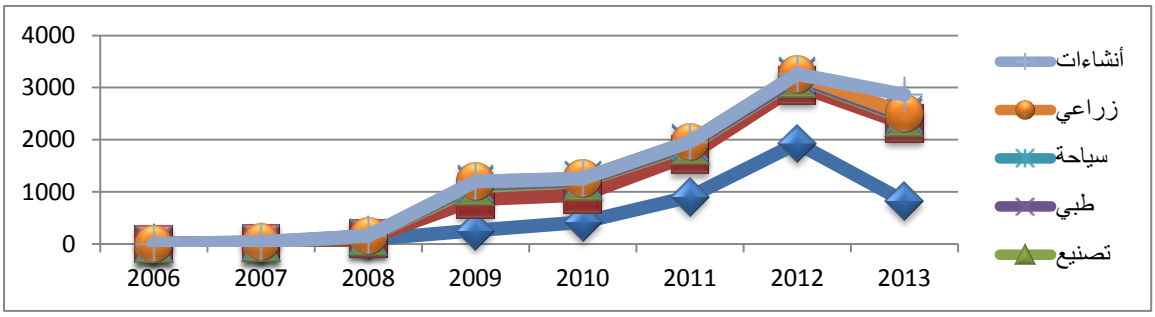

جدول رقم (20)

يبين فرص العمل (الجديدة والقائمة) للسنوات 2006 لغاية2013

فرص العمل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
القائمة	3	344	506	3996	4297	3918	2450	3469	**18983**
الجديدة	1	106	210	314	540	1259	1935	746	**5111**
المجموع	4	450	716	4310	4837	5177	4385	4215	**24094**

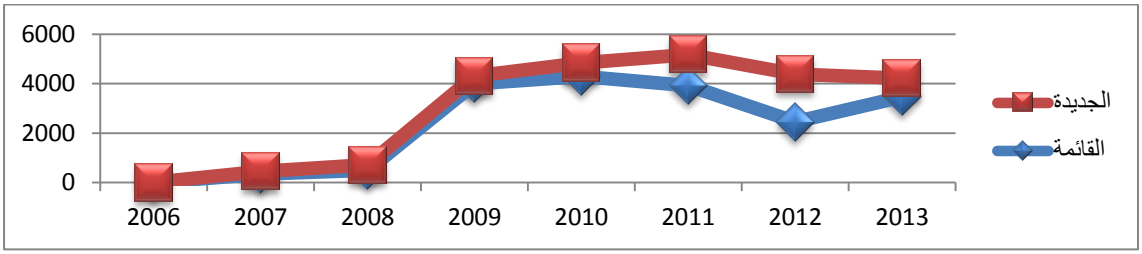

جدول رقم (21)
يبين رصيد المحفظة الاستثمارية
كما في 2013/1/31

بآلاف الدنانير

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
رصيد المحفظة	165,000	968,798	4,116,775	14,116,775	14,687,564	18,604,191	32,685,352	27,979,770	113,324,225

12- مركز الايداع العراقي

تأسس مركز الايداع العراقي سنة 2009 ، لاستكمال مشروع التداول الالكتروني ، وهو مؤسسة ذات نفع عام والجهة الوحيدة المخولة بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 بتسجيل الاوراق المالية وحفظ ونقل ملكياتها وايداعها واجراء المقاصة والتسوية عليها ، ويهدف المركز بصورة خاصة الى تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية العراقية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة ويسر عن طريق بناء سجل مركزي لحفظ الاوراق المالية ووضع تعليمات وقواعد تحد من مخاطر عمليات الايداع والتسوية تتسم بالعدالة والشفافية والسرعـــة والامان والمهنية العالية .

اولا: نشاط مركز الايداع العراقي منذ بدء عمل مركز الايداع العراقي في نيسان عام 2009 لغاية كانون الاول لعام 2013 كما يلي :-

- بلغ عدد الشركات المدرجة في نهاية عام 2013 (83) شركة (بعد قرار هيئة الاوراق المالية العراقية بشطب شركة كركوك للمواد الانشائية).
- بلغ اجمالي رؤوس اموال الشركات المدرجة (4,630) مليار سهم ، المودع منها (4,082) مليار سهم ، يمثل (88.16%) ، وغير مودع (548) مليار سهم ويمثل (11.84%).
- بلغ عدد الاسهم المودعة للعراقيين في الشركات المساهمة والمسجلة بمركز الايداع العراقي (3,143) مليار سهم من مجموع رؤوس اموالها البالغ (4,630) مليار سهم ، اي بنسبة ايداع (67.87%). وبلغ عدد الاسهم لغير العراقيين (939) مليار سهم ، اي بنسبة (20.2%) وبذلك يكون اجمالي نسبة ايداع الاسهم (88.16%).
- بلغ عدد المساهمين المودعين منذ بداية عام 2009 لنهاية عام 2013 (74,382) مودع ، وكان عدد الاشخاص المودعين (68,095) وعدد الشركات والدوائر الحكومية المودعة (6,287) من اصل (35,3809) وبنسبة (21.02%).
- بلغ عدد المساهمين المودعين خلال عام 2013 (37,402) مودع وكان عدد الاشخاص المودعين (36,593) وعدد الشركات والدوائر الحكومية (808) .
- تصدر القطاع المصرفي المرتبة الاولى من حيث رصيد رأس المال والكمية المودعة وبأهمية نسبية (89.3%) ، وبنسبة زيادة للكمية المودعة (8.5%) لعام 2013 ، بينما تصدر قطاع الاتصالات المرتبة الاولى من حيث نسبة المودعين الى عدد المساهمين بنسبة (77.4%) والتأمين المرتبة الثانية بنسبة (49.2%) وقطاع الاستثمار بنسبة (48.3%) ، والقطاع الفندقي بنسبة (45.3%) لغاية 2013/12/31 ، في حين جاء القطاع المصرفي في المرتبة الخامسة بنسبة (40.4%)، كما في جدول رقم (22).

- **اكتسب مركز الايداع العراقي العضوية الكاملة في اتحاد مراكز الايداع في الشرق الاوسط و شمال افريقيا (AMEDA).**

- **قيام المركز بتأشير عمليات الرهن والحجز ، ورفعهما.**
- **تزويد مجلس المحافظين وهيئة الاوراق المالية بتقارير (الحيازة المؤهلة) للاشخاص المودعين المشمولين بالنسب اعلاه ، حيث تبلغ النسب المؤثرة للشركات (نسبة مساهمة المشاركة في رأس المال الشركة) اكثر من 10%.**
- **العمل على الموقع الالكتروني للمركز الذي يبين نشاطات وعمل المركز ويستفاد منه من قبل الجهات المستفيدة من خدمات المركز .**

8- تسجيل الاسهم الناتجة عن عمليات زيادة رووس اموال الشركات المسجلة في المركز وكما مبين ادناه لعام 2013 ، وتسجيل الاسهم لجميع المساهمين المودعين فيه.

- **زيادة رأس المال وفقا للمادة 55 / اولا الى (22) شركة مساهمة .**
- **زيادة رأس المال وفقا للمادة 55 / ثانيا الى (30) شركة مساهمة .**
- **زيادة رأس المال وفقا للمادة 55 / ثالثا الى (2) شركة مساهمة .**

9- أجراء عمليات المناقلة للاسهم بين شركات الوساطة .

10- تجميد الاسهم بناءا على طلبات المساهمين واجراء عمليات الرهن والحجز .

11- شطب ادراج (2) شركات مساهمة من الشركات المسجلة في المركز وهي (شركة كركوك لانتاج المواد الانشائية) و (شركة نينوى للصناعات الغذائية) لتصبح الشركات المسجلة (83) شركة.

12– يوضح الجدول الاتي مؤشرات مركز الايداع العراقي منذ بدء التداول الالكتروني في سوق العراق للاوراق المالية في 2009/4/19 لغاية 2013 /12/31 .

جدول رقم (22)

عدد الشركات المسجلة	83	
راس المال المسجل	4,630,877,751,898	
مجموع الاسهم المودعة	4,082,770,271,730	
نسبة الاسهم المودعة الى المسجلة	%88.16	
المؤشر	عراقي	غير عراقي
ملكية المساهمين	3,143,136,809,912	939,633,461,818
عدد المستثمرين(المفتوح لهم حساب)	35,385	1,246
عدد المستثمرين (أفراد)	35,094	1,145
عدد المستثمرين (جهات معنوية)	291	101
عدد المستثمرين (المالكين للأسهم المودعة)	25,558	1,113
عدد المستثمرين (افراد)	25,331	1,038
عدد المستثمرين (شركات خاصة / محدودة)	192	53
عدد المستثمرين (مختلطة)	17	0
عدد المستثمرين (حكومية)	18	0
عدد المستثمرين (محافظ استثمارية)	0	22

جدول رقم (23)

الكمية المودعة وغير المودعة لغاية 31/12/2013 حسب القطاعات المشاركة في مركز الايداع العراقي

ت	القطاع	رأسمال الشركة (مليون سهم)	الكمية المودعة (مليون سهم)	الكمية الغير مودعة (مليون سهم)	نسبة الكمية المودعة الى راس المال %	عدد المساهمين	عدد المودعين	عدد الاشخاص	عدد الشركات	نسبة المودعين الى عدد المساهمين %
1	المصرفي	3,952,300.0	3,528,912.2	423,387.8	89.3	62,923	25,394	24,785	609	40.4
2	الزراعي	11,960.0	6,228.5	5,731.5	52.1	53,268	4,099	4,048	51	7.7
3	الفندقي	24,497.3	16,459.8	8,037.5	67.2	10,840	4,912	4,747	164	45.3
4	الصناعي	302,430.4	208,890.2	93,540.2	69.1	114,120	27,084	26,630	450	23.7
5	التامين	12,400.0	9,933.5	2,466.5	80.1	1,999	983	944	39	49.2
6	الخدمات	43,518	34,499.6	9,018.4	79.3	104,782	8,021	7,881	140	7.7
7	الاتصالات	270,012.0	270,002.1	9.9	100.0	3,612	2,795	2,759	36	77.4
8	الاستثمار	13,760.0	7,844.4	5,915.6	57.0	2,265	1,094	1,065	29	48.3
المجموع		4,630,877.7	4,082,770.3	548,107.4	88.2	353,809	74,382	72,859	1,518	21.0

المصدر/التقرير السنوي الرابع الصادر عن مركز الايداع العراقي لعام 2013

جدول رقم (24)

يبين رأس المال والكمية المودعة خلال 2013/12/31 حسب القطاعات المشاركة في مركز الايداع العراقي

ت	القطاع	رأسمال الشركة (مليون سهم)	الكمية المودعة (مليون سهم)	نسبة الكمية المودعة الى راس المال %	عدد المودعين	عدد الاشخاص	عدد الشركات	عددالشركات المدرجة
1	المصرفي	3,952,300.00	1,429,415.10	36.17	15,218	14,806	412	21
2	الزراعي	11,960.00	1,659.50	13.88	2,739	2,714	25	6
3	الفندقي	24,497.30	4,711.93	19.23	1,851	1,800	51	10
4	الصناعي	302,430.43	39,356.38	13.01	8,405	8,251	153	22
5	التامين	12,400.00	2,022.32	16.31	432	413	19	5
6	الخدمات	43,518.00	12,596.43	28.95	5,715	5,605	110	10
7	الاتصالات	270,012.00	66,026.27	24.45	2,788	2,753	35	1
8	الاستثمار	13,760.00	2,508.80	18.23	254	251	3	8
	المجموع	4,630,877.73	1,558,296.73	33.65	37,402	36,593	808	83

- بلغ عدد العقود المنفذة (490,121) عقدا 2013 ولعدد اسهم العقود (2,335,120.2) مليون سهم وبمبلغ (5,237,040.7) مليون دينار ، تصدر القطاع المصرفي المرتبة الاولى من حيث عدد العقود باهمية نسبية (49.3%) وبعدد اسهم بأهمية نسبية (83.1%) وبمبلغ (52%) لغاية 2013/12/31 كما في جدول رقم (24).

جدول رقم (25)

يبين عدد العقود المنفذة وعدد واسعار اسهم هذه العقود للشركات المسجلة في مركز الايداع العراقي لغاية 2013/12/31

ت	القطاع	عدد العقود المنفذة	عدد اسهم العقود (مليون سهم)	مبلغ العقود المنفذة (مليون دينار)
1	المصرفي	241,864	1,939,406.65	2,722,493.00
2	الزراعي	17,406	11,329.21	80,861.05
3	الفندقي	41,368	8,860.13	163,967.39
4	الصناعي	123,117	247,449.69	366,561.81
5	التامين	6,759	8,593.87	13,396.05
6	الخدمات	52,025	34,188.95	131,356.49
7	الاتصالات	5,405	79,593.25	1,752,565.56
8	الاستثمار	2,177	5,698.60	5,839.14
	المجموع	490,121	2,335,120.34	5,237,040.51

المصدر/التقرير السنوي الرابع الصادر عن مركز الايداع العراقي لعام 2013

- **بلغ عدد عقود البيع المنفذة لغير العراقيين (22,779) عقدا ولعدد اسهم العقود (162,248) مليون سهم وبمبلغ (372,881) مليون دينار ، تصدر القطاع المصرفي المرتبة الاولى من حيث عدد عقود البيع باهمية نسبية (62%) و وبعدد اسهم بأهمية نسبية (87%) وبمبلغ العقود بنسبة (59%) .**

- **بلغ عدد عقود الشراء المنفذة (66057) عقدا ولعدد اسهم (311034) مليون سهم وبمبلغ لعقود الشراء المنفذة (1556975.2) مليون دينار ، حيث تصدر القطاع المصرفي المرتبة الاولى من حيث عدد عقود الشراء المنفذة (52%) وبعدد اسهم لعقود الشراء المنفذة بنسبة (55%) ، بينما تصدر قطاع الاتصالات المرتبة الاولى من حيث مبلغ عقود الشراء المنفذة بنسبة (67%) لغاية 2013/12/31 كما في جدول رقم (25).**

جدول رقم (26)

يبين عدد العقود المنفذة وعدد واسعار اسهم لهذه العقود لغير العراقيين للشركات المسجلة في مركز الايداع العراقي لغاية 2013/12/31

ت	القطاع	عدد العقود البيع المنفذة	عدد اسهم العقود (مليون سهم)	مبلغ العقود المنفذة (مليون دينار)	عدد العقود الشراء المنفذة	عدد اسهم العقود (مليون سهم)	مبلغ العقود المنفذة (مليون دينار)
1	المصرفي	14,123	141,292	218,563	31,027	172,329	324,615.0
2	الزراعي	249	57	436	616	194	1,342.7
3	الفندقي	1,363	426	12,789	2,522	690	20,055.8
4	الصناعي	4,520	12,453	18,832	17,667	76,077	127,045.7
5	التامين	206	958	1,072	555	2,052	5,651.7
6	الخدمات	1,588	1,760	5,578	6,970	12,004	35,075.8
7	الاتصالات	707	5,119	115,433	464	47,406	1,042,902.6
8	الاستثمار	23	183	178	236.0	283	285.9
	المجموع	22,779	162,248	372,881	60,057	311,034	1,556,975.2

- **بلغ عدد المستثمرين العراقيين (25558) مستثمرا موزعين الى (25331) شخصا مساهما و (192) شركة محدودة مساهمة و (17) شركة مختلطة مساهمة و (18) جهة حكومية مساهمة ،**
- **ويبلغ عدد الاسهم للمستثمرين العراقيين (3166248) مليون سهم .**
- **بلغ عدد المستثمرين غير العراقيين (1113) مستثمرا موزعين الى (1038) شخصا مساهما و (53) شركة محدودة مساهمة و (22) مساهما لصناديق الاستثمار.**
- **ويبلغ عدد الاسهم لغير العراقيين (939634) مليون سهما.**

جدول رقم (27)
يبين بيانات المساهمين لمركز الايداع العراقي لغاية
2013/12/31

نوع المساهم	العراقيين		غير العراقيين		المجموع	
	عدد المستثمرين	عدد الاسهم (مليون سهم)	عدد المستثمرين	عدد الاسهم (مليون سهم)	عدد المستثمرين	عدد الاسهم (مليون سهم)
المساهمين الاشخاص	25,331	2,707,533	1,038	132,357	26,369	2,839,890
المساهمين /الشركات المحدودة	192	340,017	53	707,864	245	1,047,881
المساهمين /الشركات المختلطة	17	5,748	0	0	17	5,748
المساهمين /الجهات الحكومية	18	112,950	0	0	18	112,950
المساهمين /صناديق الاستثمار	0	0	22	99,413	22	99,412
المجاميع النهائية	25,558	3,166,248	1,113	939,634	26,671	4,105,881

المصدر/التقرير السنوي الرابع الصادر عن مركز الايداع العراقي لعام 2013

ثانيا:الخطط المستقبلية لمركز الايداع

1- الاستمرار في فتح حسابات المساهمين غير المودعين وتسجيل اسهمهم في الشركات المدرجة.
2- تسجيل اسهم الشركات التي ستدرج مستقبلا واتباع الاجراءات المعتمدة في المركز للتنظيم على تسجيل وايداع أسهم مساهميها.
3- تسجيل الاسهم بعد زيادة رؤوس اموال الشركات المدرجة .
4- استمرار التعاون مع مراكز الايداع العربية والعالمية وتبادل الخبرات والتدريب .
5- أطلاق خدمة الاستعلام عن رصيد المساهم عبر الموقع الالكتروني في مركز الايداع (www.idc-stocks.com) .
6- مراقبة وضع تداولات المستثمرين عبر اكثر من شركة وساطة على نفس الورقة المالية خلال نفس الفترة .
7- تدريب عدد من موظفي ووسطاء سوق اربيل للاوراق المالية عند مزاولة نشاطه.
8- الاستمرار في تزويد الشركات المساهمة بتقارير عن سجل المساهمين واجراء المطابقة الشهرية معهم ولحين تطبيق نظام المساهمين الجديد لديهم .

13- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

تعد الشركة العالمية للبطاقة الذكية (قطاع مختلط) نتاج للشراكة بين اكبر مصرفين حكوميين في العراق - مصرفي الرافدين و الرشيد مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني وهي احدى الشركات الرائدة في مجال خدمات الحلول التكنلوجية برأس مال قدره (3) مليار دينار عراقي(2.6) مليون دولار(يقع مقرها الرئيسي في بغداد وموزعة مكاتبها في جميع المحافظات العراقية)، وهي اول شركة في العالم العربي والشرق الاوسط تقوم بأستخدام التقنية البايومترية منذ عام 2007 .

تهدف الشركة الى تحديث القطاعات العامة في العراق من خلال ما توصلت اليه التكنلوجيا في هذا المجال ، وتسعى في المستقبل القريب لاصدار عشرة ملايين بطاقة الكترونية يمكن استخدامها عبر (30) الف نقطة بيع .

يعمل لدى الشركة (538) موظفا من ذوي الكفاءات والاختصاصات في مجال هندسة المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والمصرفي و ادارة الاعمال ، تخضع حسابات الشركة لرقابة ومتابعة ديوان الرقابة المالية و لضوابط وقوانين البنك المركزي العراقي.

وتتركز رسالة الشركة في ايجاد حلول تكنولوجية حديثة في القطاعات العامة ولها دورا ايجابيا في الحياة اليومية للمواطن العراقي ومعتمدة في استراتيجيتها على تطبيق منظومة متكاملة لجميع المعاملات اليومية في كافة القطاعات ويمكن تطبيقها في مختلف المناطق الحضرية و النائية في العراق وسعت الشركة بالتنسيق مع وزارة المالية ممثلة بمصرفي الرافدين والرشيد على متابعة اخر مستجدات التكنولوجيا والتطور في العالم وعلى جميع الاصعدة لادخالها للعراق ارتقاءاً به الى مصاف الدول المتقدمة .

بطاقة (كي) او الكي كارد هي احدث بطاقة الكترونية على مستوى العالم من الناحية التكنولوجية حيث انها ليست مجرد بطاقة عادية او ممغنطة تحمل معلومات محدودة بل هي بطاقة متطورة تحمل بداخلها شريحة الكترونية (معالج) له سعه عالية والقدرة على حفظ ومعالجة البيانات المختلفة في وقت واحد وهي تعمل بالتقنية البايومترية (تقنية بصمات الاصابع الحية و بصمة العين) مما يوفر حماية عالية جدا والتي تعد واحدة من احدث التقنيات التي تعمل بها البطاقات الحديثة في العالم و تستطيع هذه البطاقة تقديم خدمات متنوعة وبنفس البطاقة منها خدمات مصرفية وغير مصرفية.

الانجازات:

- بعد تشغيل خدمات الجيل الثاني بالتعاون مع شركة ماستركارد والعالمية تم الاستمرار بالعمل واعتماد أساليب وآليات متطورة لعمليات الاصدار والصرف وفق امكانيات الجيل الثاني التي تعتمد على كل من بصمه العين وبصمات الاصابع العشرة حيث تم تحديث نظام ادارة (QI enrollment system) الخاص بتعريف الاشخاص المقرر اصدار بطاقة لهم بمسح بصماتهم العشرة (scan) وصورة الوجه مع كافة المستمسكات والمعلومات المتعلقة بتلك التطبيقات واحد الادوات المتطورة التي ادخلت في هذا النظام تمثلت بالتعامل مع بصمة العين، كما تم تطوير وتحديث انظمة الدفع (QI PAYMENT SYSTEM) وما يتعلق بمواصفات برمجيات اجهزة البيع (POS) (الايداع ، السحب ، التحويل المالي ، وكذلك تسديد القروض كما في فروع صندوق الاسكان.... الخ).

- **بدأت الشركة بتنفيذ التطبيقات الجديدة في هيئة التقاعد الوطنية والخاصة بإدارة تشغيل عمليات احتساب رواتب المواطنين، وبناء قواعد البيانات متعددة الاغراض وفق اساليب حديثة، كما بدأت الشركة بأصدار بطاقة كي الذكية لتنفيذ قرار منحة الطلبة المقدمة من الدولة.**
- **تحقيق الشراكة مع احد الشركات العالمية المتخصصة بالتطبيقات التي من شأنها تطوير وتحديث العمل الاداري وانسيابيته واعتماد البرامجيات المتخصصة في مجال الموارد البشرية (HR) والشؤون المحاسبية (accounting)، وادارة شؤون الزبائن (CRM) والمباشرة بتهيئة مستلزمات العمل والتدريب وجمع البيانات وتحميلها.**

انشطة الشركة في عام 2013 ومشاريعها القادمة

- **المشاركة الاولى للشركة العالمية للبطاقة الذكية في معرض بغداد الدولي المقام في بغداد (تشرين الأول 2013 بمشاركة 17 دولة رسمياً وأكثر من 700 شركة محلية وعربية واجنبية.**
- **تطوير الكوادر الفنية والادارية للشركة وزجهم في دورات تخصصية داخل وخارج العراق واقامة ورش عمل خارج العراق لغرض تطوير القدرات لوضع الحلول للمشاكل.**
- **زيادة عدد الجهات المتعاقدة مع الشركة الى مايقارب (214) جهة نهاية عام 2013 وذلك لتعدد المزايا والخدمات الخاصة بالبطاقة التي تلبي حاجاتها .**
- **من المتوقع تزايد عمليات الاصدار وبشكل مطرد خصوصا بعد ان اعتمد احد عشر مجلس محافظة على بطاقة كي كارد في جميع الدوائر الحكومية العاملة تحت اشرافها لتمكين الدوائر و الجمهور الحصول على خدمات البطاقة وبشكل تدريجي ، حيث وصل عددها الى (2,691,834) بطاقة الكترونية نهاية عام 2013.**
- **التوسع في منح تراخيص فتح منافذ تقديم خدمات بطاقة كي كارد حيث بلغت نهاية عام 2013 (1513) منفذا تعمل في عموم محافظات جمهورية العراق ، كما تم تأمين ونشر اعداد كبيرة من اجهزة نقاط البيع (POS) في عموم العراق .**
- **ازدياد التراخيص الممنوحة للمصارف الخاصة بأصدار البطاقات وتقديم خدماتها حيث بلغ عددها عند نهاية 2013 (12) مصرفا.**
- **تنامي مقدار النقد الموزع الى حاملي بطاقة كي حيث وصل الى ما يقارب (10,421.96) تريليون نهاية عام 2013 .**
- **تحقيق شراكات مع كبريات الشركات العالمية المتخصصة في مختلف المجالات لتطوير وتحديث اعمال مؤسسات دوائر الدولة وفقا لمتطلبات العمل داخل الشركة.**
- **ان تنفيذ فعاليات وانشطة الشركة ادت الى المساهمة في ايجاد فرص عمل بلغت الى ما يزيد عن (5000) فرصة عمل في المصارف الحكومية والاهلية ومنافذ تقديم الخدمات الاهلية المنتشرة في محافظات العراق.**

المزايا والخدمات:

- **توجد في البطاقة الذكية شريحة الكترونية تعمل كمعالج لتكون بمثابة كمبيوتر مصغر متنقل مع الزبون مما يوفر له درجة مطلقة من الامان تحفظ جميع البيانات الشخصية ، المالية ، صورة عن بصمات الاصابع العشرة وبصمة العين للزبون ويحافظ على امواله وبياناته واسراره الشخصية كما يحول دون امكانية تزويرها او التلاعب ببياناتها او تغييرها.**
- **ان بطاقة كي كارد تضمن لحاملها استلام مستحقاته وحاملها لراتبه في اي يوم من اي فرع من فروع مصرفي الرافدين والرشيد وبعض المصارف ومنافذ تقديم خدمة البطاقة الاهلية في اي محافظة من محافظات العراق مع استطاعة وكيل حامل البطاقة من الحصول على بطاقة وكيل تمكنه من استلام راتب الاصيل ومن المؤمل اعتمادها خلال الشهرين القادمين.**
- **ان التوجه العملي للخلاص من النقد الورقي والمعدني الى النقد الالكتروني هو بنفس درجة الاهمية التي حدثت عند التحول من نظام المقايضة الى نظام النقد المعدني ومن ثم الورقي وما يوفره ذلك من مزايا متعددة.**
- **تعتبر التقنية البايومترية للبطاقة الذكية (تقنية بصمات اليد الحية والعين) واحدة من احدث التقنيات العالمية من ناحية الدقة المتناهية في التعرف على الاشخاص من خلال صفات خلقية غير قابلة للتطابق بين شخصين على مستوى العالم منها بصمات الاصابع ، قرنية العين ، الحامض النووي وغيرها من التقنيات الحديثة والمتطورة.**

- **لها القدرة على الاستفادة من الفعاليات المصرفية بكلف مقبولة من خلال تزويد الزبون بمعلومات عن حسابه ومواعيد الرواتب وحركاته المالية عن طريق خدمات مجانية تقدمها الشركة بمختلف الوسائل المتاحة.**
- **الحصول على بدل ضائع او تالف للبطاقة في حالة تلف البطاقة او ضياعها بأجراء سهل ومبسط وتقليل الحاجة للانتظار في طوابير عند المصارف ايام دفع المستحقات المالية كالرواتب والاعانات.**
- **تمكن المصارف من تلبية متطلبات زبائنهم من حملة البطاقة (سحب ، ايداع ، تحويل نقد، دفع .فواتير..... الخ) من دون مراجعة المصرف وصولا به الى ما هو عليه الحال من خدمات في الدول المتقدمة بأستخدام شبكات الاتصال المتنوعة.**
- **وصل مشروع اعتماد بطاقة كي كبطاقة وقودية الى مراحل متقدمة،حيث تم اقامة ورش العمل الخاصة بها داخل العراق وخارجه وهي حاليا في مرحلة الموائمة (customization) حيث من . المؤمل تنفيذ هذا المشروع في بعض المحطات كمرحلة اولى وذلك عند نهاية عام 2014 .**

خصائصها:

الامن – غير قابلة للتزوير او التكرار ولا خطورة من تلفها او ضياعها .

السهولة – صممت البطاقة الذكية للاستعمال اليومي دون عوائق للجميع مهما اختلفت اعمارهم او مستوياتهم التعليمية.

الراحة – امكانية استعملها في اي مكان وفي اي زمان في عموم جمهورية العراق .

الشمولية – تقدم كي كارد حلولا تناسب مختلف احتياجات الزبون الحالية وخططه المستقبلية بتقديم خدمات مختلفة متعددة الاغراض.

الفورية – امكانية الحصول على الراتب واجراء المشتريات والمعاملات على الفور دون الحاجة للسحب النقدي والوقوف في الطوابير.

الائتمان – تمكين اصحاب المحلات التجارية من تقديم برامج متعددة من الخدمات منها التبضع بالأقساط او اعطاء الخصومات لحاملي البطاقات تبعا لسياستهم التسويقية.

الخدمات المستقبلية للشركة:

البطاقة المالية – يمكن استخدام بطاقة كي كارد في تحويل الاموال ،تسديد الفواتير ، التسوق من محلات الجملة والمفرد المتعاملة مع الشركة ، الشراء بالتقسيط ، المقاصات المالية ، الحصول على كشوف مفصلة للمعاملات يمكن استخدام البطاقة للحصول على قروض وسلف من المصارف المشتركة في المنظومة لضمان الراتب وبصمات الاصابع الحية وبصمة العين ومن اي مكان في العراق.

البطاقة الصحية - تسهل بطاقة كي كارد على الجهات الطبية (المستشفيات ، العيادات الطبية ،وغيرها) معرفة التاريخ الصحي للمريض والعمليات الجراحية والادوية التي استعملها وتواريخها ، مما يسهل على الطبيب تشخيص الحالة ووصف الدواء المناسب للمريض، بما فيها حصة المرضى من الادوية المخصصة للامراض المزمنة.

البطاقة التموينية – تضمن كي كارد توزيع المواد الغذائية على المواطنين بصورة عادلة ودقيقة ، وتمكن من استلام المواد الغذائية من اي وكيل في العراق كما يمكن استلام البدل النقدي عن المواد الغذائية من اي مكان في العراق.

بطاقة ملكية وقيادة مركبة – يمكن استخدام بطاقة كي كارد بدل عن وثيقة تسجيل السيارة ورخصة القيادة كما بالإمكان اثبات ملكية المركبات المتعددة واستخدام البطاقة لتسديد غرامات المخالفات المرورية من جميع منافذ تقديم خدمات بطاقة كي .

البطاقة الشخصية وبطاقة السكن – **تضمن بطاقة كي كارد عدم تزويرها او استخدامها من قبل الغير وسهولة حملها في المحفظة وتعوض عن المستمسكات الاربعة في مراجعة الدوائر الحكومية (الجنسية شهادة الجنسية ، بطاقة السكن والبطاقة التموينية).**

بطاقة كي كمحفظة توفير - يمكن اعتبار بطاقة كي كمحفظة توفير والحصول على فوائد اضافية بالاضافة الى تحويل المبالغ مابين الحسابات الجارية والتوفير وبالعكس في حال الطلب من قبل الجهات المتعاقد معها ممن تتوفر لديهم انظمة مصرفية متقدمة.

14- شركة اموال لخدمات الصيرفة الالكترونية

وهي شركة عراقية ذات مسؤولية محدودة تضم (14) مصرفا عراقيا خاصا كمساهمين ومستفيدين من خدمات الصيرفة والدفع الالكتروني واخذ دور الريادة في توفير تلك الخدمات للسوق المحلي العراقي.

كما تعمل شركة اموال وفق ترخيص من قبل وزارة التجارة العراقية وموافقة البنك المركزي لعراقي للعمل كمجهز لخدمات الدفع الالكتروني للقطاع المصرفي والسوق العراقي .

الاعضاء المساهمين (المصارف الخاصة) في شركة اموال كالاتي:-

- **مصرف الائتمان العراقي .**
- **مصرف الاتحاد العراقي .**
- **مصرف الاستثمار العراقي .**
- **مصرف أشور الدولي .**
- **المصرف الاهلي العراقي .**
- **مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .**
- **مصرف بغداد .**
- **مصرف الخليج التجاري .**
- **مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار .**
- **مصرف سومر التجاري .**
- **مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .**
- **المصرف العراقي التجاري .**
- **مصرف المنصور للاستثمار .**
- **مصرف البصرة الدولي للاستثمار .**

خدمات الشركة

تقدم الشركة اجهزة نقاط البيع POINT OF SALE : وهي مكائن صغيرة الحجم تعمل بأستخدام الطاقة الكهربائية أو البطاريات والتي تمنح التجار والمحال التجارية أمكانية قبول تسديد أثمان البضائع والخدمات المباعة لزبائنهم بأستخدام بطاقات الدفع الالكتروني العالمية الصادرة من قبل المصارف المحلية والعالمية المختلفة.

فوائد اجهزة نقاط البيع :

1- **زيادة المبيعات**

وذلك من خلال تميز مستخدميها بقبول تسديد ثمن المشتريات بأستخدام البطاقات الالكترونية المحلية والعالمية المتمثلة كالأتي :-

- **تكوَّن الافضلية للتجار الذين يملكون نقاط البيع اذ أن الزبون يفضل الدفع بأستخدام البطاقة الالكترونية على التعامل النقدي.**

- **يفضل القادمون من خارج العراق الدفع بأستخدام البطاقة الالكترونية كما هو متعارف عليه عالميا .**
- **ان العلامات التجارية العالمية والمواد الاعلانية المتعلقة بالبطاقات الالكترونية والمزودة من شركة الاموال والتي تعمل على جذب الزبائن لاستخدام هذه الطريقة العالمية في الدفع .**

2- **تقليل المخاطر**

ان استخدام اجهزة نقاط البيع تقلل من النقد المتداول لدى التاجر وبالتالي يخفض من احتمالات حوادث السرقة أو الاختلاس لديه، اذ أن قيمة العمليات الالكترونية تودع مباشرا للتاجر في حسابه المصرفي .

3- **حفظ راس المال والاستثمار بعمليات مالية أمنة وموثوقة**

أن عمليات الدفع الالكتروني من خلال أجهزة نقاط البيع تقلل من تكلفة التعاملات النقدية وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية نتيجة الخطأ البشري أو التلف والفقدان .

4- **سهولة التدقيق والمتابعة الالكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني .**

5- **فرصة الحصول على الاعلانات المجانية**

اذ ان المراكز التجارية والتجار الذين يقبلون الدفع على نقاط البيع الالكترونية هم جزء أساسي من الاعلانات والحملات الدعائية التي ترعاها الشركة.

الخدمات الاخرى المقدمة من قبل شركة اموال

1- أجهزة الصراف الآلي

تقوم الشركة بتمكين المصارف المساهمة من ربط أجهزة الصراف الآلي على نظام المدفوعات العالمي والمحلي وتوفير نظام للتحكم ومراقبة العمليات داخل العراق كشبكة واحدة.

2- تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عن طريق الهواتف النقالة MobiCash

تقوم الشركة بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الهواتف النقالة Mobile banking ويتم ذلك عن طريق الهاتف الشخصي الجوال بدون اجراء أي اتصال هاتفي وارسال رسالة قصيرة مما يوفر لاصحاب الحسابات المستفيدة ضمن المصارف المساهمة الخدمات الأتية :

- **تحويل الاموال بين الحسابات المصرفية المحلية .**
- **تحويل الاموال من حساب مصرفي محلي الى الاشخاص المستفيدين بدون حساب مصرفي.**
- **الحصول على كشوفات مصرفية لحركة الحساب .**
- **شراء بطاقات شحن للهواتف النقالة .**

3- اصدار بطاقات الدفع العالمية: تمكن شركة الاموال المصارف المشاركة فيها من اصدار بطاقات VISA.

الدفع بواسطة اجهزة الهواتف النقالة

العوامل المشجعة على استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل

1- تمثل الوسائل والادوات المصرفية الالكترونية اضافة جديدة ومتميزة للعمل المصرفي، وليست بدائل عن ادوات الصيرفة التقليدية، بل انها تتكامل معها لاشباع حاجات الجمهور.

2- تعتبر قناة حديثة للمدفوعات اضافة الى الوسائل التقليدية الاخرى.

3- تعتبر وسيلة اضافية لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية في العراق.

4- اداة لتحسين الوعي المصرفي والمالي .

5- وسيلة ناجحة ولا تحتاج الى مستلزمات يجب توفيرها من قبل الافراد، خاصة وان غالبية البالغين لديهم اجهزة اتصال حديثة يمكن استخدامها.

6- توفير الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع بشكل ميسر وعادل.

مستلزمات نجاح المشروع

1- خفض التكاليف ، حيث يعد خفض التكاليف من العوامل الرئيسة المساعدة في نجاح الشركة.

2- وضع مخططات تفصيلية حول خطوات العمل في استخدام الهاتف لتسديد المدفوعات مع الكلف المتعلقة بكل خطوة لغرض استخراج (مركز الكلفة) الذي تتطلبه محاسبة التكاليف.

3- قيام الشركة بوضع ستراتيجيات متوسطة وطويلة الاجل لاكتساب المزيد من الاسواق، اضافة الى اعتماد مبدأ الاستمرارية وتحسين جودة الخدمة المقدمة وشفافيتها.

4- اعتماد الشركة لنظام رقابة فعال يمكن من خلاله المحافظة على سرية المعلومات، ومنع اختلاف حسابات الزبائن .

5- المراعاة الدقيقة للضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي المستندة الى احكام قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.

6- اختيار عناصر بشرية مدربة تدريبا متطورا وفق احدث التجارب الدولية وتحصينها ضد عملية الاختراق.

7- وضع سياسات امنية داخلية وارشادية لسلامة الامن الالكتروني والعمليات.

8- اعتماد الشركة لنظام الادارة ومواجهة المخاطر المحتملة ذات العلاقة بعملها.

9- قيام الشركة باجراء دراسات واستبيانات توزع على المتعاملين للاطلاع على آراءهم بخدماتها والمشاكل التي يواجهونها لغرض معالجتها.

11- قيام الشركة بتصميم صفحة تتناسب مع حجم شريحة موبايل الزبون لغرض ضمان استيعابها للمعلومات المتعلقة بعمليات الدفع.

15- شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية

كان لمشروع التنمية المالية الذي تنفذه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دور المساعد في تقديم الدعم للمصارف خلال مرحلة الاجتماعات والمناقشات التي افضت الى تأسيس شركة اتحاد المصارف الخاصة ، وقامت الشركة بالأتصال بالأتحادات والتجمعات المالية والمصرفية الاقليمية والدولية وانضمت الشركة الى عضوية اتحاد المصارف العربية وكان من ابرز فعاليتها تنظيمها لمؤتمر القروض الصغيرة والمتوسطة ، وشاركت في العديد من المؤتمرات المصرفية والمالية.

تأسست شركة المصارف العراقية الخاصة من قبل مجموعة من المصارف العراقية الخاصة في شهر تموز من عام 2011 ، وذلك للتعريف عن القطاع المصرفي الخاص على مستوى العراق والعالم لغرض تطوير القطاع المالي في العراق .

1- تهدف الشركة الى ترسيخ الممارسات المصرفية الرصينة تعزيزا لأسس العمل المصرفي السليم وتعميم المعلومات المتعلقة بالقوانين والانظمة والتعليمات واية اجراءات اخرى ضمن العمل المصرفي في العراق.

2- تعتبر الشركة منتدى يقدم من خلاله المساهمون رؤيتهم واهتمامهم برعاية التدريب والاجتماعات والبرامج التي تتناول الشؤون المصرفية كافة وبما يمكنها من التعاون مع كافة الهيئات الحكومية والمنظمات الشقيقة.

16- المركز العراقي للأستشارات المالية والمصرفية

يمثل مركز الدراسات والإستشارات المالية والمصرفية أحد المراكز المستقلة ذات القاعدة الراسخة في مجال الإستشارات المالية والمصرفية , حيث يمثل المركز فريق من الخبراء الإستشاريين العراقيين من المصرفيين واساتذة الجامعات والمهنيين المحترفين في مجال الإدارة المالية بوجهيها التمويل والإستثمار كمركز متخصص في تقديم كافة الإستشارات التمويلية والإستثمارية ، ويعمل المركز وفق الثوابت المهنية والاخلاقية التي يؤمن بها أتحاد المصارف العراقية الخاصة من خلال اهدافه المتمثلة بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والدينية و المهنية والشفافية في التعامل وصولا لتحقيق الانجازات المتكاملة

اولا: الاستشارات المالية

1- إعداد دراسات الجدوي الإقتصادية لكافة المشروعات الصغيرة والكبيرة الحجم القائمة منها ، او الجديدة.

2- تقييم الفرص الإستثمارية المتاحة في العراق.

3- تحليل وإدارة مخاطر النشاط الإستثماري:

4- تقييم البدائل المتاحة لتمويل التوسعات الإستثمارية المقترحة:

ثانيا:ألإستشارات المصرفية

1- إختيار و ترشيح المصرف أو المؤسسة المناسبة لطبيعة العمل والنشاط التجاري.

2- إعداد الملف الإئتماني المتكامل المطلوب والتوصية بحجم ونوعية وشروط التسهيلات الإئتمانية المطلوبة وإعداد كافة الدراسات المالية المطلوبة في هذا الشأن .

3- مناقشة المصرف فى شروط التمويل و ضماناته نيابه عن الزبون ومتابعة إجراءات الحصول على التمويل المعني سواء فى مراحل الإستعلام أو التقييم أو الدراسة أو المعاينة وغيرها .

4- إعداد دراسات الجدوى التي تطلبها المصارف عند تقدم الزبون اليها للحصول على الإئتمان سواء التمويل مشروعات جديدة أو التوسع أو إلاحلال.

5- إعداد الدراسات بشان أوضاع مديونيات الزبائن مع المصارف وتقديم الإقتراحات بشأن أساليب العلاج وتقديم الإستشارات والدراسات في مجال الديون المصرفية .

6- القيام بإجراء الدراسات اللازمة لحسابات الزبائن مع المصارف وبصفة خاصة حسابات القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك بغرض الوقوف علي صحة الأرصدة والحسابات ومدى الالتزام بالعقود الموقعة بين الطرفين ومراجعة عقود القروض والتسهيلات قبل إبرامها مع المصارف وابداء الرأي الفني بشأنها .

7- تقديم الإستشارات في مجال المشاكل المرتبطة بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وذات العلاقة بالمصارف وإعداد الدراسات والتصورات لحل هذه المشاكل .

8- المعاونة في تخفيض الأعباء المرتبطة بالمصاريف والعمولات والفوائد التي تخصمها المصارف علي حسابات الزبائن وذلك من خلال تقديم المشورة بشأن أسعار الفائدة والعمولات والمصاريف وآلية الإحتساب المرتبطة بحيث يمكن في النهاية تخفيف العبء الحقيقي المترتب علي التمويل.

17- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

كان النشاط التدريبي والثقافي المصرفي لمركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري لعام 2013 كما يأتي:

1- **بلغت نسبة التنفيذ 128% للدورات الداخلية و220% بالنسبة لعدد المشاركين.**

2- **تم اقامة (12) دورة تدريبية داخلية شارك فيها (209) موظف من الادارة العامة والفروع وتم تدريب (116) موظف من المصارف الحكومية والاهلية وبذلك يكون مجموع الموظفين اللذين تم تدريبهم (325) موظف جدول رقم (25).**

3- **تم مشاركة (63) موظف من الادارة العامة والفروع في الدورات والورش والمنتديات التي اقامها البنك المركزي العراقي والدورات التي نظمت داخل وخارج العراق.**

4- **يبلغ اجمالي عدد الموظفين الذين تم تدريبهم داخل وخارج المصرف (388) موظف من مصرف الخليج والمصارف الاخرى.**

5- **تم تنظيم ندوة نقاشية متخصصة بتاريخ 2013/5/15 تحت عنوان:-**

القطاع المصرفي الخاص – (الواقع والتحديات والمعالجات) حضرها (150) خبير مختص مفوض والكوادر المصرفية في البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والاهلية وقد اصدرت الندوة توصيات لمعالجة التحديات التي تواجه العمل المصرفي الخاص ارسلت الى البنك المركزي العراقي ومجلس النواب العراقي...

6- **شارك المصرف في المؤتمر المصرفي العراقي الاول بالتحضير والاعداد والمساهمة واعداد التوصيات بتاريخ 28-2013/9/29 في بغداد.**

7- **شارك المصرف في المؤتمرات والمنتديات وورش العمل التي اقامها اتحاد المصارف العربية في بيروت واسطنبول وباريس وسويسرا وبلغ عددها (13) مشاركة.**

جدول رقم (28)

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة في مركز التدريب المصرفي لمصرف الخليج التجاري للعام 2013

	موضوع الدورة او الندوة	عدد المتدربين من المصرف			عدد المتدربين من الصارف الاخرى		المجموع
		اقسام الادارة العامة	الفروع		حكومي	اهلي	
			بغداد	المحافظات			
1	الدورة التدريبية للقيادات المصرفية الوسطى	3	7	12	----	3	25
2	ورشة التدريبية في الاعتمادات المستندية لمشروع التنمية الامريكي	2	---	2	---	19	23
3	الدورة التدريبة لانظمة المدفوعات ومشروع المقسم الوطني	2	7	7	2	29	47
4	الدورة التدريبية لتعلم اللغة الانكليزية (المبتدئة)	3	----	----	---	6	9
5	الدورة التدريبية لتعلم اللغة الانكليزية (المتوسطة)	6	1	---	---	4	11
6	يوم تدريبي لأدارة الجودة الشاملة	20	7	---	---	---	27
7	يوم تدريبي لأدارة الجودة الشاملة	6	6	---	----	---	12
8	الدورة التدريبية في الائتمان والاقراض وخطابات الضمان	3	3	5	4	18	33
9	الدورة التدريبية في الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية	2	2	4	2	14	24
10	يوم تدريبي لادارة الجودة الشامل	35	8	25	--	--	68
11	الدورة التدريبية لاعداد وتاهيل الموظفين الجدد	16	3	---	---	8	27
12	الدورة التدريبية لتعلم اللغة الانكليزية (المبتدئة)	11	1	---	---	7	19
	المجموع	109	45	55	8	108	325

جدول رقم(29)

موظفي المصرف المشاركين في الدورات التدريبية في البنك المركزي العراقي لسنة 2013

ت	اسم الدورة او الندوة او الورشة او ملتقى	المشاركين	المكان
1	دورة ادارة المخاطر	2	البنك المركزي العراقي
2	مكافحة تزييف العملة	1	
3	التدقيق الداخلي المستوى المتوسط	1	
4	دورة اساسية في مكافحة غسل الاموال	1	
5	مكافحة تزيف العملة	1	
6	برنامج اجراءات الامتثال	1	
7	اساسيات ادارة المخاطر	1	
8	دورة ادارة مخاطر الائتمان	1	
9	دورة قانون المصارف /94	2	
10	دورة اساسيات المحاسبة للمصرفيين	1	
11	تمويل التجارة الدولية **FITT2**	1	
12	دورة ادارة الموارد البشرية	1	
13	ورشة ملف الائتمان	1	
14	ندوة حول اصدار الفئة الجديدة للدولار $100	4	
	المجموع	19	

*مجموع عدد المشاركين من الموظفين في دورات مركز الدراسات المصرفية للبنك المركزي العراقي (19) متدرب

جدول(30)

المشاركين في الدورات وورش العمل خارج المصرف (داخل العراق) لموظفي مصرف الخليج التجاري لسنة 2013

ت	اسم الدورة او الندوة او الورشة او ملتقى	المشاركين	المكان
1	ادارة خدمات الزبائن بواسطة الهاتف	1	رابطة المصارف الخاصة
2	ندوة مصرفية عن الية ضمان القروض والتعويض وعمولة الضمان حسب مدة القرض	1	رابطة المصارف الخاصة
3	دورة تعزيز مهارت الاقراض	1	رابطة المصارف الخاصة
4	دورة البطاقات الالكترونية واجهزة الصراف الآلي	1	رابطة المصارف الخاصة
5	ندوة تقنية لكاميرات المراقبة الامنية	1	شركة ضياء النجوم الخمسة/بغداد
6	الدورة التدريبية الخاصة بالتحليل المالي	1	مشروع التنمية المالي/البصرة
7	الدورة التدريبية الخاصة بالاعتمادات المستندية	1	مشروع التنمية المالي /البصرة
8	دورة تدريبية في كيفية تطبيق المعايير الجديدة لمكافحة غسل الاموال	1	اتحاد المصارف العربية اربيل
9	دورة تدريبية في الية فتح الاعتماد وشروط العقد	1	المصرف العراقي للتجارة/ بغداد
10	اسس منح الائتمان	1	جامعة دهوك
11	ادارة مخاطر الائتمان	1	جامعة دهوك
12	المؤتمر السنوي الثالث حول الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية	3	شركة الربيع للتوسط في الاوراق المالية /اربيل
	المجموع	14	

* مجموع المشاركين في الدورات وورش العمل خارج المصرف (14) مشارك

جدول(31)

المشاركين في الدورات وورش العمل خارج العراق لموظفي مصرف الخليج التجاري لسنة 2013

ت	اسم الدورة او الندوة او الورشة او ملتقى	عدد المشاركين	المكان
1	ملتقى بغداد	3	اتحاد المصارف العراقية/ بغداد
2	ورشة العمل حول ادارة الجودة بتحسين اداء العمليات المصرفية	2	اتحاد المصارف العربية / بيروت
3	المنتدى المصرفي والمالي	1	اتحاد المصارف العربية/ تركيا- اسطنبول
4	مؤتمر جنيف	2	مجموعة الاقتصادوالمال اللبنانية جنيف/ سويسرا
5	الملتقى العلمي /السطو على المصارف وامن منشأتها	2	مركز الجامعة العربية للدراسات الامنية المصرفية والتدريب/ عمان
6	المعايير المصرفية(الاعتمادات المستندية)	1	اتحاد المصارف العربية /بيروت
7	الدورة التدريبية في ادارة المخاطر في القطاع المصرفي	2	المملكة الاردنية الهاشمية اكاديمية **Optimal**
8	دورة تدريبية لنظام التقارير الذكية	6	المملكة الاردنية الهاشمية/ عمان
9	منتدى الاعلام الاقتصادي وتاثيره على القطاع المصرفي والمالي	3	اتحاد المصارف العربية بيروت
10	الملتقى العلمي (الامن المصرفي الالكتروني)	1	عمان الاردن
11	الاعتمادات والحوالات والقوانين الخاصة بها	1	جمهورية فرنسا / باريس
12	المؤتمر العربي المصرفي السنوي	4	اتحاد المصارف العربية/ بيروت
13	الدورة التكميلية المستوى المتقدم	1	عمان الاردن
	المجموع	29	

*مجموع المشاركين في الدورات وورش العمل خارج العراق (29) مشارك

ملحـق

جداول احصائيـة

قائمة الجداول

1- جدول رقم (1) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2013

2- جدول رقم (2) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2013

3- جدول رقم (3) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012

4- جدول رقم (4) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام 2012

5- جدول رقم (5) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2013

6- جدول رقم (6) معدلات اسعار الفائدة لعام 2013

7- جدول رقم (7) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2013

8- جدول رقم (8) نسب السيولة للمصارف كافة لعام 2013

9- جدول رقم (9) احصائية المصارف والنسب المعيارية لغاية 2013/12/31

10- جدول رقم (10) هيكل الجهاز المصرفي في العراق لغاية 2013/12/31

11- جدول رقم (11) معلومات وبيانات عن الخدمات والممارسات للمصارف العراقية لعام 2013

جدول رقم (1)
يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2013

التفاصيل	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	23832.9	78.7	10347.4	8440.6	42699.6
الاهمية النسبية	55.8	0.2	24.2	19.8	100
شباط	23729.3	80.5	10494.9	9341.6	43646.3
الاهمية النسبية	54.4	0.2	24.0	21.4	100
اذار	23741.6	80.1	10766.8	9310.4	43898.9
الاهمية النسبية	54.1	0.2	24.5	21.2	100
نيسان	25580.8	80.2	11137.2	9269.5	46067.7
الاهمية النسبية	55.5	0.2	24.2	20.1	100
آيار	25670.3	86.3	10954.3	9158	45868.9
الاهمية النسبية	56.0	0.2	23.9	20.0	100
حزيران	27105.6	105.6	10943.1	9109.8	47264.1
الاهمية النسبية	57.3	0.2	23.2	19.3	100
تموز	27353	88.5	10967.9	8755.5	47164.9
الاهمية النسبية	58.0	0.2	23.3	18.6	100
آب	26275.6	84.5	10989.1	8745.9	46095.1
الاهمية النسبية	57.0	0.2	23.8	19.0	100
ايلول	27136.2	84.6	11284.4	9121.8	47627.0
الاهمية النسبية	57.0	0.2	23.7	19.2	100
تشرين الاول	26813.6	84.5	11536.4	9208.2	47642.7
الاهمية النسبية	56.3	0.2	24.2	19.3	100.0
تشرين الثاني	26961.2	84.4	11667.9	9115.3	47828.8
الاهمية النسبية	56.4	0.2	24.4	19.1	100.0
كانون الاول	28682.6	84.4	11789.4	9204	49760.4
الاهمية النسبية	57.6	0.2	23.7	18.5	100.0

بإستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية*

جدول رقم (2)

يبين الائتمان النقدي* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2013

التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	االائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	االائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	6181.1	0.0	9472.3	5318.2	20971.6
الاهمية النسبية	29.5	0.0	45.2	25.4	100
شباط	6200.3	0.0	9438.7	5331.6	20970.6
الاهمية النسبية	29.6	0.0	45.0	25.4	100
اذار	6433.8	0.0	9551.5	5424.2	21409.5
الاهمية النسبية	30.1	0.0	44.6	25.3	100
نيسان	6527.6	0.0	9748.4	5537	21813
الاهمية النسبية	29.9	0.0	44.7	25.4	100
آيار	6534.5	0.0	10306.2	5651.9	22492.6
الاهمية النسبية	29.1	0.0	45.8	25.1	100
حزيران	6558.9	0.0	10365.8	5920.2	22844.9
الاهمية النسبية	28.7	0.0	45.4	25.9	100
تموز	6522.6	0.0	10290.7	6011	22824.3
الاهمية النسبية	28.58	0.0	45.09	26.34	100
آب	6530.9	0.0	10249.8	6195.6	22976.3
الاهمية النسبية	28.4	0.0	44.6	27.0	100
ايلول	6513.4	0.0	10271.8	6198.4	22983.6
الاهمية النسبية	28.3	0.0	44.7	27.0	100
تشرين الاول	6643.9	0.0	10292.9	6215.3	23152.1
الاهمية النسبية	28.7	0.0	44.5	26.8	100
تشرين الثاني	6637.4	0.0	10371.3	6409.9	23418.6
الاهمية النسبية	28.3	0.0	44.3	27.4	100
كانون الاول	6626.7	0.0	10382.4	6565.1	23574.2
الاهمية النسبية	28.1	0.0	44.0	27.8	100

بأستثناء الائتمان النقدي الممول
مركزيا**

جدول رقم (3)

يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام2012

(مليار دينار)

التفاصيل	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	24708.1	78.2	9453.9	5589.8	39830.0
الاهمية النسبية	62	1	23	14	100.0
شباط	23564.1	78.2	9631.2	6210.2	33575.8
الاهمية النسبية	59.7	0.2	24.4	15.7	100.0
اذار	24320.8	78.7	9813.9	6315.9	40529.4
الاهمية النسبية	60	0.2	24.2	16.8	100.0
نيسان	25099.9	79.1	9855.2	6579.6	41613.8
الاهمية النسبية	60.3	0.2	23.7	15.8	100.0
ايار	23503.6	78.5	9290.2	6622.2	39494.5
الاهمية النسبية	59.5	0.2	24.0	15.8	100%
حزيران	22591.5	80.5	8718.6	6752.2	38142.8
الاهمية النسبية	59.2	0.2	22.9	17.7	100.0
تموز	22166.2	26.2	8867.0	7091.0	38150
الاهمية النسبية	59.2	0.2	22.9	17.7	100.0
اب	22481.8	26.2	9122.9	7183.1	38814
الاهمية النسبية	57.9	0.1	23.5	18.5	100.0
ايلول	23231.1	26.0	9233.4	7186.1	39677
الاهمية النسبية	58.6	0.1	23.3	18.1	100.0
تشرين الاول	23880.9	26.3	9371.5	7237.6	40516
الاهمية النسبية	58.9	0.1	23.1	17.9	100.0
تشرين الثاني	23834.5	26.5	9591.0	7585.1	41037
الاهمية النسبية	58.1	0.1	23.3	18.5	100.0
كانون الاول	24167.4	80.3	10368.1	7863.9	42479.7
الاهمية النسبية	56.9	0.2	24.4	18.5	100.0

*بإستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

جدول رقم (4)

يبين الائتمان النقدي* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2012

(مليار دينار)

التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	االائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	االائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	1729.4	0.0	7859.5	3878	13467
الاهمية النسبية	12.8	0.0	58.4	28.8	100
شباط	1750.1	0.0	8535.9	3975.2	14261.4
الاهمية النسبية	12.3	0.0	59.9	27.8	100.0
اذار	1793.3	0.0	8518.6	3925.7	14237.7
الاهمية النسبية	12.6	0.0	59.8	27.6	100.0
نيسان	1840.5	0.0	8490	3978.8	14309.3
الاهمية النسبية	12.9	0.0	59.3	27.8	100.0
ايار	1881.3	0.0	8503.6	4221.5	14606.2
الاهمية النسبية	12.9	0.0	58.2	28.9	100%
حزيران	1914.3	0.0	8898.1	4376.3	15188.7
الاهمية النسبية	12.6	0.0	58.6	28.8	100%
تموز	1911.3	0.0	9103.5	4051.7	15066.5
الاهمية النسبية	12.6	0.0	58.6	28.8	100.0
اب	2303.7	0.0	9279.6	4075.6	15658.9
الاهمية النسبية	14.7	0.0	59.3	26.0	100
ايلول	2379.5	0.0	9334.8	4255.9	15970.2
الاهمية النسبية	14.9	0.0	58.5	26.6	100.0
تشرين الاول	2370.8	0.0	8597.7	4430.0	15398.3
الاهمية النسبية	15.4	0.0	55.8	28.8	100
تشرين الثاني	2654.4	0.0	9448.5	4576.1	16679.0
الاهمية النسبية	15.9	0.0	56.7	27.4	100
كانون الاول	6129.1	0.0	9543.3	5090.7	20763.1
الاهمية النسبية	29.5	0.0	46.0	24.5	100.0

*بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام ٢٠١٣

(مليون دينار)

اسماء المصارف	الزراعة والصيد Agriculture & Hunting	التعدين Mining	الصناعة التحويلية Manufacturing	الماء ، الكهرباء والغاز Water ,Gas & Electricity	التجارة ، المطاعم والفنادق Trade , Restaurants & Hotels	النقل ، التخزين والمواصلات Transport, Communications & Storage	التمويل و التامين Financing & Insurance	خدمات المجتمع Society Services	العالم الخارجي External World	التشييد والبناء Building & Construction	المجموع الكلي Grand Total
مصرف الرافدين	281,956	5,876	10,561	225	210,205	912,803	545,874	8,559,138	799	2,539,812	13,067,249
مصرف الرشيد	35,800		967,215	17	165,401	1,301,708		21,183		3,073,825	5,565,149
مصرف الزراعي التعاوني	1,429,655				117,036	9,968			308		1,556,967
مصرف الصناعي			52,706		5,468		584	38,722		9,115	106,595
مصرف العقاري										901,558	901,558
مصرف العراق								5,165			5,165
المصرف العراقي للتجارة			38,118	934	1,409,065	22,161	33,487	506,338	110,705	63,430	2,184,238
مجموع المصارف الحكومية	1,747,411	5,876	1,068,600	1,176	1,907,175	2,246,640	579,945	9,130,546	111,812	6,587,740	23,386,921
مصرف بغداد	843		71		223,990	16,892					241,796
المصرف التجاري العراقي	58		1,873		10,700	26	35	415	37	693	13,837
مصرف البصرة الدولي للاستثمار				37,605	46,922	73,673	18,624	148,643		106,717	432,184
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	821		7,958		66,416	14,876	5,021	110,990		9,706	215,788
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	45		79	464	118,921	566		5,686		3,065	128,826
مصرف الاستثمار العراقي	241		15,221		182,906	2,455	41	52,808		2,774	256,446
مصرف المتحد للاستثمار	1,589		302,584	186	197,660	10	2,539	47,266		2,348	554,182
المصرف الاهلي العراقي	2,631		7,447		47,325			68,895		0	126,298
مصرف الائتمان العراقي			938					5,064		248	6,250
مصرف دار السلام للاستثمار			4,893		11,146		1,925	14,975		743	33,682
مصرف بابل					181,774			13,062		70	194,906
مصرف الاقتصاد للاستثمار و التمويل	12,436		3,563	689	5,109	1	4,228	19,932	31	158,388	204,377
مصرف سومر التجاري			15,637		82,142			84		7,999	105,862
مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل					510,840						510,840
مصرف الخليج التجاري	29,285		30,421		98,168	23,680	48,172	33,774		43,210	306,710
مصرف ايلاف الاسلامي					20,397			6,244		39,961	66,602
مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	8,849		9,553	109	127,645	4,792	8,966	17,257		6,199	183,370
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	445		69,359		258,486			116,357		102,466	547,113
مصرف الاتحاد العراقي					190,782						190,782
مصرف دجلة والفرات للتنمية و الاستثمار	80		15,072	71,740	94,928		4,220	8	4,534	50,320	240,902
مصرف ميلي ايران - بغداد								11,972			11,972
مصرف آشور الدولي للاستثمار			4,107		30,315	32,072		27,173		4,577	98,244
مصرف كورد ستان الدولي للاستثمار والتنمية								175,192			175,192
مصرف الوطني الاسلامي								190,945	87,099	97,124	375,168
مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل					13,673					118,714	132,387
مصرف المنصور للاستثمار	1,169		3,161		88,557	44		3,841		69	96,841
مصرف عبر العراق					75			419			494
مصرف بيبلوس					40,212	531		85		110	40,938
المصرف الزراعي التركي								59			59
مصرف التعاون الاسلامي للتنمية و الاستثمار	271		7,574	3,814	53,497	936	834	17,223		43,739	127,888
مصرف الهدى					67,060			75		151	67,286
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي								18,258		289,040	307,298
مصرف انتركونتنتال لبنان			2,243		3,906			809		7,355	14,313
مصرف اربيل للاستثمار والتمويل								103,817		28,146	131,963
مصرف ابو ظبي	2,332		33,938		6,769	5,262				10,416	58,717
مصرف بيروت والبلاد العربية	14		1,863	2,478	6,450			6,472		37,615	54,892
مصرف اميرالد			35,291					95,476		11,045	141,812
مصرف الاعتماد اللبناني					5,868						5,868
مصرف البحر المتوسط			239					3,337	11,270	162	15,008
مصرف باريسيان								1,406			1,406
مصرف التنمية الدولي					146,502						146,502
مصرف اللبناني الفرنسي								90			90
مجموع المصارف الاهلية	61,109	0	573,085	117,085	2,939,141	175,816	94,605	1,318,109	102,971	1,183,170	6,565,091
المجموع الكلي للمصارف	1,808,520	5,876	1,641,685	118,261	4,846,316	2,422,456	674,550	10,448,655	214,783	7,770,910	29,952,012

جدول رقم (٦)

Statistics & Research Dep./Financial Market Research Division

A Tabel of Average of interest rates posted by the Specialized Banks for 2013

	Bank Name	1 - Denominted in Iraqi Dinar										2- Denominated in USD							
		Interest rates on Depeosits					Interest rates on Credits					Interest rates on deposits				Interest ratets on credits			
		Fixd depeosits							Loans				Fixed deposits			Loans			
		Saving	6 Months	Year	2 Year	More than 2 Year	Current account(over draft)	Discouned bill of exchang	Short term	Midium term	Long term	Saving	Less than a year	A year	More than a year	Short term less than year	Midium than year	Long term more than one year	Long term more than Tow year
	CBI Prescribed Rate (befor 3/1/2004)	7%	8%	9%	10%				14%	15%	16%								
1	Average Interest Rate/Janury 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.0	12.0	13.0	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
2	Average Interest Rate/Fabrury 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
3	Average Interest Rate/March 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
4	Average Interest Rate/April 203	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
5	Average Interest Rate/May 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
6	Average Interest Rate/June 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
7	Average Interest Rate/July 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
8	Average Interest Rate/Augest 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
9	Average Interest Rate/September 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
10	Average Interest Rate/October 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
11	Average Interest RateNovember/ 2013	3.7	4.5	5.2	6.0	0.0	13.0	12.0	10.7	12.7	13.3	1.0	1.0	1.5	0.0	8.0	9.0	10.0	0.0
12	Average Interest Rate/ December2013	3.7	4.0	3.7	3.7	0.0	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	0.0	3.7	3.7	3.7	0.0
	Ganeral Average Interest Rate for 2013	3.7	4.5	5.0	5.8	0.0	12.2	11.3	10.0	11.9	12.5	1.2	1.2	1.7	0.0	7.6	8.6	9.5	0.0

جدول رقم (٦)

A Tabel of Average of interest rates posted by the Commercial Banks for 2013

	Bank Name	1 - Denominted in Iraqi Dinar										2- Denominated in USD							
		Interest rates on Depeosits					Interest rates on Credits					Interest rates on deposits				Interest ratets on credits			
		Fixd depeosits							Loans				Fixed deposits			Loans			
		Saving	6 Months	Year	2 Year	More than 2 Year	Current account(over draft)	Discouned bill of exchang	Short term	Midium term	Long term	Saving	Less than a year	A year	More than a year	Short term less than year	Midium than year	Long term more than one year	Long term more than Tow year
	CBI Prescribed Rate (befor 3/1/2004)	7%	8%	9%	10%				14%	15%	16%								
1	Average Interest Rate/Janury 2013	5.2	5.9	7.0	7.8	6.5	14.6	14.6	14.3	13.6	13.6	3.0	3.2	3.9	4.2	13.6	13.0	12.8	13.7
2	Average Interest Rate/Fabrury 2013	5.3	6.0	6.9	7.8	6.5	14.4	14.6	14.1	13.4	13.4	3.0	3.2	3.8	4.2	12.6	13.2	13.0	13.1
3	Average Interest Rate/March 2013	5.2	5.9	6.9	7.8	6.5	14.5	14.6	14.2	13.5	13.5	2.8	3.0	3.7	4.2	12.5	13.1	12.8	12.9
4	Average Interest Rate/April 2013	5.1	5.9	6.9	7.8	6.5	14.4	14.6	14.2	13.5	13.5	2.8	3.0	3.7	4.2	13.0	12.9	12.7	12.9
5	Average Interest Rate/May 2013	5.3	5.8	6.7	7.8	6.5	14.4	14.6	14.0	13.5	13.5	2.8	2.9	3.6	4.2	12.8	12.9	12.7	12.9
6	Average Interest Rate/June 2013	5.2	5.8	6.7	7.6	6.5	14.5	14.7	13.8	13.4	13.4	2.9	3.0	3.6	4.2	13.0	12.9	12.5	12.7
7	Average Interest Rate/July 2013	5.2	5.8	6.7	7.6	6.5	14.5	14.7	14.0	13.5	13.4	2.9	3.0	3.6	4.2	12.9	12.8	18.8	12.5
8	Average Interest Rate/Augest 2013	5.2	5.8	6.7	7.6	6.5	14.5	14.6	14.0	13.5	13.4	2.9	3.0	3.6	4.2	12.9	12.7	12.7	12.7
9	Average Interest Rate/September 2013	5.2	5.8	6.8	7.8	7.0	14.5	14.6	14.0	13.5	13.5	2.8	2.9	3.5	4.0	12.9	12.8	12.6	12.6
10	Average Interest Rate/October 2013	5.2	5.8	6.8	7.8	7.0	14.5	14.6	14.0	13.5	13.5	2.8	2.9	3.4	3.8	12.9	12.8	12.6	12.5
11	Average Interest RateNovember/ 2013	5.2	5.7	6.7	7.8	7.0	14.5	14.7	13.7	13.6	13.5	2.8	2.9	3.7	3.8	12.8	12.6	12.6	12.6
12	Average Interest Rate/ December2013	5.0	5.7	6.9	7.6	7.0	14.4	14.5	13.8	13.3	13.5	2.8	3.0	3.5	3.8	12.5	12.1	12.4	12.4
	Ganeral Average Interest Rate for 2013	5.2	5.8	6.8	7.8	6.7	14.5	14.6	14.0	13.5	13.5	2.9	3.0	3.6	4.1	12.9	12.8	13.2	12.8

جدول رقم (7)

كفاية رأس المال لاشهر عام 2013

ت	المصارف الحكومية	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
1	الرافدين	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
2	الرافدين(النافذة الاسلامية)	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	519.83%	588.93%	لم ترد	لم ترد	لم ترد
3	الرشيد	17%	17%	20%	17%	15%	13%	12%	12%	12%	13%	لم ترد	15%
4	الصناعي	185%	190%	80%	171%	182%	285%	185%	185%	161%	134%	129%	132%
5	العقاري	22%	21%	22%	19%	18%	19%	16%	18%	22%	22%	لم ترد	16%
6	الزراعي التعاوني	52%	48%	52%	73%	72%	71%	65%	63%	56%	56%	56%	57%
7	العراق للتجارة	35%	34%	33%	33%	34%	32%	30%	30%	35%	34%	26%	30%
8	العراق	109%	110%	340%	-35%	-36%	-37%	105%	105%	105%	104%	103%	لم ترد
	المصارف الخاصة												
1	بغداد	54%	55%	55%	54%	54%	54%	59%	56%	56%	52%	52%	63%
2	التجاري العراقي	507%	439%	387%	377%	341%	447%	660%	690%	562%	500%	501%	503%
3	البصرة الدولي للاستثمار	لـــم يـــرد											
4	مصرف الاستثمار العراقي	لم ترد	81%	76%	81%	81%	67%	67%	62%	66%	62%	57%	63%
5	الشرق الاوسط	53%	63%	71%	75%	70%	72%	74%	73%	74%	74%	لم ترد	74%
6	العراقي الاسلامي	85%	41%	42%	41%	40%	39%	39%	39%	38%	47%	36%	36%
7	المتحد للاستثمار	23%	22%	21%	21%	22%	24%	42%	28%	26%	27%	27%	30%
8	الاهلي العراقي	100%	99%	152%	145%	117%	116%	120%	100%	112%	145%	لم ترد	104%
9	الائتمان العراقي	313%	300%	299%	341%	353%	360%	434%	457%	232%	120%	307%	331%
10	دار السلام	74%	71%	77%	76%	99%	98%	85%	84%	83%	95%	120%	124%
11	الاقتصاد للاستثمار	8%	8%	11%	13%	12%	13%	13%	14%	13%	13%	14%	15%
12	بابل	127%	126%	125%	99%	93%	128%	120%	102%	91%	90%	94%	100%
13	الوركاء	34%	31%	31%	35%	36%	36%	36%	36%	37%	37%	37%	41%
14	سومر	220%	235%	202%	318%	317%	195%	233%	200%	234%	252%	250%	247%
15	الخليج التجاري	47%	48%	60%	56%	53%	52%	45%	45%	69%	68%	65%	78%
16	ايلاف الاسلامي	36%	35%	36%	37%	36%	33%	38%	38%	43%	43%	43%	38%
17	الموصل	132%	128%	126%	125%	124%	127%	127%	132%	133%	138%	137%	136%
18	الشمال	31%	33%	34%	34%	35%	33%	34%	33%	32%	33%	34%	35%
19	الاتحاد العراقي	24%	30%	35%	32%	32%	45%	43%	43%	32%	33%	لم ترد	32%
20	كوردستان	155%	108%	111%	146%	122%	172%	139%	167%	121%	122%	133%	147%
21	اشور	80%	78%	75%	113%	104%	117%	115%	114%	105%	109%	108%	107%
22	المنصور	288%	259%	256%	255%	240%	239%	229%	212%	214%	213%	212%	211%
23	اربيل	105%	87%	77%	77%	93%	97%	92%	111%	99%	98%	95%	94%
24	دجلة والفرات	39%	57%	39%	36%	35%	37%	75%	38%	38%	40%	37%	لم ترد
25	البلاد الاسلامي	26%	25%	26%	26%	26%	26%	26%	29%	33%	36%	30%	34%
26	التعاون الاسلامي	64%	63%	68%	70%	70%	66%	61%	63%	60%	63%	65%	64%
27	مصرف الهدى	63%	68%	73%	63%	66%	60%	64%	82%	83%	83%	89%	80%
28	جيهان	38%	38%	39%	50%	لم ترد	لم ترد	60%	58%	60%	56%	62%	61%
29	المصرف الوطني الاسلامي	22%	21%	19%	26%	22%	18%	18%	18%	29%	29%	28%	27%
30	مصرف عبر العراق	106%	105%	106%	106%	105%	105%	105%	105%	106%	105%	1795%	1984%
31	التنميةالاسلامي	109%	75%	194%	164%	143%	136%	87%	75%	78%	66%	86%	68%
32	مصرف اميرالد	91%	93%	93%	96%	90%	83%	88%	87%	91%	148%	147%	158%
	المصارف الاجنبية	**كانون الثاني**	**شباط**	**اذار**	**نيسان**	**أيار**	**حزيران**	**تموز**	**اب**	**ايلول**	**تشرين الاول**	**تشرين الثاني**	**كانون الاول**
33	مصرف ملي ايران	618%	584%	594%	594%	660%	62%	614%	612%	414%	210%	559%	565%
34	مصرف الزراعي التركي	8%	7%	6%	11%	12%	12%	12%	11%	10%	10%	12%	13%
35	مصرف بيبلوس	36%	38%	44%	19%	34%	33%	32%	31%	29%	28%	27%	20%
36	مصرف انتركونتنتال	130%	132%	121%	142%	113%	95%	132%	100%	103%	80%	لم ترد	108%
37	وقطر	26%	16%	16%	12%	13%	13%	193%	93%	12%	11%	10%	15%
38	ابو ظبي	141%	-58%	-39%	-48%	-42%	56%	26%	18%	15%	24%	9%	14%
39	بيروت والبلاد العربية	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	19	18%	22%	22%	46%	30%
40	مصرف ابش	لم ترد	31%	31%	31.38%		21%	20%	22%	21%	18%	19%	18%
41	البركة التركي	69%	49%	81%	55%	57%	61%	55%	52%	51%	لم ترد	لم ترد	لم ترد
42	بارسيان	192%	99%	201%	189%	198%	194%	183%	184%	184%	185%	186%	222%
43	الاعتماد اللبناني	23%	-53%	79%	93%	51%	59%	58%	57%	44%	61%	82%	85%
44	البحر المتوسط	231%	448%	447%	470%	469%	211%	215%	174%	170%	110%	لم ترد	لم ترد
45	اللبناني الفرنسي	90882%	28611%	6269%	6153%	2113%	1742%	6843%	5630%	4203%	1768%	1471%	402%
46	آسيا التركي	25%	17%	27%	27%	25%	26%	19%	17%	21%	20%	18%	19%
47	مصرف إش التركي	لم ترد	31%	31%	22%	21%	21%	20%	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	18%
48	المؤسسة العربية المصرفية	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد	لم ترد

المصدر: 1-الكتب الرسمية الواردة من المصرف

2- المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان

جدول رقم (٨)
نسبة السيولة لعام ٢٠١٣

ت	المصارف الحكومية	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
1	الرافدين	52%	51%	50%	52%	52%	53%	124%	54%	45%	46%	83%	39%
2	الرشيد	67%	66%	68%	65%	67%	86%	86%	87%	88%	88%	88%	88%
3	الصناعي	118%	114%	119%	121%	125%	145%	108%	102%	97%	101%	99%	101%
4	العقاري	62%	62%	64%	63%	64%	64%	64%	196%	183%	64%	64%	64%
5	الزراعي التعاوني	39%	38%	37%	41%	33%	29%	28%	29%	30%	29%	29%	32%
6	العراقي للتجارة TBI	99%	99%	95%	98%	98%	98%	98%	98%	98%	98%	98%	98%
7	العراق	107%	85%	85%	85%	84%	87%	87%	85%	84%	84%	84%	لم ترد
ت	المصارف الخاصة												
1	بغداد	81%	64%	70%	68%	64%	68%	66%	69%	62%	64%	54%	58%
2	البصرة الاهلي	لـــــــم يـــــــرد											
3	التجاري العراقي	83%	60%	58%	77%	59%	53%	45%	112%	97%	53%	48%	107%
4	الاستثمار العراقي	77%	69%	73%	73%	72%	71%	77%	70%	67%	57%	63%	63%
5	الشرق الاوسط	50%	42%	59%	68%	54%	54%	55%	56%	61%	59%	58%	59%
6	العراقي الاسلامي	77%	80%	85%	78%	61%	54%	58%	61%	62%	57%	50%	80%
7	المتحد للاستثمار	53%	58%	57%	51%	48%	39%	38%	32%	35%	37%	33%	25%
8	بابل	115%	101%	104%	99%	98%	121%	119%	102%	84%	86%	88%	60%
9	الوركاء	3%	3%	3%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%
10	سومر	186%	67%	174%	150%	163%	153%	216%	210%	140%	134%	171%	153%
11	الخليج	78%	89%	74%	68%	74%	56%	56%	59%	84%	89%	83%	85%
12	ايلاف الاسلامي	110%	112%	108%	113%	120%	92%	141%	134%	139%	137%	147%	122%
13	التنمية الدولي للاستثمار	73%	120%	103%	104%	94%	100%	102%	99%	104%	65%	91%	76%
14	الموصل	77%	73%	87%	76%	69%	77%	78%	81%	50%	80%	79%	82%
15	االاهلي العراقي	102%	100%	95%	96%	73%	94%	65%	54%	59%	112%	115%	104%
16	الشمال	77%	77%	77%	70%	69%	67%	65%	60%	69%	68%	68%	68%
17	الاتحاد العراقي	67%	66%	64%	60%	72%	85%	79%	77%	79%	80%	لم ترد	80%
18	كوردستان	83%	77%	78%	81%	82%	81%	80%	82%	88%	84%	86%	82%
19	اشور	162%	147%	126%	125%	120%	132%	126%	127%	123%	123%	143%	148%
20	الائتمان العراقي	67%	62%	81%	76%	48%	62%	119%	119%	119%	66%	67%	100%
21	أربيل	154%	246%	195%	160%	119%	124%	56%	58%	53%	206%	178%	162%
22	دار السلام	106%	105%	103%	98%	81%	105%	107%	125%	101%	102%	109%	85%
23	الاقتصاد	26%	20%	21%	23%	16%	23%	19%	20%	18%	21%	25%	28%
24	اميرالد	44%	57%	57%	52%	59%	31%	26%	54%	73%	128%	120%	125%
25	مصرف المنصور	173%	223%	133%	124%	119%	131%	123%	137%	118%	120%	121%	126%
26	دجلة والفرات	25%	29%	27%	12%	21%	7%	2%	3%	5%	15%	7%	6%
27	البلاد الاسلامي	44%	59%	47%	48%	48%	48%	61%	56%	43%	73%	70%	69%
28	التعاون الاسلامي للاستثمار	79%	78%	72%	69%	65%	65%	66%	66%	68%	68%	66%	64%
29	الهدى	211%	215%	222%	176%	191%	165%	155%	210%	202%	213%	244%	234%
30	جيهان	98%	122%	114%	66%	55%	48%	22%	36%	50%	45%	57%	52%
31	عبر العراق	58%	58%	59%	58%	57%	57%	57	56%	50%	50%	383%	390%
32	الوطني الاسلامي	44%	48%	51%	66%	54%	42%	43%	40%	61%	60%	66%	59%
ت	المصارف الاجنبية												
33	ملي ايران	315%	310%	319%	316%	295%	285%	233%	198%	212%	208%	209%	223%
34	أبو ظبي	1055%	309%	243%	2326%	596%	96%	60%	46%	40%	39%	34%	48%
35	الزراعي التركي	101%	100%	90%	99%	109%	82%	71%	85%	99%	99%	96%	108
36	بيبلوس	105%	103%	101%	98%	94%	92%	91%	91%	96%	91%	95%	96%
37	انتركونتيننتال	103%	103%	103%	90%	88%	89%	85%	88%	92%	85%	67%	66%
38	وقفلر	138%	186%	137%	156%	76%	20%	61%	47%	24%	84%	100%	112%
39	ايش	98%	96%	90%	87%	80%	54%	71%	70%	79%	71%	77%	76%
40	البركة التركي	128%	82%	73%	352%	128%	109%	27%	53%	59%	150%	93%	50%
41	بيروت والبلاد العربية	28%	35%	42%	31%	24%	35%	35%	38%	43%	46	53	57%
42	بارسيان	168%	183%	187%	183%	186%	179%	160%	164%	160%	154%	154%	174%
43	الاعتماد البناني	284%	139%	153%	168%	148%	183%	150%	116%	98%	117%	85%	82%
44	البحر المتوسط	199%	196%	184%	210%	172%	192%	184%	211%	229%	258%	246%	164%
47	اسيا التركي	2171%	2098%	1351%	202%	22%	19%	10%	14%	55%	33%	26%	35%
48	المؤسسة العربية*	لم يرد											
49	اللبناني الفرنسي	166%	136%	122%	140%	لم يرد	153%	105%	103%	100%	146%	138%	169%

جدول رقم (9)

المديرية العامة للاحصاء والابحاث
قسم بحوث السوق المالية

احصائية لكافة المصارف لغاية 2013/12/31 (مليون دينار)

ت	اسم المصرف	رأس المال	الاحتياطيات	مجموع رأس المال +الاحتياطيات	الودائع	رصيد ارباح وخسائر السنة الحالية	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	مجموع الائتمان النقدي والتعهدي	ديون متاخرة التسديد	الاستثمارات	مجموع الموجودات
1	الرافدين	125,000	65,037	190,037	31,702,051	337,489	13,067,249	6,064,185	19,131,434	622,688	2,029,664	95,879,344
2	الرشيد	2,000	75,189	77,189	18,228,591	79,264	5,565,149	35,828	5,600,977	23,871	1,048,369	53,750,608
3	الزراعي التعاوني	100,600	6,816	107,416	2,284,200	28,022	1,556,967	1,470	1,558,437	28,805	10,866	2,698,950
4	الصناعي	175,000	14,267	189,267	409,676	-420	106,595.00	0	106,595	20,319	38,540	918,716
5	العقاري	50,000	87,638.0	137,638	92,965	6,726	901,558	315	901,873	627	100	2,194,556
6	العراق	1,000	734	1,734	11,708	-325	5,172.00	0	5,172	256	131	38,789
7	العراق للتجارة TBI	1,000,000	810,996	1,810,996	6,161,875	476,739	2,184,238	36,516,067	38,700,305	885,393	206,671	32,252,853
	مجموع الحكومية	1,453,600	1,060,677	2,514,277	58,891,066	927,495	23,386,928	42,617,865	66,004,793	1,581,959	3,334,341	187,733,816
8	بغداد	250,000	7,828	257,828	1,277,641	38,837	241,796	297,978	539,774	33,611	410,177	1,790,513
9	التجاري العراقي	150,000	15,012	165,012	100,374	8,883	13,837	19,718	33,555	9,558	118,887	346,970
10	العراقي الاسلامي	202,000	2,026	204,026	153,735	33,385	128,826	379,938	508,764	2,456	42,022	456,082
11	البصرة	75,000	4,332	79,332	90,429	-108	432,184	119,170	551,354	84,940	16,073	602,778
12	الشرق الاوسط	150,000	37,904	187,904	536,424	24,495	215,788	181,052	396,840	6,903	19,065	831,652
13	الاستثمار العراقي	155,000	3,245	158,245	329,739	32,763	256,446	141,116	397,562	4,719	4,435	571,895
14	المتحد للاستثمار	300,000	8,694	308,694	137,716	37,059	554,182	1,159,957	1,714,139	16,423	14,103	759,002
15	الاهلي العراقي	152,000	2,500	154,500	279,634	16,610	126,298	192,640	318,938	10,009	32,786	557,396
16	الائتمان العراقي	150,000	35,548	185,548	378,046	13,661	6,250	200,816	207,066	3,716	271,570	607,124
17	الاقتصاد	150,000	3,405	153,405	353,869	15,386	204,377	1,244,827	1,449,204	43,800	4,383	661,171
18	دار السلام	150,000	2,429	152,429	497,867	19,354	33,682	145,240	178,922	1,150	158,627	761,539
19	بابل	150,000	7,379	157,379	172,259	5,046	194,906	22,353	217,259	0	10,526	344,693
20	سومر	187,300	6,081	193,381	77,677	2,147	105,862	11,634	117,498	390	1,510	313,370
21	الوركاء	105,072	20,268	125,340	388,284	-35,133	510,840	174,481	685,321	27,998	17,648	653,701
22	الخليج التجاري	250,000	6,532	256,532	425,595	0	306,710	251,355	558,065	20,084	20,084	794,975
23	ايلاف الاسلامي	152,000	3,213	155,213	70,265	9,324	66,602	407,813	474,415	4,165	4,089	270,012
24	الموصل	202,000	4,896	206,896	253,988	45,517	183,370	98,443	281,813	3,856	16,248	574,313
25	الشمال	265,000	10,487	275,487	1,042,903	49,118	547,113	675,395	1,222,508	57,861	53,702	1,614,553
26	الاتحاد العراقي	152,000	5,350	157,350	209,349	53,366	190,782	545,157	735,939	8,761	71	543,759
27	كوردستان	300,000	67,912	367,912	332,985	42,842	175,192	669,647	844,839	621	8,150	1,085,786
28	اشور	210,000	5,170	215,170	74,555	22,803	98,244	111,009	209,253	1,270	12,608	356,849
29	المنصور	250,000	3,838	253,838	481,505	30,001	96,841	71,493	168,334	4,256	226,860	797,779
30	البلاد الاسلامي	250,000	6,879	256,879	355,085	12,031	132,387	538,477	670,864	12,345	5,949	746,337
31	دجلة والفرات	100,000	5,276	105,276	81,211	6,440	240,902	229,188	470,090	173	100	311,106
32	التعاون الاقليمي	100,000	5,166	105,166	154,429	10,829	127,888	80,699	208,587	8,480	6,450	306,289
33	ميلي ايران	32,235	1,808	34,043	13,725	1,629	11,972	20	11,992	49	0	56,443
34	عبر العراق	56,500	1,665	58,165	4,778	2,294	494	50	544	492	1,169	76,499
35	الوطني الاسلامي	251,000	2,200	253,200	212,259	47,688	375,168	1,082,251	1,457,419	10,672	119	629,232
36	المؤسسة العربية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
37	الهدى	250,000	2,788	252,788	40,223	32,345	67,286	300,880	368,166	119	1,647	406,056
38	زرأت التركي	16,338	0	16,338	46,601	-1,362	59	131,741	131,800	0	0	72,291
39	بيبلوس	17,231	1,307	18,538	288,816	3,787	40,938	192,646	233,584	2	5,768	349,944
40	جيهان	255,000	12,820	267,820	316,541	44,139	307,298	477,539	784,837	0	250	714,741
41	انتر كونتيننتال	8,745	54	8,799	107,482	809	14,313	353	14,666	0	0	194,146
42	اربيل	265,000	6,717	271,717	103,501	14,537	131,963	263,415	395,378	0	0	460,219
43	ابو ظبي	16,310	0	16,310	10,908	-6,669	58,717	92,897	151,614	0	0	106,667
44	اميراد	250,000	445	250,445	90,389	-26,042	141,812	21,259	163,071	33,606	226	402,258
45	بيروت والبلاد العربية	16,380	0	16,380	114,755	9,454	54,892	165,264	220,156	0	0	245,183
46	بارسيان	8,190	0	8,190	1,625	-380	1,406	0	1,406	0	0	12,399
47	التنمية الدولي	160,000	1,095	161,095	313,988	31,647	146,502	218,872	365,374	0	0	544,301
48	الاعتماد اللبناني	16,352	0	16,352	11,108	2,850	5,868	24,328	30,196	0	0	55,694
49	البنك اللبناني الفرنسي	8,148	0	8,148	9,964	4,618	90	9,018	9,108	0	0	27,842
50	البحر المتوسط	16,296	0	16,296	22,116	5,521	15,008	99,031	114,039	18	0	88,755
	مجموع الاهلية	6,201,097	312,269	6,513,366	9,964,343	661,521	6,565,091	11,049,160	17,614,251	412,503	1,485,302	21,102,314
	المجموع الكلي	7,654,697	1,372,946	9,027,643	68,855,409	1,589,016	29,952,019	53,667,025	83,619,044	1,994,462	4,819,643	208,836,130

االنسب المعيارية للمصارف لغاية 2013/3/30

ت	اسم المصرف	نسبة الائتمان النقدي /الودائع	نسبة الائتمان النقدي/رأس المال والاحتياطيات	نسبة الائتمان التعهدي /رأس المال والاحتياطيات	نسبة الائتمان النقدي والتعهدي/رأس المال والاحتياطيات	نسبة الاستثمارات /رأس المال والاحتياطيات	نسبة الديون المتأخرة التسديد/الائتمان النقدي	نسبة السيولة	نسبة كفاية رأس المال
1	الرافدين	41%	6876%	3191%	10067%	1068%	5%	51%	2.0%
2	الرشيد	31%	7210%	46%	7256%	1358%	0%	84%	15.0%
3	الزراعي التعاوني	68%	1449%	1%	1451%	10%	2%	29%	57.0%
4	الصناعي	26%	56%	0%	56%	20%	19%	169%	132%
5	العقاري	970%	655%	0%	655%	0%	0%	63%	16.0%
6	العراق	44%	298%	0%	298%	8%	5%	210%	لم ترد
7	العراق للتجارة TBI	35%	121%	2016%	2137%	11%	41%	95%	30.0
	مجموع الحكومية	40%	930%	1695%	2625%	133%	7%	68%	
8	بغداد	19%	94%	116%	209%	159%	14%	71%	63.0%
9	التجاري العراقي	14%	8%	12%	20%	72%	69%	150%	503.0%
10	العراقي الاسلامي	84%	63%	186%	249%	21%	2%	91%	36.0%
11	البصرة	478%	545%	150%	695%	20%	20%	6%	لم ترد
12	الشرق الاوسط	40%	115%	96%	211%	10%	3%	56%	74.0%
13	الاستثمار العراقي	78%	162%	89%	251%	3%	2%	58%	63.0%
14	المتحد للاستثمار	402%	180%	376%	555%	5%	3%	20%	30.0%
15	الاهلي العراقي	45%	82%	125%	206%	21%	8%	101%	104.0%
16	الائتمان العراقي	2%	3%	108%	112%	146%	59%	129%	331.0%
17	الاقتصاد	58%	133%	811%	945%	3%	21%	21%	15%
18	دار السلام	7%	22%	95%	117%	104%	3%	109%	124.0%
19	بابل	113%	124%	14%	138%	7%	0%	51%	100%
20	سومر	136%	55%	6%	61%	1%	0%	175%	247%
21	الوركاء	132%	408%	139%	547%	14%	5%	2%	41.0%
22	الخليج التجاري	72%	120%	98%	218%	8%	7%	77%	78.0%
23	ايلاف الاسلامي	95%	43%	263%	306%	3%	6%	114%	38%
24	الموصل	72%	89%	48%	136%	8%	2%	79%	136.0%
25	الشمال	52%	199%	245%	444%	19%	11%	58%	35.0%
26	الاتحاد العراقي	91%	121%	346%	468%	0%	5%	75%	32.0%
27	كوردستان	53%	48%	182%	230%	2%	0%	112%	147%
28	اشور	132%	46%	52%	97%	6%	1%	148%	107%
29	المنصور	20%	38%	28%	66%	89%	4%	115%	211%
30	البلاد الاسلامي	37%	52%	210%	261%	2%	9%	61%	34.0%
31	دجلة والفرات	297%	229%	218%	447%	0%	0%	6%	لم ترد
32	التعاون الاقليمي	83%	122%	77%	198%	6%	7%	64%	64.0%
33	ميلي ايران	87%	35%	0%	35%	0%	0%	210%	565.0%
34	عبر العراق	10%	1%	0%	1%	2%	100%	389%	1984%
35	الوطني الاسلامي	177%	148%	427%	576%	0%	3%	55%	27.0%
36	المؤسسة العربية	0%	0%	0%	0%	0%	0%		لم ترد
37	الهدى	167%	27%	119%	146%	1%	0%	192%	80%
38	الزراعي التركي	0%	0%	806%	807%	0%	0%	113%	13%
39	بيبلوس	14%	221%	1039%	1260%	31%	0%	76%	20%
40	جيهان	97%	115%	178%	293%	0%	0%	72%	61.0%
41	انتر كونتيننتال	13%	163%	4%	167%	0%	0%	66%	108.0%
42	اربيل	127%	49%	97%	146%	0%	0%	168%	94%
43	ابو ظبي	538%	360%	570%	930%	0%	0%	48%	14%
44	اميرالد	157%	57%	8%	65%	0%	24%	132%	158%
45	بيروت والبلاد العربية	48%	335%	1009%	1344%	0%	0%	65%	30%
46	بارسيان	87%	17%	0%	17%	0%	0%	190%	222%
47	التنمية الدولي	47%	91%	136%	227%	0%	0%	76%	68%
48	الاعتماد اللبناني	53%	36%	149%	185%	0%	0%	120%	85%
49	البنك اللبناني الفرنسي	1%	1%	111%	112%	0%	0%	153%	402.0%
50	البحر المتوسط	68%	92%	608%	700%	0%	0%	13600%	لم ترد
	مجموع الاهلية	66%	101%	170%	270%	23%	6%	7500%	
	المجموع الكلي	43%	332%	594%	926%	53%	7%	6800%	

جدول رقم (10)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في 2013/12/31

ت	اسم المصرف	بغداد	عدد المكاتب في بغداد	خارج بغداد	المنطقة الوسطى	الجنوبية	الشمالية	مجموع الفروع داخل العراق	خارج العراق	المجموع الكلي
1	الرافدين	64		101	57	23	21	165	8	173
2	الرشيد	91		110	62	28	20	201		201
3	الزراعي التعاوني	9		54	30	10	14	63		63
4	الصناعي	4		5	3	1	1	9		9
5	العقاري	3		16	10	4	2	19		19
6	العراق	3		1	1	0	0	4		4
7	العراقي للتجارة TBI	6		9	5	2	2	15	0	15
	اولا: مجموع المصارف الحكومية	180		296	168	68	60	476	8	484
8	بغداد	19		25	4	12	9	44	1	45
9	التجاري العراقي	9		9	0	9	0	18		18
10	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	5		19	5	5	9	24		24
11	البصرة*	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	الشرق الاوسط	8		14	4	1	9	22		22
13	الاستثمار العراقي	12		8	5	1	2	20		20
14	المتحد للاستثمار	7		12	4	2	6	19		19
15	الاهلي العراقي	5		8	3	2	3	13		13
16	الائتمان العراقي	10		5	2	2	1	15		15
17	الاقتصاد للاستثمار	32		25	14	8	3	57		57
18	دار السلام	11		11	4	4	3	22		22
19	بابل	3		8	5	2	1	11		11
20	سومر	7		3	1	1	1	10		10
21	الوركاء للاستثمار	37		43	20	16	7	80	1	81
22	الخليج التجاري	8		15	10	3	2	23		23
23	ايلاف الاسلامي	7		9	3	5	1	16		16
24	الموصل للتنمية	1		13	1	0	12	14		14
25	الشمال	5		13	3	3	7	18		18
26	الاتحاد العراقي	1		5	0	3	2	6		6
27	مصرف كوردستان الدولي	1		4	0	0	4	5		5
28	اشور	2		8	3	0	5	10		10
29	المنصور	1		8	3	2	3	9		9
30	البلاد الاسلامي	7		8	3	2	3	15	1	16
31	دجلة والفرات	1		4	1	1	2	5		5
32	التعاون الاسلامي	3		7	4	1	2	10	1	11
33	عبر العراق*	0	0	0	0	0	0	0	0	0
34	الوطني الاسلامي	3		4	2	2	0	7		7
35	الهدى	3		3	1	1	1	6		6
36	اربيل	1		3	0	0	3	4		4
37	اميرالد	1		4	0	1	3	5		5
38	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	2		7	0	0	7	9		9
39	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الاسلامي	2		3	0	0	3	5		5
	ثانيا: مجموع المصارف المحلية	214	0	308	105	89	114	522	4	526
40	مصرف اسيا			0				0		0
41	الاعتماد اللبناني	1		1		0	1	2		2
42	مصرف ملي ايران	1		1		1	0	2		2
43	مصرف بيبلوس	1		2		1	1	3		3
44	مصرف الزراعي التركي	1		1		0	1	2		2
45	مصرف انتركونتيننتال	1		1		0	1	2		2
46	بيروت والبلاد العربية	1		1		0	1	2		2
47	ابو ظبي الاسلامي	1		1		0	1	2		2
48	وقفلر للشركة المساهمة التركية			1			1	1		1
49	ايـــش			1		0	1	1		1
50	البركة التركي			1		0	1	1		1
51	بارسيان			0		0	0	0		0
52	البحر المتوسط	1		1		0	1	2		2
53	اللبناني الفرنسي	1		0		0	1	1		1
54	ستاندر تشارترد	1		10		0	10	11		11
	ثالثا: مجموع المصارف الاجنبية	10		22		2	20	32		32
	رابعا: مجموع الاهلي 4 (2+3)	224	0	330	105	91	134	554	4	558
	مجموع المصارف الحكومية والاهلية (1+4)	404	1	626	273	159	194	1030	12	1042

مكتب واحد لبنك الاسكان

* تحت الوصاية

جدول (١١)

معلومات وبيانات عن الخدمات والممارسات للمصارف العراقية كما في عام ٢٠١٣

ت	اسم المصرف	نوع النظام	عدد الصرافات الالية	الكلفة	الجهة المجهزة	عدد الصراف الالي في بغداد	عدد الصراف الالي في المحافظات	بطاقة ائتمان	بطاقة مدينة	بطاقة دائنة	بطاقات مدفوعة مسبقا	بطاقات دفع اجل دائنة	بطاقات دفع اجل دائنة لعام ٢٠١٣	بطاقات دفع اجل دائنة لعام ٢٠١٤
1	الرافدين	BANK MASTER	لايوجد		شركة مايسيز عن طريق شركة B-Pla وهو الان متوقف عن العمل	لايوجد صراف الالي	لايوجد	لاتوجد بطاقات ائتمان	0		0		0	0
2	الرشيد	لايوجد	_	_		_	_	_	_	_	_	_	_	_
3	الزراعي التعاوني	المصرف لم يباشر العمل في النظام الشامل كونه قيد المصادقة وبالتالي عدم وجود بطاقات ائتمان او صراف الي الى حين المباشرة بتنفيذ المشروع												
4	الصناعي	core banking system	لايملك اجهزة الصراف الالي	0	_	لايوجد		لم يصدر اي بطاقات ائتمان لحد الان						
5	العقاري	المصرف لا يعتمد على اي نظام مصرفي في عمله بالنسبة لاجهزة الصراف الالي وبطاقات الائتمان	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
6	العراق	لا تتوفر لديه معلومات بانتظار قرار الدمج مع مصرف الرافدين	لايوجد	لايوجد	_	لايوجد	لايوجد		لايوجد					
7	المصرف العراقي للتجارة	Misys Equation	65	$269000	Misys	17	35	_	_	_	_	_	58	138
8	بغداد	BANKS	44	$245000	شركة انظمة الحاسبات والاتصالات	29	15	21400	21400	يغطي النظام جميع العمليات المصرفية				
9	التجاري العراقي	Misys Equation	5		مجموعة البنك الاهلي المتحد في البحرين	4	1	915	915					
10	البصرة	المصرف تحت التصفية القصرية وتم سحب الترخيص من المصرف												
11	الشرق الاوسط	CAPITAL BANKER	39	$334800	شركة الشرق الاوسط للبرامجيات والنظم	15	24	1590	940	650	0	نظام CORE BANKING SYSTEM مصرفي شامل ومركزي بقاعدة بيانات اوراكل		
12	العراقي الاسلامي	BANKS	1	$1000000	شركة انظمة الحاسبات والاتصالات ذ.م.م	1	_	النظام تحت التشغيل	_	_	_	_	_	_
13	الاستثمـــار	BANKS	1	$1500000	شركة (C.C.S.F.F) البريطانية	1		لم يتم اصدار بطاقة الائتمان لحد الان						
14	المتحد للاستثمار	Banks	1	$420000	شركة CCS للاتصالات عمان /الاردن	1			_	_	_			
15	الاهلي العراقي	I.C.B.S	لايوجد	٥٠٠٠٠٠$	شركة الاستشارات اللبنانية	لايوجد اجهزة الصراف الالي		يقدم ٦ خدمات تتمثل ب (خدمات الحسابات،التسهيلات،خطابات الضمان،حوالات،شيكات وسفاتج،كفالات وبوالص)ولم يصدر اي بطاقات ائتمان						
16	الائتمان العراقي	Equation	13	$160,132	بنك الكويت Misys الوطني	9	4	لم يباشر المصرف باستخدام البطاقات الائتمانيه						
17	الاقتصاد	Integrated Computerized	13		شركة الاستشارات اللبنانية	11	2	196	196					
18	دار السلام	Banks System	9	$1,129,187	ICS company	3	6	301	عددها(٣٠١) وان الخدمة متوقفة عن العمل	0				
19	بابـــــل	Orion Finance	لايوجد	$339,000	شركة الشرق الاوسط للبرامجيات والنظم	لا يوجد		لا يوجد	لايوجد					
20	سومـــــر		المصرف بصدد التعاقد مع الشركات الاجنبية لشراء نظام core banking system			لايوجد		لايوجد بطاقات ائتمان						

21	الوركاء	core banking system	٣٤٦	_	الشركة البريطانية (ICS)		موزعه بكافة محافظات قطرنا الحبيب٣٤٦		نظام ادارة البطاقات_ بالمصرف هو (Compass Pius)	6000	510	100490	_	_	_
22	الـخليـــج	نظام Banks	25	2,306,688,489 دينار عراقي	شركة ISC البريطانية تمثلها شركة CCS في عمان	11	14		1140	0	1140	تم تطوير النظام المصرفي وان الخدمات التي يقدمها (١٤) خدمة مصرفية			
23	الموصـــل	core banking system	7	$1500000	الشركة اللبنانية (BML Istisharat)	1	6		1750	1750	0	_	وايضا هناك نضام اخر يستخدمه هذا المصرف في بغداد والمحافظات ويسمى (ICBS)		
24	الشمال	Orion	15	$310000	شركة الشرق الاوسط للبرامحيات والنظم	3	12		3670	0	3670	0		0	0
25	الاتحاد العراقي	يسعى المصرف بالحصول على الموافقة من البنك المركزي العراقي على استخدام نظام ال ATM لبدأ العمل بهذا المشروع وفق احدث الاجهزة والخبرات													
26	مصرف آشور	Banks	4	$400000	شركةانظمة الحاسبات والاتصالات CCS الاردنية	1	3			1300					
27	مصرف المنصور	Equation			شركة Misy العالمية		لم نبدا بستخدام اجهزة الصراف اللي		لم يتم اصدار بطاقات الائتمان لحد الان						
28	التعاون الاسلامي	Phoenix	5	$2,325,567,00	(ITS) شركة كويتية	1	4		لايوجد بطاقات ائتمان						
29	عبر العراق	ORION	1	$325000	شركة الشرق الاوسط للبرامجيات والنظم	1	0		0	0	0				
30	ايـلاف الاسلامي	core banking system (T24)	12		شركة (Temenos)		في بغداد والمحافظات ١٢		257	257	0				
31	البلاد الاسلامي	FlexyBank	13	الفرع الرئيسي($٧٥٠٠٠) وكلفة كل فرع($٢٥٠٠٠)عدا اجور الصيانه السنوية	شركة الحلول المرنة العراق- بغداد	12	في مدينة (1) الناصرية		893	0	893				
32	دجلة والفرات	Phoenix system	لاتوجد	$1000000	شركة كويتية (its)		لاتوجد خدمة الصراف الألي		لم يصدر الصرف اي بطاقات ائتمان						
33	الوطني الاسلامي	Temenos (T24)		$160000000			لايوجد خدمة الصراف الالي		لم يصدر الصرف اي بطاقات ائتمان						
34	و ظبي الاسلامي	Phoenix Middle East المنظومة موجودة في الامارات العربية المتحدة	1		شركة ITS - الامارات العربية المتحدة	1									
35	كوردستان	core banking system	8	غير محددة لحد الأن			8		1800	(1800) من visa card					
35	الهدى	Banks	1		CCS										
36	ميلي ايران	Banking Accounting System مصمم ببرنامج (fox pro) قواعد البيانات ويعمل بنظام ادارة الشبكات (novell)	لايوجد	_	_		لايوجد		لم يتم اصدار بطاقات ائتمان						
37	المؤسسة العربية	URBIS	1		مجهز من قبل الادارة العامة للمؤسسة في البحرين	1									
38	زراءات التركي	oracle10g	لايوجد	$224000	الاردن-عمان (ICSFS.COM)		لايوجد		لايوجد بطاقات ائتمان ، ويقوم المصرف ب(١١) خدمة						

39	بيبلوس	TEMENOS T24	5	كلفة النظام محددة مع المصرف الام في لبنان	TEMENOS	1	4	640	112	528	_	عدد الخدمات الى يقدمها		
41	انتر كو نتيننتال	Integrated Computerized-Banking System	4	_	شركة Istisharat لبنان	1	3	774	0	774	_	138	_	_
42	بيروت والبلاد العربية	EBA Equation Banking Application	4	لايوجد	British - MISYS	0	في محافظة (4) اربيل	2,338	1.620	718	وتم تطبيق اخر تحديث للبرنامج قبل عامين والربط مؤمن من خلال شبكة آمنة للاتصالات بين الادارة العامة وكافة الفروع التابعة للمصرف			
43	وقفلر	نظام Banks		لايوجد			لايوجد صراف الي			لايوجد بطاقات ائتمان لدى المصرف				
44	اربيل	icbs		Banks	شركة الاستشارات اللبنانية		لايوجد لانه المصرف موسس حديثاً			لايوجد بطاقات ائتمان				
45	البحر المتوسط	core banking system	2	$5000000	KINDLE	(1)	محافظة اربيل(١)		50			يقوم المصرف حاليا بالتحضير لاصدار بطاقات الصراف الالي debit cards		
46	البركة التركي	نظام Banks		$400000	ICSFS		لايوجد	لايمنح بطاقات ائتمان مدين او دائن		يقوم المصرف بجميع الخدمات داخل الفروع ولم يتم ربط اي خدمة الكترونية لحد الان				
47	العراقي الاسلامي	نظام Banks	لايوجد	مليار ومائتان مليون دينار عراقي	banks		لايوجد							
48	ايش		2	600000يورو	شركة سوفت تيك		2	لم يصدر بطاقات ائتمان		وتم الحصول على موافقة من (الفيزا ،وماستر كارد)بشأن العراق وسوف يستكمل مشروعنا لاصدار بطاقات في العراق في غضون الايام القليلة القادمة بعد المرحلة التجريبية وسيتم البدء بتقديم خدمات البطاقة المصرفية والبطاقات الائتمانية لعملائنا في العراق				

يصدر عن قسم بحوث السوق المالية التقارير التالية:

1- **التقارير الشهرية والنصف سنوي والسنوية لتطور هيكل اسعار الفائدة للمصارف كافة العاملة في العراق**
2- **التقارير الفصلية لتطوير القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية**

للاستفسار عن الاصدارات اعلاه يمكنكم مراجعة المديرية العامة للاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي الكائن في بغداد / الجادرية

لمراسلتنا يرجى اعتماد العنوان الالكتروني التالي:

cbi@cbi.iq

موقع البنك المركزي العراقي :

www.cbi.iq